AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

د. خالد حداده "للهدف":
نظامُ الطائف، يعيشُ سكراتِ الموت، ومعَهُ مصيرُ الكيانِ الوظيفيّ الذي ولّده التقاسمُ الاستعماريّ.

بين التجويع والتطبيع
استهداف لبنان المقاوم (ملف)

الهدف – فلسطين – العدد 32 (1506) - ديسمبر / كانون أول 2021

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تودع رفيقها القائد والمناضل التاريخي

محمد علي ناصر (أبو علي)

الافتتاحية

يومٌ للتضامن وتأكيدٌ استمرار النضال

كل الحقيقة للجماهير

اليوم العالميّ للتضامن مع الشعب الفلسطينيّ، الذي أقرّته الجمعيّةُ العامّةُ للأمم المتّحدة عام 1977، ودَعَتْ للاحتفاء به في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر كلّ عام؛ عدا عن كونه دعوةً واضحةً وصريحةً لكلّ أحرار العالم؛ من أحزاب ومؤسّسات وفعاليّات مجتمعيّة وشعبيّة ورسميّة وأفراد وشخصيّات ودول للوقوف إلى جانب الشعبِ الفلسطينيّ ونضالِه الوطنيّ المشروع في مواجهة العدوّ الصهيونيّ، على طريق تحقيق حريّته واستقلاله وتقرير مصيره، إلا أنّه يضعُ أمامَ قوى شعبنا وفصائله ومؤسّساته مسؤوليّةً إضافيّةً، تنطلق أساسًا من أن التضامنَ الأمميّ متعدّدُ الأشكال والأوجه، محرّكُهُ الأساسيُّ صحّةُ الوضع الفلسطينيّ، واستمرارُ النضال والاشتباك على مساحة فلسطينَ التاريخيّة، التي تعدُّ المهمازَ والبوصلةَ للتضامن الأمميّ المؤثّر والفاعل والمثمر. وعليه، فإنّ هذا اليومَ بما يمثّلُ من دلالات مرتبطة بنضال شعبنا واستحقاقاتِ هذا النضال؛ وطنيًّا وقوميًّا وأمميًّا، يطرحُ أمامَنا ضرورةَ التأكيدِ على خمس ركائز:

الأولى: أنّ المقاومةَ الباسلة والشجاعة، والصمود البطوليّ، والإرادة والعزيمة القويّة، والتضحيّاتِ العظيمة، والصبر وطول النفس التي أبداها - وما يزال - شعبُنا في أماكن وجوده كافّةً، تفتحُ النقاشَ واسعًا عن «الأفق السياسيّ الفلسطينيّ» المطلوب؛ المُرتكز على حقّ شعبنا التاريخيّ في أرض وطنه (فلسطين)، بما يؤسّسُ للوصول إلى التوافق المنشود ووحدةِ نضالنا الوطنيّ التحرريّ.

الثانية: أن لا أولويّةَ تتقدّمُ الحفاظَ على وحدة الشعب الفلسطيني، في ظلّ المخاطر الدائمة التي تهدّدُ وجودَهُ وقضيّتَهُ الوطنيّة، فالوحدةُ الوطنيّةُ تتعدّى الفهمَ الفصائليّ الضيّق، باعتبارها وحدةَ القوى والفصائل السياسيّة، إلى وحدة الشعب الفلسطيني، واستثمار كلّ مكوّنات قوّته، بأعلى درجةٍ من الفائدة والاقتدار، كشرطٍ ضروريٍّ للنجاح في مواجهة الاحتلالَ، وتحقيقِ الانتصارِ عليه.

الثالثة: التوظيفُ الأفضلُ والأمثلُ لأشكال النضال وأساليبه في إطار الصراع مع العدوّ الصهيونيّ. إنّ وعي طبيعة الصراع وإدراكَها مع العَدوّ الصهيونيّ وتاريخيّته وموضوعيّته وتعدّد أبعاده وجوانبه، يفرضُ علينا التوظيفَ الجيّدَ لكلّ أشكال النضال وأساليبه؛ (الاجتماعيّة والجماهيريّة والعسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والإعلاميّة... إلخ). فالنضالُ الوطنيُّ يستمدُّ دفقَ استمراره من خلال تكامل أشكاله وأدواته ومهمّاته، ودور كلٍّ منها في كلّ مرحلة من مراحل تطوّر الصراع بأبعاده وتشابكاته المتعدّدة.

الرابعة: مسألةُ التحالفات، وإجادة صياغتها تعدّ أحدَ المهمّاتَ الأساسيّة لأيّ حركة تحرّر وطنيّ، تطمحُ إلى تحقيق إنجازات جديّةٍ في سياق معركتها من أجل الحريّة والاستقلال. التحالفاتُ المبنيّةُ أساسًا على قراءةٍ واضحةٍ لمعسكري (الأصدقاء والأعداء)، خاصّةً أنّ وضوح المعسكرين في هذه المرحلة - بالذّات - لا يعوزها الكثير من التفكير، فنحن أحوجُ ما نكونُ لإعادة صياغة تحالفاتنا السياسيّة، مع القوى والأحزاب والفعاليّات والدول التي أثبتت نظريًّا وعمليًّا، أنّها تقفُ إلى جانبنا، وتناصرُ قضيّتنا وعدالتها، وتدعمُ نضالنا الوطنيّ، وترفضُ الصهيونيّةَ ودولتها، وتؤكّدُ حقّنا في الحريّة والعودة والاستقلال.

الخامسة: أنّ تضامنَ قوى العالم وأحراره مع شعبنا ونضاله جزءٌ لا يتجزّأُ من النضال المشترك ضدّ قوى الاستعمار والرأسماليّة والإمبرياليّة العالميّة، المتحالفة مع الحركة الصهيونيّة والداعمة لها ولصنيعتها «إسرائيل»، ومن ثمَّ لا ينفصلُ هذا النضال عن مطالب الشعوب الطامحة إلى التحرّر والعدالة والمساواة والعيش بكرامة وأمنٍ وسلام، التي لا يمكنُ أن تتحقّقَ إلا في ميادين النضال المُوحّدَة للشعوب المكافحة.

ولعلّ السؤالَ الذي يجب أن يبقى مطروحًا أمامَنا، ونحنُ نحيي مع أحرار العالم يومَ التضامن مع شعبنا ونضاله؛ هل يحتملُ وضعُ الفلسطينيّين والقضيّةُ الوطنيّةُ مزيدًا من حالة الانتظار وعدم الإجابة عن الأسئلة الكبرى المطروحة أمامنا بناءً على تحديدنا للركائز الخمس سالفة الذكر؟

باختصار وتكثيف شديد: الوقتُ كما هو معروفٌ في حالتنا الفلسطينيّة.. من دمٍ، والدمُ لا يحتاجُ إلى تضامنٍ فقط، بل إلى من يكونُ بمستواه أيضًا■

في هذا العدد

الافتتاحية: يوم للتضامن وتأكيد استمرار النضال.....3

شؤون فلسطينية..

عابد الزريعي: مصير إعلان الاستقلال بين التجسيد والتبديد..... 6

غسان أبو حطب: التعليم العالي بين اللّبرلة والاستبعاد الاجتماعي..... 8

إلهام شمالي: أثر الحواجز العسكرية على العملية التعليمية في فلسطين.. 10

(ملف) بين التجويع والتطبيع: استهداف لبنان المقاوم

مقابلة مع خالد حدادة: وسام الفقعاوي.....12

خاص (الهدف): العميل.....17

ليليان حمزة: بين التجويع والتطبيع/ لبنان المعقل الأخير.....18

طنوس شلهوب: الأطماع الصهيونية في الثروة النفطية اللبنانية.....20

علي نصار: «السطلنة» ومعركة الوعي.....22

مروان عبد العال:عن الإذلال والزعبرة وفزاعة التوطين.....24

ليلى غانم: الاستراتيجية الأمريكية- الغربية في لبنان.....27

خاص (الهدف):عن القوى الانعزالية.....29

شؤون عربية..

رضي الموسوي: تبعات الهيمنة الاستعمارية على المنطقة العربية.....30

سعادة مصطفى ارشيد: واقع التجزئة العربية.....32

حسن الصعيب: النزاع التاريخي حول الصحراء الغربية.....34

خاص (الهدف): تسليم الرقاب- الأمن الطاقة المياه..... 35

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء- نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

تصميم الأغلفة:
«نضال أبومايلة»

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 32(1506) ديسمبر/ كانون أول 2021

كلـــــــــمة

أثناءَ عملنا على هذا العدد، فُجعنا برحيل الرفيق المناضل، الصحفيّ والأديبِ سماح إدريس، رئيس تحرير مجلّة الآداب وناشرِها - وبهذا تفقدُ فلسطينُ رفيقًا مثقّفًا ومناضلًا من أعظم أنصارها والمنافحين عنها، حيث تتوجّهُ هيئةُ تحرير الهدف بأحرّ التعازي لعائلة الفقيد وأسرة الزميلة الآداب، ورفاقه وأصدقائه.

وفي الإصدارِ الجديد من «الهدف» نوجّهُ تحيّة إلى روح القائد التاريخيّ في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين الرفيق القامة محمد علي ناصر (أبو علي) الذي ودّعناه إلى مثواه الأخير بعد حياة حافلة بالنضال في سبيل فلسطينَ وحريّتها.

يضمُّ هذا العدد مقالات في القضايا الفلسطينيّة والعربيّة والدوليّة والثقافيّة، إضافةً إلى شؤون العدوّ الصهيونيّ، وقد خُصّص الملفّ في هذا العدد لتطوّرات الأزمة اللبنانيّة في محاولة لتعقّب جذورها، واستكشاف آفاق حلولها.

وشارك في العدد، كالعادة، كتّابٌ وصحفيّون عربٌ من فلسطين الوطن والشتات، والأردن ولبنان ومصر والبحرين وتونس والمغرب، حيث ألقى الكتّابُ الضوءَ على العديد من القضايا المهمّة لقرّائنا في مجالاتٍ متعدّدة.

شؤون العدو..

أحمد مصطفى جابر: عن «المعاقب» رمز العنف الصهيوني..... 36
شادي عادل الزيد: البؤرة الاستيطانية والتوسع السرطاني.... 38
طلال عوكل: في الهدف- الكل على المحك..... 39
محمد أبو شريفة: المناورات العسكرية الإسرائيلية..... 40
أكرم عطاالله: تراجع الاهتمام العالمي بإسرائيل..... 42
هاني حبيب: خارج النص-لماذا تتجاهل إسرائيل وعد بلفور؟..... 43

شؤون دولية..

مجدي عبدالهادي: التناقض الأساسي في النظام العالمي..... 44
محمد صوان: الاختبار الأوربي بعد موجات اللجوء..... 46
اسحق أبو الوليد: الانتخاباتُ المحليّةُ الفنزويليّةُ..... 48
عليان عليان: العولمة الامبريالية تقوض سلطة الدولة القومية..... 50

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: الوعي أولا..... 53
عاطف سلامة: الكاريكاتير والبعد عن القضية الفلسطينية..... 54
وليد عبد الرحيم: عن السينما الفلسطينية: فيلم 3000 لمي المصري..... 56
خاص (الهدف): البعد الثوري المعرفي للمسألة التنظيمية..... 58
عبد الرحمن بسيسو: «عائد إلى حيفا» تأملات في بنية العنوان..... 60
آمال حسن: قال الفلسطيني (نثر)..... 62

مصير إعلانِ الاستقلال:
بين التجسيَد والتبديد

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطينَ للتنميةِ والانتماء/ تونس

يبقى يومُ الخامسَ عشرَ من نوفمبر عامَ 1988، تاريخًا محفورًا في الذاكرة الفلسطينيّة، حيث أعلنَ من على منصّة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ المنعقد بقصر الصنوبر بالجزائر، إعلانُ الاستقلال، الذي كان عبارةً عن وثيقة نصّتْ على «قيام دولة فلسطينَ فوق الأرض الفلسطينيّة وعاصمتها القدس»؛ وذلك استنادًا إلى «الحقّ الطبيعيّ والتاريخيّ والقانونيّ للشعب الفلسطينيّ في وطنه، وقرارات القمم العربيّة، وقوّة الشرعيّة الدوليّة، وممارسة الشعب العربيّ الفلسطينيّ لحقه في تقريرَ المصيرِ والاستقلال السياسيّ والسيادة فوق أرضه». ولقد كان ذلك هو الإعلانُ الثاني، بعدَ إعلانِ الاستقلال وإقامة حكومة عموم فلسطينَ في المؤتمر الفلسطينيّ الذي انعقدَ في غزّة في تشرين الأوّل عامَ 1948، الذي سبقَ بأربعينَ عامًا.

وربّما كانت نقطةُ المقارنة والمفارقة بين الإعلانين من حيثُ المآلُ والمصيرُ موضوعًا يستحقّ البحث، لا سيّما وأنّ المسافةَ الزمنيّة بين الإعلان الأوّل والثاني تكادُ تتشابهُ مع المسافةَ الزمنيّةَ الفاصلةَ بين الإعلانِ الثاني، وذكراه الحاليّة التي توثّقَ بوصفها الذكرى الثالثة والثلاثين. وبما أنّ الإعلانَ الأوّلَ قد اكتمل تاريخيًّا بوجود المسار الذي ولد في سياقه الإعلانُ الثاني، إلّا أنّ الإعلانَ الأوّلَ كان محاولةً لملمة آثار الهزيمة ومعالجتها، ومنع عمليّة تبديدَ قاسية، في حين كان الثاني محاولةً لصنعَ انتصارٍ وتحقيقِ هدفٍ واضحٍ في لحظةٍ تاريخيّة معيّنة. وإذا كان الإعلانُ الأوّلُ قد تلاشى وتلاشت معه حكومةُ عموم فلسطينَ التي أعلنت عنه، ولم يعدَ يذكره إلا المختصّون والمهتمّون، فإنّ الثاني ما زال يلوحُ برمقٍ من حياةٍ بدليلِ الاحتفال بذكراه الثالثةَ والثلاثينَ، على أساس اعتباره إنجازًا تاريخيًّا، تباينت حولَهُ الآراءُ والرؤى.

أسئلةٌ لا بدَّ منها:

تكشفُ عديدُ الكتابات والتعليقات المقتضبة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، عن تباينَ حالةَ استقبال للذكرى الثالثةِ والثلاثينَ لإعلانِ الاستقلال بين مختلف شرائح الشعبِ الفلسطينيّ. فقد حضرت الذكرى وسطَ مواقفَ ومشاعرَ متباينةٍ إلى حدِّ التناقض، فهناك من يتحدّث عن تاريخيّة تلك اللحظةِ وعظمتها، ومن يتناولَ الأمرَ في سياق السخريةِ والتندّر، ومن جعل من إنجازات أوسلوَ ترجمةً عمليّةً لإعلانِ الاستقلال، وخطوةً على طريق إنجازه. ومن أجل تقييم موضوعيٍّ يحتاجُ الأمرُ إلى العودة إلى الوراء وإعادة طرح السؤال: هل كانت اللحظةُ التاريخيّةُ ناضجةً لإعلان استقلال وطني؟ وإذا كان الأمرُ كذلك، لماذا لم يتمَّ المبادرةُ بتجسيد هذا الاستقلال على الأرض حتّى بالحدود الدنيا؟ ثمّ لماذا كانت المفاوضاتُ اللاحقةُ على ما لا يرتقي إلى الحدِّ الأدنى ممّا ورد في نصّ الإعلان؟ والسؤالُ الأهمّ: لماذا لم تفاوض القيادةُ على تطبيق إعلان الاستقلال وما ورد فيه بوصفها المؤتمنةَ عليه، لكنّها وضعته جانبًا وراحت تفاوضُ من الصفر، بما يعنيه ذلك من ضرورة خضوعها للمحاسبة بمخالفتها وتفريطها بالأمانة التي حمّلها إيّاها الشعبُ الفلسطينيّ

العودة إلى الفهرس

عبرَ ممثّليه في المجلس الوطنيّ؟ وهي أسئلةٌ تستمدُّ مشروعيّتَها من أنّ اللحظةَ التاريخيّةَ باتت مسوّرةً ومحدّدةً بوقائعَ وقضايا موثّقة؛ لذلك باتت دراستُها أسهل وأنجعَ بعيدًا عن فيضِ المشاعر والعواطف وتدفّقهما.

لم يكنْ قد مرَّ على اندلاع الانتفاضة الشعبيّة عامَ 1987، أكثرُ من عامٍ، بكلّ ما مثّلته من زخم نضاليٍّ ونهوض وطنيٍّ تجسّد من خلاله حجمُ المشاركة الشعبيّة على المستَويين الجغرافيّ والديمغرافيّ، وما أحدثته من ملامح تحوّلات في البُنى الفكريّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة، وانعكاسات على الساحتين العربيّة والدوليّة. كانت اللحظةُ مبهرةً بكلّ المقاييس، وفي لحظات الإبهار قد تعمى أو ترتبك الأبصار، وهنا تبلّورت رؤيتان وتقييمان في الساحة الفلسطينيّة، علمًا أنّ جذورهما تغذّت من خياراتٍ سياسيّة سابقة على اندلاع الانتفاضة، وظهرتْ ملامحُهما بشكلٍ فاقعٍ وجليٍّ بعد الخروج من بيروت.

كانَ التقييمُ الأوّل يتحدّث عن أنّ الانتفاضةَ قد وفّرت الإمكانيّةَ الواقعيّةَ لإقامة الدولة الفلسطينيّة بعدَ أن كانت إمكانيّةً تاريخيّةً، وإنّها شقّت مسارًا موضوعيًّا للتراكم لإنجاز شعار الدولة المستقلّة، بما يعنيه ذلكَ من ضرورةِ الاستمرار في النضال من أجل توفير كلّ الضماناتِ اللازمة لتحقّق هذه الإمكانيّة بالصيغةِ التي يشتهيها الشعبُ الفلسطينيّ، وبما يفرضُهُ ذلك من مهامّ سياسيّة ونضاليّة وتنظيميّة.

بينما كان التقييمُ الثاني أنّ الإمكانيّةَ قد اكتملت، وأنّ الفلسطينيّين باتوا يمتلكون شروطَ إقامة دولة فلسطينَ المستقلّة بما أنّهم يناضلون على أرضهم، ولم يعد من خيارٍ إلا قطف الثمار قبل أن تذبل وتسقط. لذلك سعى إلى توظيف عجول للانتفاضة دونَ المراهنة عليها لانتزاعِ الاستقلال؛ الأمرُ الذي يمكنُ تلمّسُهُ بتوجّه الوثيقة إلى «الأمم المتّحدة لتتحمّلَ مسؤوليّتها تجاهَ الشعبِ الفلسطينيّ»، وإلى دول العالم «أن تعينها في تحقيق أهدافها بوضعِ حدٍّ لمأساة الفلسطينيّين وتوفير الأمنَ لهم، وإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ لأراضيهم». لقد جاء الإعلانُ محاولةً عجولةً وملهوفةً لقطف ثمار الانتفاضة قبل أن تنضجَ بالقدرِ الكافي. وفي هذا الاستعجال؛ التقى هذا الخيارُ مع ناصبي الكمائن من القوى الإمبرياليّة الذين زيّنوا الوهمَ وقدّموه حقيقة. وربّما كان إعلانُ الأردن عن فكّ ارتباطه الإداريّ والقانونيّ بالضفّة الغربيّة في شهر (آب) عامَ 1988، أحدَ الكمائن التي نصبت للجانب الفلسطيني، وهي مسألةٌ تستحقُّ البحثَ العميقَ بعيدًا عن التسرّع والانفعاليّة.

كانت الغايةُ من وثيقة الاستقلال بالنسبة للقيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة وضعَ الاستقلال «هدفًا وغايةً» للانتفاضة الشعبيّة، في حين كانت الانتفاضةُ في حدِّ ذاتها موضوعًا للاستثمار والانخراط في التسوية بالنسبة للقيادة الرسميّة لمنظّمة التحرير. وفي مفصل التباين كان إعلانُ الاستقلال - وبعكسِ ما تريدُهُ القيادةُ الوطنيّةُ للانتفاضة - مدخلًا لقبول المجلسِ الوطنيّ بقراريْ مجلس الأمن (338 / 242). فإذا كانت الوثيقةُ قد اعتمدت قرارَ التقسيم «181»، مرجعيّةً لتحديد أراضي الدولة الفلسطينيّة، وهي 42% من مساحة فلسطين، فإنّ منظّمة التحرير قد وقّعت بعد سنوات اتّفاقَ أوسلو (1993) واعترفت بموجبه بإسرائيل، وطالبت بدولة على حدود الأراضي التي احتلّتها إسرائيل في حرب حزيران عامَ 1967، بمساحة على 22% من أراضيهم، وانتهى الأمرُ إلى حكمٍ ذاتيٍّ محدود وسلطة وظيفيّة، تقومُ بالتنسيق الأمنيّ معَ إسرائيل، بكلّ ما يترتّبُ عليه، وبوصفه المهمّة الأولى للسلطة.

لقد جاءت الذكرى في لحظة تاريخيّة سمتُها الرئيسة تبخّرٌ وتراجعٌ على مستوى تحقيق الأهداف التي سبقت الإعلان، الذي جاء تعبيرًا مكثّفًا عنها، خاصّةً بعدَ أن تقلّصت تلك الأهداف وانكمشت من تحرير كامل التراب الوطنيّ الفلسطينيّ، وإقامة دولة فلسطينَ الديمقراطيّة، إلى إقامة دولةٍ فلسطينيّةٍ على حدود 4 حزيران عامَ 1967.

المسألةُ هنا لا تتعلّقُ بتقسيم الهدف الاستراتيجيّ إلى مراحلَ نضاليّة على طريق استكماله، كما كان يروّج، وإنّما هي في جوهرها تخلٍّ فعليٌّ عن ذلك الهدف واستبداله بما هو دونه. إنّ خلاصةَ الثلاثة والثلاثين عامًا الماضية، تؤكّد على أنّ الإعلانَ عن دولة على الورق لا يكفي، حتّى لو تمّ الاعتراف بها من قبل كلّ العالم، فهي في نهاية الأمر دولةٌ على ورقٍ وليس على أرضِ الواقع■

التعليمُ العالي بين اللبلرةِ والاستبعادِ الاجتماعي

د. غسان أبو حطب. مديرُ مركزِ دراساتِ التنميةِ التابعِ لجامعةِ بيرزيت في قطاع غزة/ فلسطين

تحتلُّ قضايا التنمية المجتمعيّة حيّزًا واسعًا من اهتمامات الناس؛ أفرادًا وجماعات، لوصفها التحدّي الأساسي الذي يواجهُ الشعوبُ في بلدان العالم، ولا تكادُ تخلو الأدبيّاتُ التي تعالجُ العلومَ الإنسانيّةَ والاجتماعيّةَ من الإشارة إلى هذه القضايا؛ لا سيّما وأنّها تمثّلُ الحلَّ الأفضلَ لمواجهة التخلّف الاقتصاديّ والاجتماعيّ ومظاهره المتعددة، وتزدادُ أهميّةُ التنمية بالنسبة للشعوب الساعية دومًا إليها، خاصةً وأنّ هذه القضيّةَ أصبحت مسؤوليّةَ المجتمع كله؛ صناع القرار، والمواطنين، كلٌ في موقعه، وإنّ دفعَ العملية في بلدان العالم الثالث، ومنها المجتمعاتُ العربيّة – ونحن جزءٌ منها – تتطلّبُ تفعيلَ كلّ الطاقات المحليّة ضمنَ استراتيجيّة تنمويّة شاملة توسّع خيارات الناس وقدراتهم، وترتكز إلى مبدأ المشاركة الفعليّة في تخطيطِ عمليّاتِ التنمية وتنفيذها وتقييمها. فالتنمية – بالإضافة إلى كونها عمليّةً مرسومةً لتقدم المجتمع ومواجهة تخلفه في مختلف المجالات – تعتمدُ اعتمادًا كبيرًا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها. إنّها تنميةُ الناس من أجل الناس بوساطة الناس.

إنّ الناسَ هم محورُ عمليّة التنمية، وينبغي أنْ تتاحَ لكل الفئات الاجتماعيّة إمكانيّةٌ متساويةٌ للحصول على الفرص الإنمائيّة، كما يجبُ النظرُ إلى المجتمع نظرةً شموليّةً متكاملة، لأنّ التنمية هي عمليّةٌ تحوّلٍ تاريخيٍّ متعدّد الأبعاد يمسُّ الهياكلَ الاقتصاديّةَ والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّةَ مدفوعةً بقوى داخليّة وليست مجرّد استجابة لرغبات قوًى خارجيّة، وتجري في إطار مؤسّسات سياسيّة تحظى بالقبول العام، وتسمحُ باستمرار التنمية، ويرى فيها معظمُ أفراد المجتمع إحياءً وتجديدًا وتواصلًا مع القيم الأساسيّة للثقافة الوطنيّة.

وكذلك، فإنّ التنميةَ الحقيقيّة، هي التي تطال الناسَ؛ كلّ الناس بشرائحهم المختلفة، فالأنماطُ التي تبقى على التفاوتات الاجتماعيّة الموجودة، لا تستحقّ أن تكونَ كذلك، لذا يجب أن ننمّي لصالح السواد الأعظم من الناس، وهذا يتطلّبُ منا

أوّلًا: أن نزيل استئثار الصفوة الحاكمة بثمرات التنمية.

ثانيًا: يتطلّبُ منا أن ننهي احتكار سكان العواصم للمزايا.

ثالثًا: أن ننشل التنمية من براثن البيروقراطيّة وأن ننقذها من براثن الفساد.

والتنمية: هي تغييرٌ اجتماعيٌّ وإراديٌّ مقصود؛ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضلَ على مختلف الصعد، إنّها تغييرٌ اجتماعيٌّ موجّهٌ ومنظّمٌ من خلال أيديولوجيّة معيّنة، تغيير في التنظيمات المختلفة للبناء الاجتماعي القائم، وفي بعض قضايا المنظومة القيميّة. والتنمية ليست مجرد تنمية (موارد بشريّة) وإنّما هي توجّهٌ يحقّق إنسانيّة الإنسان في مجتمعه ووطنه، ويؤمّن له حياة صحيّة وسبلًا للحصول على المعرفة ومستوى معيشي لائق، ويؤمّن له العزّة والكرامة.

وفي إطار إنجاز ما سبق، يحتلُّ التعليمُ العالي دورًا رياديًّا، بوصفه أهمَّ الروافد الأساسيّة في عملية التنمية بمجالاتها كافة، وذلك بحكم مكانته ووظائفه الرئيسيّة ممثّلة في التعليم بفاعليّة وخلق وإبداع، إلى جانب مهمّتهَ في البحث العلمي وخدمة المجتمع، والتعليم الجامعي الفعّال ثروةٌ لا تقدّر بثمن، فهو يحرّك عمليّة التنمية، لأنّ المؤسّسة التعليميّة هي من أرفع المؤسّسات التي تقع على عاتقها مهمةُ توفير ما يحتاجه المجتمع، كما أنّها تشكّل المراكزَ الأساسيّةَ للبحوث العلميّة والتطبيقيّة التي تضمنُ التقدّم الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافي، وتُثري صناعَ القرار بالخبرات والمعارف الضروريّة لاتخاذ القرارات الصائبة.

مؤسّساتُ التعليم العالي وخدمة المجتمع

إنّ خدمةَ المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفرادُ أو الجماعاتُ أو المنظّماتُ أو بعضُ أفراد المجتمع لتحسين الاوضاع الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعيّة للأفراد والجماعات والمؤسّسات وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبّي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكليّاتها ومراكزها البحثيّة المختلفة بغيةَ إحداث تغيّرات تنمويّة وسلوكيّة مرغوب فيهاَ، كما أنَّ الجامعةَ تخدمُ المجتمعَ عن طريق حل مشكلاتهِ وتحقيق التنمية الشاملة في المجالاتِ المتعدّدةَ؛ وتهدفُ إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسّساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدّمها الجامعة بوسائلَ وأساليبَ متنوعتين تتناسبُ وظرفَ المستفيدِ وحاجاته الفعليّة. فالجامعةُ لا تنفصلُ عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع علاقةٌ عضويّة، والأزمةُ التي تعيشها الجامعاتُ في الوطن العربي، وفي بلادنا نشأت نتيجةً لما يلي:

العودة إلى الفهرس

1- أنّ الدورَ الذي تقومُ به الجامعةُ بالفعل لا ينسجمُ تمامًا مع ما يجبُ أن تحرصَ عليه لتحافظَ على كونها جامعة.
2- سيطرةُ سياسة الدولة (محتكرو السلطة) على سياسة الجامعة.
3- ضعفُ الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلميّة والتطبيقيّة.
4- تجاهلُ الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعلِ والبعدُ عن حاجاته ومشكلاته.
5- عزلُ الجامعة عن مجتمعاتها، وحصرُ نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباطٍ وثيقٍ بالمجتمع وقضاياه.
6- ضَعفُ العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسّسات المحليّة من مكتباتٍ ومتاحفَ وأنديّةٍ ومؤسّساتٍ مختلفة.
7- الكهولةُ الفكريّة. فالجامعاتُ الناجحةُ تتحركُ من خلال ماكينتها الذهنية المتينة والرشيقة التي تدفع باتجاه التخطيط الاستراتيجي الفعّال القائم على استشراف المستقبل بكلّ تحوّلاته المتسارعة، وعلى أفعالٍ استباقيّةٍ للمخاطر والتحدّيات.
8- شتاتُ القيم الأكاديميّة. للقيم الأكاديميّة سياقاتُها وأعرافُها وطقوسُها وإجراءاتُها، وتلك هي التي تعطي المؤسّسات مناعةً وقدرةً على التعامل مع كلّ العوارض والتحدّيات والأزمات.

التعليمُ العالي بين التسليع والمسؤوليّة المجتمعيّة

التسليعُ يعني تحويل مقصود وممنهج بتقديرنا لمؤسّسات التعليم العالي إلى سلعةٍ تخضعُ لآليّات السوق في عملياتها كافةً؛ بَدْءًا من المدخلات (الطلبة) ومرورًا بالعمليّات «التدريس والمناهج والامتحانات» ووصولًا للمخرجات (الخريجين والبحوث العلميّة).

والمسؤوليّة المجتمعيّةُ هي مسئوليّةُ الجامعة لممارسة المبادئ والقيم في مهامها الأساسية في التدريس وإشراك المجتمع، وكذلك إدارة المؤسّسة، وهذه الخصائصُ هي المبادئُ والقيمُ التي تشملُ الالتزامَ بالعدالة والمساواة، إضافة إلى الاستدامة في التنمية، والاعتراف بالحريّة، وتقدير التنوّع، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطيّة والمسئوليّة المدنيّة، ينظر للتعليم العالي بصورةٍ متزايدة على أنّه للمصلحة العامة، وفي ظلّ تحرير التجارة والتعليم، أصبح التعليم العالي ينظر إليه كسلعة وخدمة يمكن الاتّجار بها ويمكن تداولها، وبسبب أزمة التمويل، فإنّ كثيرًا من الجامعات تدار كما لو كانت شركات، والهدفُ الأساسُ هو توليدُ الدخل في الوقت الحالي على حساب الجودة، وفي بعض الأحيان على حساب الأخلاقيّات، وهناك عددٌ كبيرٌ من المؤسّسات التي تسعى لتحقيق الأرباح، وهذه لا توجد فقط في البلدان النامية، بل توجدُ بقدرٍ كبير في البلدان المتطوّرة وهي في تزايدٍ مستمر.

وإذا نظرنا إلى الأنشطة المختلفة للجامعات، وإلى المسؤوليّة المجتمعيّة للجامعات، فيجب أن نتأكد من تحقيق المساواة لجميع الطلبة، فهناك مهمّشون بحاجة إلى اهتمام، فالجامعاتُ لا توجدُ لأفضلِ الناس أو المقتدرين منهم أو للأذكياء فقط، فهناك مسؤوليّةٌ للتأكد من أنّ هناك مساواةً في توفير التعليم لكلّ فئات المجتمع، وكذلك التوفير ليس بناءً على آليّات السوق ومحركاته، وهذه مسألةٌ في غاية الأهميّة. فلقد تسلّلت النيوليبراليّةُ إلى مؤسّسات التعليم العالي حاملةً مشروعًا معرفيًّا اتّجه إلى تجسيد المجتمع كنظام اقتصاديّ للشركات، يتمّ فيه إعادةُ تأهيل الأفراد كمؤسّسات أو رجال أعمال، حيث تركّز تأثير هذا التيّار بشكلٍ أساسي على تسليع التعليم العالي (Commodification) وإنتاج نوعٍ جديدٍ من الهُويّة الاجتماعيّة لطلّابه، ما أفقد الجامعات مهمّتها الأيديولوجيّة بعد أن بدأت بتشجيع الطلّاب على التفكير في أنفسهم كعملاء لها (زبائن)، بدلًا من أن يكونوا مُواطنين توّاقين للانعتاق والتحرر.

وقد تنوّعت مظاهرُ انتشار النموذج النيوليبرالي في قطاع التعليم العالي في المنطقة العربيّة بين الخصخصة الكلّيّة أو الجزئيّة، التي تميّزت بانتشار الجامعات الخاصّة الربحيّة، وفروع الجامعات الأجنبيّة، وتبنّي الجامعات الحكوميّة أنماطَ تعليمٍ جديدةً مأجورةً كالتعليم المفتوح والمُوازي و«المُمتاز» والافتراضي...إلخ. لقد صاغ شهيد جاويد بوركي، الباحث الشهير في التحديث الليبرالي الجديد في مجال التعليم العالي، بعضَ المبادئ والأحكام الرئيسة للتحوّل في هذا القطاع، التي تمحورت حول:

1. الخصْخصَة في مجال التعليم العالي؛
2. تقليص دعْم الدولة المالي المباشر في المجال التعليمي؛
3. تسويق التعليم (المُنافَسة بين المؤسّسات التعليميّة)؛
4. التوجُّه نحو الربحيّة (إنتاج وبَيع الخدمات التعليميّة)؛
5. نشاء سوق عالَميّ للخدمات التعليميّة؛
6. مْج النُّظم التعليميّة الوطنيّة في الاقتصاد التعليمي العالَمي.

إنّ عمليّات سلعنة التعليم العالي تحمل في طياتها آثارًا كارثيّةً تلقي بظلالها على كاهل الفئات الفقيرة والمهمّشة، وتزيد من الإمعان في استبعادها اجتماعيًّا.

نستنتجُ ممّا سبق أنّ التعليم العالي تم توظيفُهُ أداةً تسهمُ في استبعاد فئات مجتمعيّة واسعة جرّاء عدم قدرتها على دفع تكاليف السِّلعة (التعليم العالي)، وترك هذه الطاقات لسياسات السوق لتمزيقها وتحويلها إلى عبء على كاهل المجتمع، مما بات يتطلّب ضرورةَ قرع الجرس من قبل الجميع؛ لا سيما القوى التقدميّة بالمجتمع، وفي المقدمة منها قوى اليسار الفلسطيني الجذري، الذي يمتلكُ رؤيةً مستقبليّةً مناقضةً لرؤى قوى النيوليبراليّة العالميّة، حيث بات مطلوبًا منه قيادة حراك اجتماعيٍّ منظّمٍ وهادفٍ يستوعبُ الفئاتِ المتضرّرةَ كافةً من سلعنة التعليم العالي ■

المراجع:

1. عمر رحال: المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية.
2. عايدة باكير: تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، 2011.
3. رفيق المصري: تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الحادي عشر، العدد الأول (يناير 2007).
4. زياد بركات، وأحمد عوض: واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، (2011).
5. وجدي عبد السيد: تسليع التعليم العالي وسؤال الاستبعاد الاجتماعي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والثلاثون (الجزء الثاني).

أثرُ الحواجزِ العسكريّةِ الإسرائيليّةِ
على العمليّةِ التعليميّةِ الفلسطينيّة

إلهام شمالي. باحثة في تاريخ الحركة الصهيونية/ فلسطين

أقامت دولةُ الاحتلال العديدَ من الحواجز العسكريّة الإسرائيليّة، التي تمثّلُ واحدةً من أسوأ مظاهر انتهاك دولة الاحتلال لحقوق الإنسان، وارتبطت تلك الحواجزُ في العديد من جوانبها بممارسات جنود الاحتلال اليوميّة؛ للتنغيص على حياة الفلسطيني وكرامته، إذ تفرضُ قوّاتُ الاحتلال قيودًا على حركة التنقّل بين المدن والقرى الفلسطينيّة، بل وداخل كلّ مدينة؛ عبرَ نصبها شبكةً من الحواجز العسكريّة الثابتة، والحواجز المتنقّلة السريعة النصب بأيّ مكانٍ تحدّدُهُ قوّاتُ الاحتلال، حسبَ متطلّبات ما تدّعيه المحافظةُ على أمن المستوطنين، ووضعت المعيقات على الشوارع الرئيسة والفرعيّة لزيادة معاناة الفلسطينيّين، أضف إلى ذلك البوّابات المحكمة التي وُضعت على طول جدار الفصل العنصري؛ كي تتمكّن من السيطرة على حركة الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة والقدس وغزّة.

يواجهُ التعليمُ الفلسطينيُّ أقسى الصعوبات والعقبات، التي تفرضها قوّات الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ إنّه يواجه أوامرَ عسكريّة من قوّات الاحتلال، واتّسمت تلك الأوامرُ والإجراءاتُ بالتعسّفيّة والوحشيّة؛ لأنّ هدفها طمسُ هُويّة الشعب الفلسطينيّ الثقافيّة والحضاريّة والاجتماعيّة؛ عبرَ دفع طلابه وأبنائه إلى نسيان وطنهم، وخلق جيل يعمل في سوق العمالة الإسرائيليّة الرّخيص، وتعدّدت وسائلُ دولة الاحتلال في ذلك عبر نصب الحواجز الدائمة والمتحرّكة، التي تفصلُ بين القرى والأحياء والمدن الفلسطينيّة، ومنع التجوّل وتشديد الحصار وقصف المدارس والمساهمة في تدهور الوضع الاقتصاديّ للعائلات الفلسطينيّة، وإقامة جدار الفصل العنصريّ، ممّا أوجد العديد من المدارس التي وقعت على خطّ التماس، إلى جانب الانتهاكات المستمرّة بحقّ الطلاب والمعلّمين، ووضع العراقيل والمعوّقات الرامية إلى شلّ المسيرة التعليميّة.

لقد وقع التعليمُ الفلسطينيُّ فريسةَ الحواجز التي يتحكّم جنودُ دولة الاحتلال في فتحها وإغلاقها تبعًا لمزاجه وهواه، وألقت تلك الحواجزُ بظلالها على آلاف الطلبة والمعلّمين وأساتذة الجامعات، فحالت الحواجزُ دون وصول الطلاب ومدرّسيهم إلى مدارسهم وجامعاتهم، لا سيّما أوقات الامتحانات؛ نتيجةً للإغلاقات المستمرّة أو ساعات الانتظار الطويلة، فضاعت آلاف من الساعات التعليميّة على الطلاب، وإن وصلوا إلى مدارسهم وجامعاتهم، فلا يضمنون العودة إلى بيوتهم في اليوم نفسه، وهذا شكل خطورةً بالغةً على المسيرة التعليميّة.

بلغ عددُ الحواجز العسكريّة الثابتة نحو 500 حاجز حتى عام 2012م، حسب منظّمة العفو الدّوليّة، ولكنّ العددَ انخفض عام 2014م، إلى نحو 99 حاجزًا ثابتًا، بين كتل ترابيّة وكتل إسمنتيّة يصل طولها إلى متر، وجدرانٍ متينة، وبوّابة حديديّة محكمة، تحيطُ بالتجمّعاتُ الفلسطينيّة، وهناك أبراجُ مراقبة نصبت داخل الأراضي الفلسطينيّة، وحواجزُ إلكترونيّة مزوّدةٌ بأجهزة للكشف عن المعادن تنصب وسط التجمّعات السكانيّة، تجعلُ من الانتقال بين مدينتين أو بين قرية ومدينة مجاورة مهمّة شاقة، وهناكَ أكثرُ من 300 حاجزٍ فجائيًّا، وقفت بالمرصاد لطلاب المدرّاس، الذين وجد بعضُهم أنفسَهم في قبضة جنود الاحتلال، بين الضرب المبرح والتنكيل، والتوبيخ والتخويف الممنهج، والتحقيق معهم في النقاط العسكريّة، والاحتجاز لساعات عدّة.

لا بدَّ من الإشارة هنا إلى الحواجز العسكريّة، قسمتَ الضفّة الغربيّة إلى ستّ مناطق جغرافيّة أساسيّة هي شمال الضفة، ووسطه، ومنطقة غور الأردن، وشمالي البحر الميت، وجيب الفصل العنصريّ بين الجدار والخطّ الأخضر، ومنطقة شرقي القدس المحتلّة، ومن أبرزها حواجزها العسكريّة: زعترة الواقع إلى شرق محافظة سلفيت، وحاجز الكونتينر شمال بيت لحم، وحاجز الجلمة المعبر الوحيد لمدينة جنين، وحاجز قلنديا، وحاجز عوفر.

أخطرُ تلك الحواجز على الإطلاق جدارُ الفصل العنصري، كون مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار الغربي، قاربت أكثر من 733 ألف دونم، بطول نحو 770كم مربع، وارتفاع أمتار، مُزوّد بالأسلاك الشائكة ومجهّز بكاميرات ورشاشات، هذا وقد تأثّرت، بل، وتضرّرت فعليًّا سبعٌ من مديريّات التربية والتعليم، هي جنين، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت، وبيت لحم، والقدس، وضواحي القدس، ووصل عددُ المدارس المتضرّرة جزئيًّا وكليًّا نتيجةَ عمليّات الهدم بفعل الجدار ما يقارب من (124) مدرسةً في الضفّة الغربيّة والقدس المحتلة، منها نحو 36 مدرسة أصبحت خلف جدار الفصل العنصري، في حين وصل عددُ الطلبة

العودة إلى الفهرس

المتضرّرين من الجدار نحو (14163) طالبًا وطالبة.

خلّف الجدارُ آثارًا سلبيّةً على العمليّة التعليميّة، وحرم طلابَ الشعب الفلسطيني ومدرّسيهم من الوصول إلى فصولهم الدراسيّة بشكلٍ معتاد، ممّا أربك العمليّة التعليميّة في مدارس الضفّة الغربيّة بشكلٍ خاص، في ظلّ عدم تمكّن المدرّسين والموظّفين في تلك المديريّات من الوصول إلى أماكن عملهم، وبحسب المسوح التي أجراها الجهازُ المركزي للإحصاء الفلسطيني، هناك نحو 3,4% من الطلّاب الفلسطينيّين في التجمّعات الفلسطينيّة تركوا التعليم، منهم نحو 26,0% ترسّبوا من مدراسهم وجامعتهم في التجمّعات الفلسطينيّة التي تأثرت بالجدار، ونحو 81,6% من الأسر اضطرّ أبناؤها إلى التغيّب عن الجامعة أيامًا عدّة؛ نتيجة عمليّة الإغلاق للمنطقة التي يقيمون فيها.

يمكنُ تحديدُ تأثير الحواجز والجدار على العلميّة التعليميّة عبر:

1- عدم انتظام العمليّة التعليميّة في المدارس على مدار العام الدراسي، وتعطيل الدوام بشكلٍ جزئي؛ بفعل تأخّر الطلبة أو المعلّمين، واحتجازهم لساعات طويلة، مما يؤخّر وصولهم لمدارسهم.

2- منع الطلاب من الوصول إلى مدارسهم، مما يضطرّهم للانتظار طويلًا أمامَ الحواجز العسكريّة المرهقة لأعصابهم ونفسيّتهم، والتفتيش المذلّ، فلا يتورّع الجنديّ الإسرائيليّ على إجبار أيّ فلسطيني على خلع ملابسه تحت حجج واهية، حتى إن كن معلمات وطالبات، وذلك وقع بشكلٍ فعليٍّ مع معلمات مدرسة بنات برطعة في جنين، حيثَ تعرّضَ لهن الجنودُ باستمرار، أو تعرضهن لألفاظ نابية، وإهانات متكرّرة على الحواجز والبوّابات الإلكترونيّة، أو إجبارهم على السير على الإقدام في ظروفٍ مناخيّةٍ أو صحيّةٍ صعبة.

3- تقليص الأنشطة الصفيّة وغير الصفيّة، خاصة مع عدم توفّر إمكانيّات في المدارس من الكادر التعليمي، بفعل تأخير المعلمين، مما يعني التركيز على إنهاء المناهج الدراسيّة المقرّرة فقط دون الولوج في أنشطةٍ ثقافيّةٍ ورياضيّة.

4- يعاني طلابُ الثانويّة العامة من عدم حصولهم على حقّهم التعليمي في المناهج المقرّرة للامتحانات العامة، وذلك بسبب تأخرهم في المناهج نتيجةَ الإغلاقات والحواجز، وذلك أثر على مستوى تحصيلهم الدراسي، خاصّةً في المناطق الساخنة.

ترتب على كل ذلك:

أ- حرمان الطلاب من حقّ التعليم.

ب- خروجُ الطلاب من المدارس إلى سوق العمالة.

ج- صعوبةُ توفّر الإمكانات المطلوبة والداعمة للعمليّة التعليميّة لصعوبة نقلها عبر الحواجز أو بفعل الجدار.

تعدّدت الانتهاكاتُ الإسرائيليّةُ للعمليّة التعليميّة، ومنها على سبيل المثال إقامةُ برجِ مراقبةٍ عسكريٍّ على أراضي مدرسة ذكور بورين الثانوية، إذ يبعدُ برجُ المراقبة العسكريّ الجديد مسافة 150م فقط من مبنى المدرسة وفصولها، ويقع البرجُ بمحاذاة الطريق الالتفافي رقم 60، حيث يكشف البرجُ مدخل مستوطنة يتسهار من الناحية الشماليّة، كما أنّ هناك ما يقارب من 209 مدارس في الضفّة الغربيّة، لا تبعد عن المستوطنات الإسرائيليّة أكثرَ من كيلو متر، وبالطبع تعرّض طلبتها بشكلٍ يوميٍّ لاعتداءات المستوطنين وجماعاتُ تدفيع الثمن، أو شبيبة التلال.

كما صادرت قوّاتُ الاحتلال نحو ثلث أراضي جامعة القدس، أثناء بناء الجدار في بلدة أبو ديس شرق مدينة القدس، بمساحة بلغت نحو 60 دونمًا، من أصل 210 دونمات، ما أدّى أيضًا لانخفاض أعداد الطلبة المقدسيّين فيها، وفي جامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم أيضًا، بسبب وجود البوّابات الحديديّة التي أقيمت على طول الجدار الفاصل، وكانت أشبه بنقاط تفتيش مهينة للطلبة في ظلّ إجراءات أمنيّةٍ معقّدة، إذ يصلُ عددُ الطلبة الذين يجتازون تلك البوّابات يوميًّا إلى مدارسهم نحو 1700 طالب تقريبًا، تعرّض منهم نحو 600 طالبٍ ومعلّم للاعتداء من قوّات الاحتلال، وتراوحت تلك الاعتداءاتُ ما بين القتل والجرح والاعتقال والتفتيش والتأخير المتعمّد لحرمانهم من الوصول إلى مدراسهم، وفي بعض الأحيان فرض الإقامة الجبريّة عليهم. وانخفض عددُهم عام 2017م، إلى نحو 100 طالبٍ فقط.

ومن الناحية القانونيّة يخرق الجدار والحواجز الحقّ القانونيّ في التعليم ويتمثّل ذلك في أنّ:

1- قانونَ التعليم الإلزامي الإسرائيلي نفسه، الذي نصّ على توفير التعليم الإلزامي المجاني للأطفال من سنة خمس إلى خمس عشرة سنة.

2- هناك خرقًا فاضحًا للفقرة (5) من معاهدة جنيف الرابعة، التي طالبت دولةَ الاحتلال، بوصفها قوّة احتلال، تسهيلَ عمل المؤسّسات التعليميّة، وكرّست جهودَها للعنايةِ بالأطفال وتعليمهم، ثمّ إنّ المادةَ (33) تحظر تدابير العقاب الجماعي التي تنفذها دولةُ الاحتلال.

3- الميثاقَ الدوليّ ضدّ التمييز العنصري في التعليم، الذي منع بشكلٍ واضح حصرَ التعليم في ذي المستوى المتدنّي في شخص أو فئة معيّنة من الأشخاص، أضف إلى ذلكَ أنّ المادة 12 من العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة كفلت الحقّ في حريّة التنقّل، ولكنّ جدارَ الفصل العنصريّ انتهك حريّة تنقّل أكثر من مليون فلسطيني، وحرمهم من أبسط حقوقهم اليوميّة، سواءً أكان التوجه إلى العمل أم حرم الطلاب من الوصول إلى مدارسهم، وكذلك زيارات عائلاتهم خلف الجدار.

4- الإعلانَ العالميّ لحقوق الإنسان، الذي أكّد أنّ التعليمَ حقٌّ للجميع وَفْقَ مبادئه المعمول بها دوليًّا.

5- أخيرًا... ميثاق حقوق الطفل الذي أكّدت عليه الدول بوجوب الاعتراف بحق الطفولة في التعليم، جانب الاتفاقيّة الدوليّة للحقوق الاقتصاديّة والثقافيّة، التي نصّت على أنّ التعليمَ حقٌّ للجميع بشكلٍ إلزامي، بل ومجاني.

إنّ لذلك الواقع المرير، وتلك الممارسات الإسرائيليّة التي ما زالت مستفحلةً على حواجز الموت، تأثيرَها الخطيرَ على العمليّة التعليميّة؛ لأنّ الاحتلال يسعى بكلّ الطرق إلى ضرب بنية المجتمع الثقافيّة والاجتماعيّة، والتأثير على العمليّة التعليميّة والتربويّة للشعب الفلسطيني، حيث جعلت الممارساتُ الإسرائيليّةُ من البيئة التعليميّة والمدرسيّة، بيئةً سلبيّةً في بعض الأحيان، وغيرَ قادرة على توفير التعليم السليم، والصحي والتربوي.

وأخيرًا:

تعدّ دولةُ الاحتلال بوصفها قوّةً محتلّةً، مسؤولةً عن ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانيّة للفلسطينيّين الخاضعين لاحتلالها، بل عن ضمان ممارستهم لحقوقهم الإنسانيّة الأساسيّة، وَفْقًا للعهود والمواثيق الدوليّة والاتفاقيّات والقوانين الدوليّة. وحواجزُها ونقاطُ التفتيش المهينة تمثّل خرقًا واضحًا وصريحًا لهذه القوانين كافة، التي كفلت حريّةَ الحركة والتنقّل، بل وحماية المدنيّين في أوقات الحروب، وهو ما لا تراعيه دولةُ الاحتلال بالمطلق ■

د. خالد حدادة «للهدف»:
نظامُ الطائف، يعيشُ سكراتِ الموت، ومعَهُ مصيرُ الكيانِ الوظيفيّ الذي ولّده التقاسمُ الاستعماريّ

أجرى المقابلة: د وسام الفقعاوي

حوار

تخصص «الهدف» ملف عددها هذا، للبنان، والأزمة الطاحنة التي يعيشها هذا البلد العربي الشقيق المقاوم؛ اقتصاديًا وسياسيًا، حيث نحاول إطلاق أسئلة والإجابة عن أسئلة أخرى، في توصيف الأزمة وتقصي جذورها..

نفتتح هذا الملف بحوار مع الدكتور خالد حدادة الأمين العام العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني.

والدكتور حدادة من مواليد برجا/ الشوف في لبنان عام 1956، ويحمل درجة الدكتوراة في طرائق تعليم العلوم من جامعة باريس عام 1984، وعمل في التعليم الثانوي والجامعي.

سياسيًا؛ انضم الدكتور حدادة للحزب الشيوعي عام 1972، وترقى في المناصب الحزبية حتى انتخابه عام 2004 أمينًا عامًا للحزب، وشغل المنصب حتى 2016.

نحن بحاجةٍ لتطوير آليّاتٍ مشتركة، تتخطّى سايكس - بيكو (الفكريّ) الذي يحتضر وتواجه خطرَ المشروعِ الجديد، بمشروعٍ تقدميٍّ عربيٍّ على مستوى الفكر والثقافة والفنّ، كما على مستوى السياسة

*** باتَ من الواضح أنّ لبنانَ أصبح ساحة كبرى لمعركةٍ عالميّة مموّهة، إنْ جاز التعبير؛ تتداخلُ فيها الكثيرُ من الأطراف؛ دوليّة وإقليميّة وعربيّة وفي القلب منها إسرائيليّة، ما يفتحُ إلى احتمالِ تحوّلها لحربٍ علنيّة بصيغةِ حربٍ أهليّة، هنا نحنُ أمامَ حالةٍ مركبة؛ حربٌ من الخارج، وحربٌ في الداخل؛ فكيفَ تقرأ المشهد؟**

** بدايةً أودُّ التأكيدَ على أمرين؛ الأوّل: أنّ الجانبَ الخارجيّ مما يجري في لبنان ليس مموّها، بل هو معلنٌ وطبيعي، نتيجةً لطبيعةِ المشروع الأميركيّ نفسه، ونتيجةً للمعارك القائمة في المنطقة، بين هذا المشروع وقواه الإقليميّة والداخليّة، وبين القوى الرافضة أو غير المنتمية له على كلّ المستويات الدوليّة والإقليميّة والمحليّة. الأمرُ الثاني، أنّ الأمرَ ليس جديدًا؛ فالوظيفةُ التي حدّدها التقسيمُ الإمبرياليّ، لهذا الكيان، لها نتيجةٌ طبيعيّة، أنّ هذا الكيانَ الوظيفيّ لم يكن يومًا مستقلًا عن قضايا المنطقة

العودة إلى الفهرس

ولن يكون. منذُ مشروع محمد علي باشا وابنه إبراهيم، إلى خلق الكيان الصهيوني، وقبل ذلك الثورة السوريّة، إلى الحروب الأهليّة المتتالية منذ ذلك الوقت حتّى اليوم تؤكّد ذلك. وإذا اقتصرنا الأمثلة على ما هو جديد، لا يمكن عزلُ ما حدث عامَ 1958، عن محاولة كميل شمعون إلحاق لبنان بحلف بغداد ومشروع إيزنهاور، ولا عزل الحرب الأهليّة عامَ 1975، عن التحضير لخيانة السادات واتّفاقيّة كامب ديفيد وما تلاها، من تآمر على المقاومتين؛ الفلسطينيّة واللبنانيّة. حتّى الاتّفاقيّات «المؤقّتة»، لم تكن نتيجةَ توازنات قوًى محليّة، بل لتوازنات خارجيّة، والمثال الأوضح، هو الطائفُ الذي جاء نتيجةَ توافق إميركي - سعوديّ - سوريّ، خلالَ حرب الخليج الأولى بعد احتلال الكويت، وانتهاء الطائف، مع بَدْء الغزو الأميركيّ للعراق والرفض السوريّ لذلك.

دائمًا تأخذ الصراعاتُ، بتشابكها الخارجيّ والداخليّ، صيغةَ الحرب الأهليّة، هذا التشابكُ تؤمّنُه الصيغةُ الطائفيّة للنظام اللبناني، هذه الصيغةُ المفروضةُ من الاستعمار والرأسمال اللبناني التابع، نظامٌ يؤمّنُ مصالحهما. ولذلك غالبًا ما تبدأ الأحداثُ بظروف وطنيّة وطبقيّة، ولكن ينجحُ الخارجُ والرأسمالُ اللبنانيُّ في تحويلها إلى طابع طائفيٍّ واليومِ مذهبي. وإذا ما توافرت ظروف حلّ الصراع الإقليميّ، يأتي الحلّ اللبنانيّ إعادةَ إنتاجٍ للنظام الطائفيّ نفسه.

اليوم نحنُ قد استنتجنا، أنّ نظامَ الطائف، يعيشُ سكرات الموت، ومعَهُ مصيرُ الكيان الوظيفيّ الذي ولّده التقاسمُ الاستعماري بدايات القرن الماضي، الذي - بدوره - قد استنفد مهامَه، بنقل لواء السيطرة الإمبرياليّة للولايّات المتّحدة على حساب «الاستعمار العجوز» وليس القارّة العجوز فقط. الولايّات المتّحدة تقرّ وتعلنُ موتَ سايكس- بيكو، ومعه انتهاءُ وظيفة الكيان اللبناني، مما يضعنا اليوم في كمّاشة متكاملة؛ التفتيشُ عن صيغة جديدةً للمنطقة، وهذا هو مضمونُ المشروع الأمريكي المتجدّد، ومن ضمنه حمايةُ أمن الكيان الصهيوني، الذي فقد وظيفتَهُ بحكم المقاومة في فلسطين ولبنان، وأصبح عاجزًا عن تلبية مهمّته الأساس، في الحفاظ على مصالح الإمبرياليّة الأميركيّة، مما يجعل الأخيرة - للحفاظ على مصالحها، وعلى أمن العدو - أن تقومَ؛ وذلك منذ غزو أفغانستان؛ بهذا الدور مباشرة.

أمّا في المرحلة الحاليّة من الأزمة، فإذا فكّكنا عناصرها، فإنّنا نرى في الطرف الآخر من الحصار السعوديّ والخليجيّ على لبنان - بحجّة تصريحات القرداحي - مأربًا في الطرف الآخر، وإذا حلّلنا الموقفَ الأميركيّ سنرى شرقَ سوريا وقانونَ قيصر، وبشكلٍ خاصٍّ سنرى الضغوطَ على الموقفِ اللبنانيّ في المفاوضات «المشبوهة»، حولَ ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان وفلسطين. قد ينزعجُ البعضُ من وصف المفاوضات بالمشبوهة، ولكن هل يمكنُ أن تكونَ مفاوضاتٌ برعاية الولايات المتّحدة ووساطتها، إلا مشبوهة؟

*** لا يمكنُ تجاهلُ دور النظام السياسيّ الطائفيّ في لبنان عن مسؤوليّة وصول الوضع السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، إلى ما وصل إليه، لكن ما قد يُسأل عنه هو دورُ «تورّط» المقاومة في الوضع الداخلي، خاصة وأنّها شريك سياسيٌّ في الحكومة؟ وكيف يمكنُ فضُّ هذا الاشتباك إنْ وجد؟**

** حكمًا، النظامُ اللبناني، هو المسؤولُ الأساسيّ، عن الأزمة السياسيّة، ومن ثمَّ، فهو الذي جعل الكيانَ - كما النظام - بأزمة طبيعيّة، هي أزمةٌ بنيويّة بالأساس وبالتكوين والوظيفة. وهو أيضًا المسؤولُ الأساسيُّ عن الأزمة الاقتصاديّة الاجتماعيّة، بطبيعته الخاصّة وبكونه نظامًا تابعًا لنظامَ الهيمنة الأميركيّة. بطبيعته الطائفيّة، هو نظامٌ يحمي الفساد ويرعاه، وبكونه نظامَ الرأسمال اللبناني بخياره الريعيّ الذي كان قبل الحريري، ورسخته «الظاهرة الحريريّة»، نظام ضرب الاقتصاد الحقيقي المنتج لصالح الريع العقاري وسلطة المصارف، تحت وهم أن يكون لبنان «منتزّهًا» وجنّةً ضرائبيّة ومصرف العرب.

أتى الحصارُ الأميركي، ليفجرَ تناقضات النظام الموجودة فيه أصلًا، وبكونه نظامًا تابعًا لنظام الهيمنة أصبح هو نفسُهُ أداةً للحصار الاقتصادي، ليس على سوريا فقط (عبر الخضوع لمفاعيل قيصر)، بل على لبنان بشكل أساسي.

إنّ الأزمة الحالية لها وجهانِ متكاملان، الحصار وتبعيّة النظام وتنفيذه لمفاعيل الحصار، وهنا أستدرك لأشيرَ إلى ضياع اليسار اللبناني، عبر تشتّته في تفسير الأزمة، بين من يحصرها بالنظام وينفي مفاعيل الحصار أو العكس. الطرفان لا علاقة لهما بالتفسير الماركسي، الجدلي، بتكامل دور الحصار مع تابعه المنفّذ.

إنّ وجود حزب الله في الحكومة، عاملُ قوّة وثبات لهذا النظام. المشكلةُ الرئيسيّةُ في نظرتنا، أنّنا ننظرُ له ونطالبُهُ وكأنّه حزبٌ ديمقراطيٌّ وعلمانيّ، هو حزبٌ له بنيةٌ مذهبيّة، وموقعُه السياسيّ والاقتصاديّ داخلَ النظام الطائفي، ولذلك كلّ معالجاته للأزمة تنطلقُ من موقعه كشريك في هذا النظام، طموحه ليس التغييرَ في نمط الإنتاج والطابع السياسي بقدر ما هو تعزيزُ وزن من يمثّل داخل بنية النظام نفسه، وهذا ما يفسّر استنفاره ودوره في مواجهة التحرّكات الشعبيّة.

لقد تحدّثتُ بالتفصيل عن طبيعة الحزب، في ندوة هيئة التعليم العالي لحزب الله. إنّ الحزبَ اليوم يعاني أو

يعيش حالةَ صراع حقيقيّة، بين بنيته ووظيفته. بنيتهُ المذهبيّة ووظيفةَ المقاومةِ الوطنيّة. وللأسف كلّما خفتت مَهامُ المقاومة (والحال كذلك بعد القرار 1701)، يتضخّم دورُ البنيّة، والأخطرُ أنّها تضعُهُ في موقع الحامي، لنظام بطبيعته يغذّي ويغطّي الخيانة الوطنيّة ويبرّرها، ويتآمرُ على المقاومة، كلّ مقاومة.

هذا الوضعُ ليس خاصًّا في لبنان، وضعيّة المقاومة في فلسطين شبيهة. هم يظنّون أنّ التعبئةَ الدينيّة هي من أعطت قوّة للمقاومة في البلدين، ولكن يتناسون أنّ المقاومة في فلسطين ولبنان أقدمُ بكثير من القوى الدينيّة في المقاومة، وأكثرُ من ذلك هي قبلَ الشيوعيّين واليسار، وستستمرّ بعد حماس وحزب الله. لو كانت التعبئةُ الدينيّةُ هي الحاسمة، لماذا نرى أنّ مثيلَ حماس في فلسطين المحتلّة، شريكٌ في حكومة العدو. الفكر الديني، بطبيعته براغماتي ومساوم، حتى القاعدةَ وطالبان لهما هذه الصفة.

الأهم بالنسبة لنا نحن، ألّا نقعَ في الفخ، فالعلاقة مع أي طرف لها عنوانان، المقاومة والتقدّم والتغيير لشعوبنا، وبمعنى أكثر تحديدًا؛ الموقف من فلسطين ومن المخطّطات الأميركيّة، والموقف من الأنظمة الاقتصاديّة والسياسيّة التابعة، معركتان يجب تكاملهما في مشروع اليسار العربي.

لا وهمَ لدي، بقدرة حزب الله ورغبته، في مواجهة النظام الطائفي، ومن غير الموضوعيّ مطالبته بتغيير طبيعته، ولكن من المهم أن نواجهه بحقيقة أنّ دعمه للنظام وحمايته للفاسدين، حتى لو لم يشارك هو في الفساد، وهذا ليس محسومًا، سيقوّي قدرة النظام الطائفي على حصار المقاومة.

منذ سنوات عدّة، وفي مواجهة الالتباس الذي حصلَ عند بعض الرفاق، لخّصت ما يجب أن يكون عليه موقفنا بجملة، « تقاطع دون التحاق، واختلاف دون صدام»، وأنا متمسكٌ بهذا التوصيف.

*** هناك عددٌ من القضايا تطوّق لبنان، ويبدو أنّها تدفعه نحو المسار التطبيعي مع العدو الصهيوني، منها: مسألة ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلّة، وحقول الغاز البحريّة، ودفعُ البعض للفكاك من القضيّة الفلسطينيّة وتبعاتها، وصولًا لهجوم الأنظمة الخليجيّة المنظم، هل تعد رأس لبنان الدولة والمقاومة مطلوبةً لهذا الحدّ، خاصةً بعد فشلهم في حربهم على سوريا؟**

* * من الطبيعي، أن تكون رأس لبنان بمقاومته المتنوّعة مطلوبةً في هذه المرحلة. الأميركي وبعد فشل الأشكال السابقة التي اعتمدها، الاحتلال المباشر في مرحلة أولى مع بوش وبعده ترامب، وبعد فشل احتوائه للانتفاضات الشعبيّة وتحويلها لحروب أهليّة، سواءً في سوريا أو اليمن والعراق، والعودة في مصر وتونس إلى العسكر كما كانت خطّة أوباما، هذه الخطّةُ تعود اليوم مع الإدارة الجديدة تحت مسمى الحرب الناعمة، وبشكلٍ خاصٍّ الحصار الاقتصادي.

أدركت الولاياتُ المتّحدة، أنّ قوّة العدو الصهيوني لم تعد كافيةً للحفاظ على أمن كيانه، فكيف على تنفيذ وظيفته كرأس حربة للمشروع الإمبريالي؟ طبعًا كان ذلك بصمود المقاومة في فلسطين ولبنان، وكذلك بعدم القدرة على تحويل سوريا إلى قاعدة لهذا المشروع.

تطوّرات جديدةٌ حصلت على هذا المستوى، دخول روسيا والصين وإيران، على خطّ عرقلة هذا المشروع بغض النظر عن أهدافَ كلّ طرف. السياسة ليستْ نظريةَ الأم تيريزا. هنالك تقاطعاتٌ ومصالحُ اقتصاديّةٌ وسياسيّة، تنتج تناقضاتٌ مع المشروع الأميركي يجب الاستفادة منها، حتى مع أوروبا لم يستطع الأميركي التجانس، هذا الوضعُ وضعفُ دور الكيان، دفعا بالأميركي إلى خطّة جديدة، هي دفعُ العرب بدولهم التابعة للتخلّي عن حقوق الشعب الفلسطيني والتطبيع مع العدو. هذه السياسةُ نجحت مع الدول «الجاهزة»، وهو يحاولُ تعميمَها، ولبنانُ سيكونُ ساحةً للمحاولات الجديدة، والأسلوب الرئيسي، هو الحصارُ الاقتصاديّ المتكامل مع دور نظام الفساد الطائفيّ والسياسة الاقتصاديّة والماليّة التابعة، ومن جهة أخرى تحميلُ حزب الله وحلفائه مسؤوليّة هذه الأزمة. وهنا لا بدّ من الاعتراف بأنّ سياسةَ حزب الله في الداخل وشعارات وحدة المذهب، وحمايته للقوى الفاسدة في طائفته وصولًا لتمسّكه بالحريري، ومن ثَمَّ بالميقاتي ووقوعه في أسر «التعايش الطائفي»، هذه السياسةُ الناتجةُ عن بنيته، تساعدُ في هذا الحصار.

بَعد تطوّرات اليمن وفشل السعوديّة والامارات وتراجعهما، ازدادَ وسيزدادُ هذا الحصار وخاصّة من دول الخليج الرديفة للمشروع الأميركي - الصهيوني، تحت شعار، بيروت مقابلَ مأرب والحديدة وغدًا عدن، هذه السياسةُ التي يشكّل سمير جعجع، رأسَ حربتها في لبنان، لا يمكنُ وصفها إلا بالغباء وعدم مراجعة التاريخ.

بيروت عام 82، ورغم الجراح وتواطؤ النظام اللبناني الذي أتى رئيسُهُ على دبابات العدو، لم يصمد جيش الاحتلال أكثرَ من أسبوع، بفعل المقاومة التي أطلقها الشيوعيّون واحتضنها شعبنا. اليوم أية محاولة، ناعمة أو خشنة ستلقى مصيرًا أبشعَ. الخوفُ الحقيقيّ، أن تكون الخطّةُ المضمرةُ هي التفتيتُ وخلقُ كيانٍ صغيرٍ يحكمُهُ حلفاءُ أميركا والخليج ويكون مدعومًا منهم، ومحميًّا بالطابع الطائفيّ الذي يضعُ المقاومة ببنيتها المذهبيّة عاجزةً عن القيام بدورها، هذا خطرٌ حقيقيّ، يستعيد الحلمَ القديم بخلق «إسرائيل» ثانية، تتكامل بوظيفتها وطبيعتها مع الأولى.

أخيرًا، الترسيمُ البحري واحدٌ من هذه الأدوات، وهنا لا بدّ من الإشارة، الى خطيئتين؛ الأولى التوقيت، والثانية وهي الأخطر، القَبول بالوساطة الأميركيّة، ما يذكر بمسارات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة. الأميركي في أزمة وإن كان لم يهزم بعد، ولذلك خطأٌ كبيرٌ تسليمُ القسمة لهذا الثعلب.

*** بعد مرور مئة عام على تأسيس لبنان؛ هناك الكثيرُ من الأسئلة التي تطرح عن هويته وعروبته والتجاذبات القديمة – الجديدة بين الشرق والغرب.. كيف وأين ترى موقع لبنان الطبيعي في ضوء ما تطرحه الأسئلة السالفة؟**

* * لقد تأسّس لبنان، كما أغلب الكيانات العربيّة الوظيفيّة، على أساس تقسيم استعماري، رسمت خطوطه اتفاقيّاتُ سايكس- بيكو. الاستهداف واضح: الثروات العربيّة، منع قيام إطار عربيٍّ موحّد، ودعمًا لهذا الهدف تمّ استكمال الاتفاقيّة، بالوعد المشؤوم، وباغتصاب فلسطين كأساسٍ في نجاح هذا المشروع الاستعماري. وكان الوضعُ اللبناني محضّرًا لذلك، عبرَ سنوات طويلة من الصدامات الطائفيّة المقرّرة والمدعومة من الخارج، الذي لم ينقص منه سوى السلطنة العثمانيّة، بسبب الهزيمة والتفكّك وروسيا بفعل ثورة أكتوبر،

العودة إلى الفهرس

وأي محاولة سياسيّة، يلزمها التبريرُ الأيديولوجيّ والحامل الطبقي.

في لبنان، عملت الإرساليّات الطائفيّة والفرنسيّة تحديدًا، على زرع مفاهيم «التميز» وكوننا الشعب الأرقى، في صحراء التخلّف، وغيرها من الشعارات، وساد شعار «أنّ لبنان واجهة الغرب، على الشرق»، والأخطر تمّ تنظيمُ اجتماعات صهيونيّة - لبنانيّة، في باريس، لترسيخ تحالُف بين «الشعبين» الأكثر تقدمًا وإلى ذلك من شعارات الأصل الفينيقي (وهذه الكذبة الأكثر مهزلة)، خاصّة وأنّ فينيقيا في التاريخ عمّت الساحل العربي، وصولًا إلى تونس، وعاصمتها سورية. فالأساسُ هو مصالحُ الغرب الإمبرياليّ واقترانها بمصالح الرأسمال التابع في لبنان والدول العربيّة الأخرى.

اليوم ومع تغيّر «السيد الخارجي»، وأخذ الولايات المتّحدة لرايةِ القيادة في المرحلة الجديدة (النيوليبرالية) وسيطرتها وإلحاقها للأنظمة العربيّة والرأسماليّ فيها، تغيّر المهيمنُ واستمرّ التابع، وطبيعيٌّ في خدمة المشروع الإمبريالي الجديد، القائم بدوره على ثوابت التقسيم والمزيد منه وثابتة سرقة الثروات، مقابل حماية الأنظمة والعروش، وحماية أمن الكيان الصهيوني، وإزالة «خطر» القضيّة الفلسطينيّة، عبر موجات التطبيع وسواها، مع هذا المشروع «المتحوّل»، تتجدّد شعاراتُ التبعيّة والالتحاق، وطبيعيٌّ أن تعود موجة التميز وشعارات «الحياد»، وتحويل الخطورة تجاه مشروع إيرانيّ وغيرها، والأخطر هو محاولة تشويه مفهوم «العروبة»، فتصبح «الرياض»، قلب العروبة النابض، وذلك من قبل قوًى قامت على شعار مواجهة العروبة وتحديدًا الفلسطيني ومعه السوري وقبله عبد الناصر. إنّها شكلٌ متجدّدٌ من موجبات المشروع الإمبريالي على لبنان، والمفترض خوض معركة سياسيّة وأيديولوجيّة معه من قوى اليسار ويبقى السؤال، هل هي جاهزة؟

كانت قد بدأت في إطار اللقاء اليساري، وكنّا أمامَ جهدٍ كبير لمحاولة ملءِ الفراغ الناتج عنْ غيابٍ مشروعٍ عربيٍّ تقدميّ، ولكن للأسف المشروعُ مصابٌ بالإعاقة التي منعت تحوّلَه ليكونَ أداةَ استنهاضٍ لمقاومةٍ عربيّةٍ شاملةٍ

للمشروع الأميركي.

*** تبرزُ معركةُ الوعي الوطنيّ والقوميّ والعمل على تشويهه على أشدّها، حيث توظف بها بعض القوى المتذيّلة للخارج، إلى جانب وسائل إعلام متعدّدة ومثقفين وأكاديميّين قبلوا أن يمارسوا هذا الدور.. كيف يمكن التصدّي لكل هذا؟**

** الأزمةُ الحاليةُ على المستوى الفكري والثقافي، لها جذورُها بالأزمة السياسيّة والاقتصاديّة في البلدان العربيّة، وتنعكسُ هذه الأزمةُ بشكلٍ حادٍّ عند البحث بموقع الثقافة والمثقّفين من المواجهة مع المشروع الأميركيّ الصهيونيّ ومن الصراع معَ العدوّ الصهيونيّ ومن عمليّة التغيير في العالم العربيّ. لقد اقترنَ النهوضُ الفكريُّ والثقافيُّ كما الفنّي في العالم العربي، مع نهوض حركة التحرّر الوطنيّ العربيّة، ووقع في فخّ التردّد والالتباس، مع أزمة قيادتها وهو اليوم وفي ظل هزيمة مشروعها يعيشُ الفكرُ والثقافةُ والفنُّ حالةَ الهزيمة والتخلّي.

الفكرُ التقدّمي، كما التقدميين العرب، عانوا بالفكر والسياسة، انعكاسات أزمة انهيار المعسكر الاشتراكي، وكابوس السيطرة الرأسماليّة على العالم، ومع الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة، أضيفت الهيمنةُ الثقافيّة والفكريّة التي أنتجت توابعُها في منطقتنا، كما أنتج نظامُ الهيمنة الإمبريالي، أنظمته التابعة.

كوّنت المنظومةُ الفكريّةُ الجديدة، مفاهيمَ تبعيّتها، من عدم جدوى الصراع، ومفاتيح الحلّ بيد الأميركي، وأولويّة «الديمقراطيّة»، بطابعها الغربيّ على قضيّة التحرّر وعلى قضيّة العدالة في المجتمع، وانتشر مفهوم «السلام» الممهّد لما شهدناه ونشهده من حملات التطبيع السياسي، وأيضًا التطبيع الثقافيّ والفنّي، ومعها جميعًا انتشرت مفرداتُ الحلّ الأميركي، المكرّس لحالات التقسيم والتفتيت، وشعارات لبنان أوّلا، العراق أوّلا ومصر أوّلا.. على حساب القضايا المشتركة.

اليوم ومع اعتراف الأميركيّ نفسه، بوهم شعار نهاية التاريخ ومع بَدْءِ انتهاء مرحلة سيطرة القطب الواحد، وتبلّورَ أقطابٍ جديدةٍ في مواجهة السيطرة الأميركيّة، في السياسة والاقتصاد والثقافة والفنّ، وأحيانًا في الحروب التي يخلقها الأميركيّ لفرض مصالحه، مع هذه المرحلة، بدأ عصرٌ جديدٌ، يفترضُ أن يتلقّفه التقدميّون واليسارُ في العالم العربيّ.

أمورٌ كثيرةٌ علينا استعادةُ بعضها، وتطويرُ بعض آخر وابتداعُ أفكار ومقاربات جديدة؛ انطلاقًا من فكرنا الماركسيّ - اللينيني. علينا أن نستعيدَ مهمّتنا التاريخيّة في إبداع مساهماتنا العربيّة في الفكر الماركسي، أن نستعيدَ ونطوّرَ مساهمات عشرات المفكّرين العرب.

المهمّة اليوم أصعب، نتيجةَ الفراغ الذي تركناه، أتت قوى سياسيّة وأيديولوجيّة جديدة، أخذت المبادرة، ربطًا بالبيئة العامة وبما يقدّم لها من دعم ومساعدات، وبشكل خاصّ القوى الإسلاميّة، التي على التقدميّين العرب، وهم يواجهون أفكار الهيمنة الأميركيّة والغربيّة، عليهم تحديدُ سلّم مفاهيمهم في الصراع الأيديولوجي المعقّد، مع نظام الهيمنة ومع الفكر

الإسلاميّ الذي يقدّم نفسه بديلًا، طورًا بمساعدة الأميركيّ وطورًا آخر في مواجهته.

بالاستنتاج، نحن بحاجة لتطوير آليّات مشتركة، تتخطّى سايكس - بيكو (الفكريّ) الذي يحتضر وتواجه خطرَ المشروع الجديد، بمشروع تقدميٍّ عربيٍّ على مستوى الفكر والثقافة والفنّ، كما على مستوى السياسة.

* **واقعُ لبنان والتجاذبُ أو الصراعُ عليه وبين قواه ومعركة تشويه الوعي، يطرق بقوة دور القوى التقدمية واليسارية منها على وجه الخصوص، بحيث لم يعد مفهومًا أن تبقى تنكمش وتتراجع وتتذبذب في مواقفها، خاصة وأن هناك دورًا يبحث عن بطل؟**

** في الجواب السابق، تحدثت عن آثار الأزمة على الفكر التقدميّ العربيّ بشكلٍ عام، ولا بأس من تأكيد بعض الجوانب ولو ببعض التّكرار:

أ- بعضُ اليسار العربي، يرفضُ حقيقةَ انتهاء سايكس - بيكو، ويكرّرُ بعضُهُ مقولات نهائيّة الكيان، ويصطحبُها بمواويلَ السيادة والاستقلال، وتحت شعارات لبنان أوّلًا، والعراق والأردن وسوريا ومصر والمغرب وو.. إلخ... نقع في حضن المشروع الأميركي ولو دون إرادة. علمًا أنّ الذي أكّد انتهاء سايكس بيكو هو الأميركي نفسه، وهو الذي أوحى عبر مؤسّسات محسوبة على المجتمع المدنيّ، وعبرَ الأنظمةُ التابعة، بمقولة نهائيّة سايكس بيكو، لإعادة تشكيلَ المنطقة بما يتناسبُ مع مشروعه للهيمنة، المتمثّل بإعادة تشكيلها، بقيادتين واضحتين؛ الأولى العدوّ الصهيونيّ، بعد التطبيع معه، والسعوديّة التي تقدّم نفسها زعيمةً للعروبة السوداء، التي يشكّل الإغراق الماليّ قاعدتها الأساسيّة.

ب- لقد استطاعت أميركا وحلفاؤها، احتواءَ معظم الانتفاضات الشعبيّة، تجاهَ خدمة مشروعها، بعضها تجاه الحروب الأهليّة، وبعضها لتسهيل العدوان الخارجي، والأخرى لتسهيل عودة قوى حليفة. نجحت في حذف اسم فلسطين والعمق العربي من سلّم أولويّات هذه الانتفاضات، تسهيلًا للاحتواء، بل حاولت وتحاول جرّ بعضها (في لبنان)، إلى موقع التطبيع ورجم منطق المقاومة (رغم خطيئة حزب الله في حمايته للنظام وقواه)، تحت شعارات الحياد والاستقلال والسيادة، وليست قوى اليمين فقط بل يسار «نداء الوطن»، و«النهار»، و«المدن»، وبعض اليسار المتناثر داخل حزبنا والملتحق بهذا الشعار. وللأسف فشل الإعلام الذي يدّعي الحفاظ على المقاومة، بما في ذلك يسار «الأخبار»، في صياغة بديل يساريٍّ مقاوم، واستطاع الإعلامُ المرتّبط جرَّهُ إلى الساحة التي أرادها، أي الالتحاق بمشاريعَ جاهزةٍ عوضَ الجهد في بلورة مشروع يساريٍّ متكاملِ الجوانب الوطنيّة والطبقيّة.

ج- لقد شكّل مثقفو وقادة حزبنا، على مرّ التاريخ نموذجًا لما يمكن أن يكوّنه اليسارُ العربيّ، فدعوةُ الحزب في تأسيسه للمساهمة في الفكر الماركسيّ، تمثّلتَ إلى جانب رفعه للقضايا المطلبيّة، تمثّلت بالدعوة للمشاركة في الثورة السوريّة والمحافظة على استقلال سوريا ووحدتها. وهكذا فرج الله، الذي لم يفرّق نضاله في دمشق عن بيروت، ودعا إلى خلق حركة وطنيّة على الساحل العربي (ولمن يدّعي انتماءه لفرج، ليعرف أنّه قال العربي)، وعندما تحدّث عن استقلال لبنان ربطَهُ، بالعمق العربيّ وبفقراء سوريا ولبنان، وكرّس ذلك بدمه ودفاعه عن مفهوم الوحدة. وكذلكَ جورج حاوي والمؤتمر الثاني، الذي أعاد القضيّة العربيّة وبخاصّة فلسطين إلى أولويات الحزب، وصولًا لإطلاق «جمول»، التي أردناها أداة التحرير ورافعة التغيير في لبنان، ونموذجًا يتكاملُ مع عمقنا العربي وبشكلٍ خاصٍّ مع فلسطين ومقاومتها. هكذا استكمل مهدي عامل المحاولة، وكان بحثُهُ ورصيدُهُ الأساسي، البحث عن حلٍّ لأزمة حركة التحرّر الوطنيّ العربيّة والبديل الثوريّ لقيادتها. وهكذا حاولنا في منطق تأسيسنا مع قوى يساريّة عربيّة للقاء اليساريّ وبلورة مشروعه في الدورة السابعة لهذا اللقاء، الذي لَمَ يستمرَّ للأسف.

د- علينا أن نظهر بأنّ بعض القضايا الخلافيّة العربيّة، لا يمكن أن تحلّ إلا في إطار عربيٍّ مشترك. البعض وقع في خطأ اعتبار قانون قيصر، حصارًا على سوريا، فإذا به حصارٌ للبنان يمهّد لحصار سوريا، وتجويع الشعب السوري متلازمٌ مع إفقار اللبنانيين وتجويعهم. لقد أشرنا سابقًا أن الكثير من المشاكل الاقتصاديّة في لبنان لا تحلّ إلا بالتكامل مع سوريا والأردن، وبالتأكيد الشعب الفلسطيني، من الكهرباء إلى البيئة، ناهيك عن المشترك السياسيّ وفي مقدّمته قضيّة فلسطين.

وليس هنا فقط، في إحدى محاضراتي في الرباط، أكّدتُ على أنّ قضيّة الصحراء لا يمكنُ حلّها إلا في إطار اتّحاد مغاربي، وإلا سيستمرُّ الخلافُ والصدامُ بين المغرب والجزائر وغيرها. وكذلك القضيّة الكرديّة والأقليّات، لا يمكن تجاوزها إلا بالإقرار بحقّ تقرير المصير، وضمان الحقوق. وأنا رأيي لا يتم ذلك إلا في إطار وحدوي.

أراد الأميركي - ويريد - بناءَ مشروعه على قاعدة موت سايكس بيكو والاتجاه نحو المزيد من التبعيّة، تفتيتًا وإعادة تشكيل، ولا يمكن لليسار مواجهة هذا النهج عبر التمسّك بتقسيم مات، بل بطرح مشروع يساريٍّ عربيٍّ متكامل، مثلث الأضلاع، تكامل اقتصادي على طريق الاشتراكيّة ومعه استعادة الثروات من ناهبها الاستعماريّ وتابعيه، والتوجّه لدعم المقاومة الفلسطينيّة ومنع استعادة وظيفة الكيان الصهيونيّ بواسطة التطبيع، وتشكيل أطر تكامل واتّحاد سياسيٍّ واقتصادي، يبدأ بالجهات وينتهي بالعام.

* **اللاجئون الفلسطينيّون في لبنان؛ غير أنّهم ضحيّة لعمليّة التهجير والتطهير الصهيوني منذ أكثر من 73 سنة، إلا أنّهم يعانون من الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء والتهجير المستمرّ، وكذلك استخدامهم فزّاعة أو توظيفًا في الداخل اللبناني.. يبدو المطلوب بأن لا تنتهي مأساة الفلسطيني؛ فكيف يستقيم هذا الحال ولبنانُ ملجأٌ وملاذٌ ووطنٌ لعائد؟**

** التعاطي مع قضيّة الوجود الفلسطيني في لبنان، هو جزءٌ من تعاطي النظام والقوى السياسية وموقفهما من القضيّة الفلسطينيّة. لم يخرج منطق النظام الطائفي عن توصيف الوجود الفلسطيني، عامل ضربٍ للاستقرار السياسي في لبنان، منطلقًا من البعد الديموغرافي، ومن جهة أخرى لم يخرج عن كون النظام تابعًا للهيمنة الغربيّة في هذا الإطار، ومن ثَمَّ هذا الوجود بالنسبة للنظام الطائفي وقواه، هو «همٌّ»، يجب التخلّصُ منه. الخلاصُ منه هو بالتضييق على الفلسطينيين، عبرَ منعهم من ممارسة حقّهم الإنساني بالعمل والعيش الكريم، ومنع أي مجالٍ

العودة إلى الفهرس

للعمل سوى المجالات التي لا تتأمّن فيها يدٌ عاملةٌ لبنانيّة، يضاف لذلك المعاناة المشتركة للفلسطينيّين مع فقراء لبنان وعماله، خاصةً اليوم في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الكبرى.

باختصار يتعاطون مع الفلسطيني، كحالة يجب الخلاصُ منها بالإبعاد وتصعيب إمكانيّات العيش والبقاء، وحتمًا الإبعاد، ليس بالعودة، بل الرحيل إلى المهاجر البعيدة. أما نحن ومنذ البداية ننظر إلى هذا الوجود كونه جزءًا من القضيّة الفلسطينيّة، يفترض أن يتحوّل إلى عامل قوّة لها، عامل قوّة سياسي، بتكريس حقّهم بالعمل والنّضال السياسيّ تجاهَ العودة الكاملة إلى فلسطين، كل فلسطين. ومن ضمن الحقّ السياسي، حقّهم كما كلّ فلسطينيّي الشتات باختيار وانتخاب قياداتهم في الداخل والخارج.

من جهة أخرى وربطًا بحقّ العودة، واجبنا النّضال لتأمين شروط بقائهم المؤقّت وصمودهم وحقّهم في العيش، ضمن العمل الذي يريدونه ويستطيعونه، كما هي حقوق اللبنانيّين تمامًا، ليستطيعوا إضافةً لذلك في أن يكونوا جزءًا من النضال من أجل حقوق كلّ الفقراء اللبنانيين المقيمين وبشكلٍ خاصٍّ الفلسطينيّين.

*** لبنان وفلسطين.. هل يمكن فكّ الارتباط بينهما والحياد؟**

** كلّ الأجوبة السابقة، تصبّ في هذا السؤال. التاريخ والمستقبل، رغم بعض هنّات الحاضر، لن تلغيَ حقيقةَ التكامل والترابط بين لبنان وفلسطين. التاريخ الذي أنتج الأنصار والحرس الشعبي وجمول بتكاملها مع المقاومة الفلسطينيّة، والمستقبل الذي يحكمه منطق المواجهة مع المشروع الأميركي، الصهيوني.

لبنان فرج الله الحلو وجورج حاوي، هو الذي يبقى، أمّا لبنان الآخر الطائفي، لبنان التآمر على فلسطين؛ فقد ذهب مع انهيار نظامهم، وبداية انتهاء كيانهم، وما الإرهاصات المموّلة التي نسمعها اليوم، إلا تردّدات لا علاقةَ لها لا بالتاريخ ولا بالجغرافيا.

واجبنا اليوم هو أن نستطيع كحزب العودة إلى صياغة مشروعنا اللبنانيّ، كجزءٍ من مشروعٍ عربيٍّ تقدميٍّ متكامل، فلسطين في القلب منه■

العميل

خاص «الهدف»

لم ينقطع رهان سمير جعجع على ذلك الخيط الواصل بين رحبعام زئيفي وبشير الجميّل، على حراب البنادق تبقر بطون الأمهات في صبرا وشاتيلا، تبحث عن نبضنا لتقتله، هذه كانت رسالة رصاصات كمائنه دائمًا، أنه موجود وقادر على تنفيذ ما يتطلبه الأمر لنيل موضعه المشتهى كأداة رخيصة للعدو.

المقصد مما سبق ليس توجيه سباب لجعجع وعصابته من القتلة، أو الإشارة إلى أحقاده، بل الوقوف عند هذا الارتباط بين من رأى مصلحته في خدمة المُستعمر لتحصيل موقع يعلو به على بقية الناس في هذه المنطقة من العالم، ومراجعة ارث من الرهانات المتبادلة بين الغزاة والمتعاونين معهم، قوامه الأساسي رفض المتعاون أن يكون جزء من وجود إنساني عادل ومتساو، ورهانه على العبوديّة والقهر والإخضاع والهيمنة كنظام للعلاقات البشرية، يُستسلم للغزاة ويسعى لنيل رضاهم وموضع في العبوديّة لهم، ويجتهد في التسلّط على عمومنا، لا فارق لديه بين طائفته وغيرها. وإن استخدم الطائفية كأداةٍ للحشد والتجنيد لمشروعه، ولنتذكر جرائم جعجع في اهدن وغيرها.

العدو بالنسبة لسمير جعجع ليس حزب الله أو الشيعة أو السنة أو منظمة التحرير أو اللاجئين الفلسطينيين.. كل هؤلاء، وكل من يقف محاولًا الدفاع عن وجودهم ضد الغزو الاستعماري، كل من يرفض إرادة السادة، ويتمرّد على منظومة الظلم والهيمنة والاستغلال، من يرفض العبودية أو يساعد غيره على رفضها.

حزب الله الآن عنوانًا للهجوم القواتي لاعتبارات عدّة جميعها تتصل بنقطة محورية، كون الحزب حاجز أمام لبنان الذي يتخيّله سمير جعجع، فلبنان الذيّ يتخيله هو مسرح لعملية تطهير لا تنتهي، تبدأ بالفلسطيني ولا تنتهي بالماروني المغاير سياسيًا مرورًا بكل من يصفّق له من بقيّة الطوائف والتيّارات السياسيّة.

ليست هذه العصابة الجبانة هي شر هذا العالم المطلق، بل المادة الرخيصة التي يستخدمها كل غاز، ولعل ما يمايز جعجع والقواتيين عن غيرهم من وكلاء وعملاء العدو في منطقتنا، هو جمعه للنقيضتين، الممارسة العنصرية المتأصلة والسعي المهووس لإثبات التفوّق المزعوم بالدم والقتل والقهر.. أنت تخضع أمامي إذن أنا متفوق حقًا، وفي ذات الوقت الدونية والاستسلام واحتقار الذات أمام المُستعمر الغازي الذي يريد القاتل الجبان خدمته.

شطب فدائي بشير الجميّل من حيز الوجود المادي، وصفت مجموعة أخرى رحبعام زئيفي، وخسر أرئيل شارون معركته في غزة، وباتت هزيمة الصهاينة ومن خلفهم بقية الغزاة يقين لدى معظم أهل هذه المنطقة، غزوة تلو الأخرى تم ردها، نزف المارينز الدم على أرضنا وتسللوا منسحبين مرة تلو الأخرى.

لم تخسر هذه الشعوب إرادتها في القتال حين حمل هذه الإرادة بضعة من الفدائيين، وكان عالم مناحيم بيغن وبشير الجميّل يتوعّدهم بالسحق، وبالتأكيد الآن لا، فيما تمتد إرادة القتال وهزيمة الغزاة في كل يوم لموضع جديد كشبكة ملتصقة بوجودنا. لا لن تخسر شعوبنا ذرة مما حققته بالقتال والتضحية، لن تنحني كرامتنا وتاريخنا وكفاحنا وارث شهدائنا أمام حزب القوات اللبنانيّة، لن ينحني عمر المختار ووديع حداد أمام سمير جعجع، أو أي خادم للمستعمر، لن نتراجع قيد أنملة عن إنسانيتنا وحقنا في الوجود والقتال وهزيمة الغزاة ومعاقبة مجرمي الحرب، نقول ذلك بثقة لأننا ببساطة نستطيع، صحيح أنّ هزيمة المشروع الصهيوني أمر يحتاج لمزيدٍ من التضحيات، وربما إنهاء هيمنة التحالف الإمبريالي في هذا العالم.. لا زال مُحطة في نهاية طريق طويل، لكن سمير جعجع والقوات.. هيهات هم أهون من ذلك، هم أسهل من تل أبيب التي وطأتها المقاومة بصواريخها، وأتفه من صهيوني عاجلته غزّة برصاصة مسدّس■

بين التجويع والتّطبيع: لبنان المعقل الأخير

ليليان حمزة. كاتبةٌ وناشطةٌ سياسيّة/ لبنان

مرّ على تاريخ الصّراع العربيّ – الإسرائيليّ خمسُ حروب كبرى في أعوام: 1948 (نكبة فلسطين)، و1956 (العدوان الثّلاثي على مصر)، و1967 (النّكسة – حرب الأيّام الستّة)، وحرب أوكتوبر 1973، والاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982. كل هذه الحروب الدّمويّة مرّت! واعتقد العالمُ بأسره بأن «إسرائيل» أدخلت العالمَ العربيّ في عصر إمبراطوريّتها المزعومة! ناهيك عمّا شهدته الدّول العربيّة الخمس الملاصقة لفلسطين – عشر أزمات مسلحة عنيفة كحرب الاستنزاف على الجبهة المصريّة (1969–1970)، والانتفاضة الفلسطينيّة الأولى عام 1987، إضافة إلى دخول «إسرائيل» جنوبَ لبنان عام 1978، ثمّ الصّراع المرتبط بنهر الأردن، فضلًا عن عشرات العمليّات العسكريّة المحدّدة ذات التّأثير الاستراتيجي، كقصف «إسرائيل» المفاعل العراقي «أوزيراك» عامَ 1981، وقصف العراق الصّاروخي لكيان العدو عام 1991، ومئات العمليّات التي نفذها الفدائيّون الفلسطينيّون وتنظيمات المقاومة الفلسطينيّة واللبنانيّة ضدّ الكيان الصّهيوني. كل هذا في كفّةٍ وما حصل منذ عام 2000، في كفّةٍ أخرى!

الحربان اللّتان رسمتَا مسارًا مختلفًا في تاريخ الصّراع، وجعلت العالمَ يلتفتُ إلى التّغيّرات في موازين القوى ومعادلة الرّدع الجديدة؛ نتيجةَ المعارك التي خطّتها المقاومة اللبنانيّة بالحبر الأحمر، والعمليّات النّوعيّة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ وأجبرته على الانسحاب دونَ قيدٍ أو شرط، ومن بعدها جاءت حربُ تمّوز 2006، التي قدّمت مفاجآت عسكريّة لم يتوقّعْها العدوُّ من ذيٍ قبلٍ. ومن ثَمّ، أضحى هذا العدوُّ المكّارُ يفكرُ باستراتيجيّات دفاعيّة جديدة لمواجهة قوّة ناشئة غيرِ متوقّعةٍ في المشرق العربي. فدخلت الحربَ النّاعمة وتوابعَها شاخصةً نحو الهدف: التّطبيع مع «إسرائيل» وإنهاء القضيّة الفلسطينيّة، وكي الوعي، وتحطيم منظومة القيم العربيّة، قوامها رفض الذّل ومقاومة المعتدي.

بناءً على ذلك، تمثلت أدواتُ هذه المعركة بنشاط فاعل من قبل المنظّمات غيرِ الحكوميّةِ الـ «NGOs» في خطف دورِ المؤسّسات العامة، وضخّ الدّولار الموجّه في السّوق بالتّزامن مع الضّخ الإعلامي المركّز، أو الضّرب بالمطرقة، ما يُعرف باللّغة الفرنسية بالماتراكاج (matraquage). ومن ثمَّ أدّت «إسرائيل» الطّامعةُ دورَها في تأجيج الانقسام اللبناني حول التّطبيع، وحرف البوصلة حول وجهة الصّراع الحقيقيّة، إذ تنكبُّ غرفُ العمليّات الإعلاميّة على صناعة محتويات موجّهة أحاديّةِ المنظور، تجعلِ الخصمَ يتقبّل وجودَ «إسرائيل» كيانًا حتميًّا في المنطقة، وتجميل صورتها والتنكّر للتاريخ، وعلى استبدال مصطلحات بأخرى على غرار: «الاحتلال الإيرانيّ» عوضًا عن الاحتلال الإسرائيليّ؛ هذه الفقاعات الإعلاميّة الفاقدةُ للمنطق من جهة عدم القدرة على التمييز بين النّفوذ السياسيّ والاحتلال الفعلي، إضافة إلى التّعميم وعدم القدرة على التّمييز بين مبدأ المصلحة الوطنيّة وسيادة الأرض، والانبطاح أمامَ أيّ دولة؛ سواءً صديقة أم خصمة (وليت مصطلحَ الدّولة الشّقيقة

العودة إلى الفهرس

تخرج من إطار التّداول؛ لأنّها تفتقد إلى منطق سيادة الدّول، بل تعود إلى المنطق القبلي العشائري الذي تستخدم فيه الدولةُ مبدأَ التمنّن على نظيرتها).

هل النّفوذ الإيرانيّ في لبنان الذي جاء نتيجةَ غياب الدّور العربيّ الموحّد في دعم القضيّة الفلسطينيّة مضرّ؟ وهل انتفى بذلك النفوذ الأميركي؟ ومن ثمَّ، لماذا لا يوحّد الإعلامُ المعاييرَ ويسمّي النفوذَ الأميركيّ احتلالاً أيضاً؟ كذلك، لماذا لا يطلق على السّيطرة الإسرائيليّة التّامة على دول الخليج تسمية احتلال؟ علاوةً على ذلك، ومن ضمن المصطلحات المروّجة «الحياد» و«الانفتاح»، ما معناه التّطبيع المبطّن؛ أمّا ذاك الشّعار الذي بات يتغنّى به روّادُ التّواصل الاجتماعيّ «جيش - شعب - مقاومة» يكمنُ في استهداف المقاومة التي تصدّت للعدوان الإسرائيليّ، والخطر التّكفيري على لبنان بتصويرها على أنّها تخلّت عن دورها في تحرير الأرض، وأضحت القوّةَ المهيمنة على لبنان، وتستخدمُ سلاحَها لترهيب المكوّنات اللبنانيّة، وأدخلتنا في العصر الفارسي! وهذه محاولةٌ خطيرةٌ في تزوير الهُويّة العَربيّة للمقاومة، وفرض ثقافةٍ جديدة تعدّ الحيادَ حلًا، والمقاومة نقمةً؛ لأنّه في طبيعة الحال بين السياسة والجغرافيا علاقة تأثّر وتأثير، ولبنان لا يمكن أن ينفصل عن الأحداث الحاصلة في محيطه.

ومن الملاحظ أن التّواتر الإعلاميّ العربيّ الإسرائيليّ على تسويق أجندة التّطبيع، يقودُ حربًا فتّاكة تغني عن الحرب العسكريّة. أحد الأمثلة: نشر صفحة «إسرائيل بالعربيّة» على موقع «فايسبوك»: «لبنان دولة الجوار الثالثة التي يتوقّ الإسرائيليّون إلى زيارتها، بعد الإمارات والمغرب»، مشيرة إلى أنّ «في السّلام وئامًا». ويبدو أنّ هذه المواقع تتّبعُ تَكرارَ العبارات غيرَ المقبولة؛ لتصبحَ مقبولةً على قاعدة: «اكذبْ، اكذبْ، اكذبْ، حتّى يصدقك الآخرون».

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه خلال جلسات التّصويتَ على حلّ الدولتين في الأمم المتحدة، كانت «إسرائيل» الممانعة على إقامة دولة فلسطينيّة؛ لأنّ هدفَها إقامةُ الدّولة القوميّة اليهوديّة العنصريّة غير القادرة على تقبّل الآخر، وقد بدا جليًّا في المواجهات التي تدور في محيط المسجد الأقصى، والسعي الإسرائيليّ إلى تهويد الأرض، وطرد المسلمين والمسيحيّين منها. هل نستخلصُ من هذا السّلوك العنصريّ أنّ كيانَ العدوّ سيتعامل مع لبنان بمودّة؟ أم أنّه سيعدّه مستعمرةً من مستعمرات «إسرائيل الكبرى» المزعومة حدودُها إلى حيث يصل جيشُها.

وفي هذا السّياق، فلنسلّمْ جدلًا اليومَ أنّه تمّ تجريدُ المقاومة من سلاحها، هل فكّرنا ما هي نقطةُ قوّة لبنان؟ ماذا سيكونُ مصيرُه؟ هل ستتركُ «إسرائيلُ» -ومن خلفها- لبنانَ يعيش سالمًا، ويعودُ إلى مساره الطبيعيّ دون فرض شروط قاسية عَليه؟ هل السّلامُ هو الحلّ؟ وهل الدّول التي وقّعت معاهدات السّلام، مثل: مصر والأردن تنعمانَ بالسّلام؟ أم أنّ الأزمات الاقتصاديّة والتّوتّرات السّياسيّة لا تزال قائمة؟ هل المفاوضاتُ على تحديد الحدود البحريّة بين لبنان وفلسطين المحتلّة - من دون وجود السّلاح على الطّاولة - نقطة قوّة أم ضعف؟ وإن طرحت الدّول - عربيّةً كانت أم أجنبيّة - إنقاذَ لبنان، هل يحصلُ ذلك دون شروط؟

ختامًا، المشهدُ يجبُ أن يظهرَ واضحًا. تطويق القضيّة الفلسطينيّة من خلال ضرب المعقل الأخير المعزّز لصمودها؛ وهو المقاومة في لبنان، والدّعم الكبير الذي تزخر به للمقاومة في غزّة. فالتّجويعُ سياسةٌ ممنهجةٌ لتدمير لبنان، حين فُرض نظامٌ سياسيٌّ رعى الفسادَ الطّائفيَّ المقونن تحت مظلّة أجنبيّة لوقف الاقتتال الداخليّ وتبيّن لاحقًا أنّ شروطَهُ لم تخدم لبنان بقدر ما دمّرت كلَّ مؤسّساته. وقد شكّل هذا النّظامُ حالةً استثنائيّةً بين الدّول، إذ كيف يمكنُ أن تقومَ دولةٌ دون اقتصاد؟! ما الهدف الكامنُ وراءَ قطع الطّريق أمامَ أيّ قطاع إنتاجيٍّ لرفع الاقتصاد اللبنانيّ رغمَ القدرة على ذلك؟ وتحذير اللّبنانيّ والأجنبيّ من الاستثمار، وفي المقابل سحبت المصارفُ أموالَهم بفوائدَ مغرية! لبنانُ اليومَ ضحيّة سياسة اقتصاديّة، سياسيّة، متشعّبة متداخلة خارجيًّا وداخليًّا، ويدفعُ ثمنَ الثبات على دعمه للقضيّة الفلسطينيّة من جهة، وخيارات الدول العربيّة في الإذعان للتطبيع مع الاحتلال من جهة أخرى. الرّهانُ اليومَ على معركة الوعي، وقدرة الصّمود بوجه الإغراءات الماليّة، الثقافيّة، الممهّدة لتوسّع الاستعمار الصّهيونيّ!

الأطماعُ الصهيونيّةُ في الثروةِ النفطيّة اللبنانيّة

د. طنوس شلهوب. أستاذٌ الهندسة في الجامعة اللبنانيّة/ لبنان

شغلت قضيّةُ ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان والكيان الغاصب الرأيَ العامَ اللبنانيّ مدّةً قصيرة، عادَ بعدَها اللبنانيّون ليغرقوا في همومهم المعيشيّة، التي تفاقمت بشكلٍ دراماتيكيّ مع بداية اندلاع الأزمة الماليّة، التي تمظهرت كتعبيرٍ عن تراكب جملة أزمات اختلط فيها الهمُّ المعيشيُّ مع الاجتماعيّ والسياسيّ، بحيثُ تحوّل لبنان إلى ما يشبهُ قطعةَ البازل، التي صار من شبه المستحيل جمعها.

وللبنان نقاطٌ خلافٍ متعدّدةٌ مع الكيان الصهيوني في موضوع الحدود البريّة، التي عادت للبروز بعد الانسحاب الإسرائيليّ عام 2000، نتيجةَ الهزيمة النكراء التي ألحقتها المقاومةُ اللبنانيّةُ بجيش الاحتلال. إنّ ترسيمَ الحدود بين لبنان وفلسطين حصلَ مع اتّفاقِ بوليه – نيوكومب في 1923، وسُطّرَ في هذا الترسيم محضرٌ وأُرسل إلى عصبة الأمم، فوافقت العصبة عام 1924، على هذا الترسيم، فأصبحَ دوليًّا، وأصبحت الحدودُ دوليّةً. وتضمّنت الاتفاقيّة، التي أصبحت نافذةً في 10 آذار 1923، تحديدَ 71 نقطةَ فصل، 38 منها في الحدود اللبنانيّة – الفلسطينيّة، أي من النقطة الرقم 1 حتّى 38، والباقي، أي من النقطة 39 إلى النقطة 71 في الحدود السوريّة – الفلسطينيّة. وقد أُرفقت بها ثلاثُ خرائط.

- تبدأ حدودُ شمالِ فلسطين قرب بانْياس، وتسير بخطٍ مُتعرِّجٍ بعض الشيء تجاهَ شمال المُطلّة.
- لا دخل لفلسطين بجبل الشَيْخ الذي هو جبل لبنانيّ – سوريّ.

وقد خسر لبنانُ جرّاء هذا الاتفاق شريطًا يضيق تارةً، ويتّسعُ طورًا آخر، إذ إنّه – وبضغطٍ من الوكالة اليهوديّة على البريطانيين – أزيح خطّ الحدود المُتّفق عليه في اتّفاقيّة 1920، نحو كيلومترين أو ثلاثة إلى الشمال، لتبدأ من رأس الناقورة وتسير إلى الجنوب قليلًا من قرية علما الشعب، ثمّ تنحرف شمالًا عند حدود رميش وبارون، ويستمرّ الانحرافُ حتى شمال غرب المطلّة، ثمّ تنحرف مُجدّدًا، فتمرّ بجسر البراغيث وجسر الحاصباني بدلًا من مرورها بتل القاضي وتل دان.

وفي عام 1947، اتُّخذ قرارُ التقسيم، وكان الجليلُ من حصّة الدولة العربيّة. لكنْ، بعد هزيمة الجيوش العربيّة في حرب عام 1948، حصلت هدنةٌ مع "إسرائيل" في 1949/3/23. ويرد في المادة الخامسة من هذه الهدنة أنّ خطّ الهدنة هو نفسه خطّ الحدود الدوليّة. بعد توقيع اتفاقيّة الهُدْنة عقدت لجنةُ مُراقبة الهُدْنة اللبنانيّة – الإسرائيليّة المُشتركة، المُشكّلة سندًا لتلك الاتفاقيّة؛ عددًا من الاجتماعات برئاسة رئيس أركان لجنة الهُدْنة أو مساعده، كممثّل للأمم المتّحدة، وأجرت مسحًا جديدًا للحدود، هو نفسه ترسيم بوليه – نيوكومب، وأعادت إحياء نقاط الحدود، ووضعت نقاط فصل ثانويّة ووسيطة فيما بينها، وبلغ العَددُ الإجمالي لنقاط الفصل الثانويّة والوسيطة 143 نقطة.

وعلى الرغم ممّا سبق واقترفه اتّفاقُ بوليه – نيوكومب، فقد بقيت ثلاث مناطقَ داخل الحدود اللبنانيّة هي منطقةُ المَنارة، وخراج بلدتيْ العُدَيْسة وهونين، لكن إسرائيل وضعت يدَها عليها عام 1949، لتصل مساحةُ الأراضي اللبنانيّة المُقتطعة بالاحتلال الفعليّ نحو 120 كلم2، وهي مساحةُ شريطِ القرى السبع (وأخواتها) مُضافًا إليها مَا احتُلّ عام 1949، وهو يزيد بقليل عن 16 كلم2، لتُصبحَ المساحةُ الإجماليّة نحو 136 كلم2. وفي سياقِ ترقيم النقاط من 1 إلى 38 وقع الخلافُ بين النَقطتيْن 38 و39 في مزارع شبعا، وهذا ما سيمهّد الطريقَ لدخول الصهاينة إلى جبل حرمون عبرَ مزارع شبعا.

إبّان نشوب حرب 1967، دخلتْ "إسرائيلُ" إلى الجولان واحتلّت جزءًا من الأراضي اللبنانيّة (النخيلة وجزء من مزارع شبعا عند الحدود اللبنانيّة – السوريّة)، وألغت اتفاقَ الهدنة. رفض لبنانُ هذا القرار، وأيّدته الأممُ المتّحدةُ في ذلك، لأنّ الإلغاءَ جاءَ من طرفٍ واحد، ولبنان ردّ على الأمم المتّحدة بالتأكيد أنْ لا دخلَ له بالقرار الدوليّ 242، وأنّه معنيّ فقط باتّفاق الهدنة، وترسيم الحدود الموقّع بعدها.

وتشير المعطيات إلى أنّ لبنان قد خسر بين تاريخ إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 واندحار إسرائيل عن مُعظم الأراضي اللبنانيّة عام 2000 نحو 172 كلم2:

- شريط القرى السبع وأخواتها (120 كلم2).
- الشطر الغربي من مزارع شِبْعا (36 كلم2).
- الأراضي التي احتلّت عام 1949 (16

العودة إلى الفهرس

كلم2).

وأكّد كوفي عنان بصورةٍ ضمنيّة، خضوعَ المزارع لسيادة لبنان، وذلك في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن بتاريخ 2000/5/22، وجاء فيه: «إنّ الحدود الدوليّة بين لبنان وإسرائيل هي تلك التي وضعت في اتفاقيّة عام 1923، الموقّعة بين بريطانيا وفرنسا، التي أُعيد تأكيدُها في اتّفاقيّة الهُدْنة الإسرائيليّة - اللبنانيّة العامّة المُوقّعة في 23/ 3/ 1949».

لقد أعلنت إسرائيلُ مساءَ 2000/5/24، اكتمالَ انسحاب جيشها، ممّا كان يُعرف بـ «الشريط الحدوديّ» وانتشاره على الحدود الدوليّة، فتمّ تشكيل لجنة عسكريّة لبنانيّة للتثبُّت مع فريق الأمم المتّحدة من حصول هذا الانسحاب الإسرائيليّ. وخلال ترسيم ما عُرف بـ «الخط الأزرق»، كخطٍ للتطبيق العمليّ للانسحاب الإسرائيلي، وليس كخطٍ حدودي، استطاع الفريق اللبنانيّ استعادةَ شريطٍ مساحتِه نحو 16 كلم2، قضمته إسرائيلُ عام 1949، مُتجاوزةً اتّفاقَ بوليه - نيوكومب، ويضمّ خراج بلدات ميس الجبل، والمنارة والعديسة وهونين. وتحفّظ لبنانُ خلال عمليّة رسم الخطّ الأزرق عن مساحة 0,2 كلم2، أي ما يُعادل 200 دونم من الأرض، عند ثلاث نقاط حدوديّة في بلدات رميش والعَديسة والمطلة.

وإلى جانب النزاع حولَ الحدود البريّة، فإنّ اكتشاف الثروات النفطيّة في المتوسّط طرح أمام لبنان مهمّة تثبيت حدود مصالحه في البحر، وكان يتعيّن عليه التنسيق مع البلدان التي تجاوره: سوريا شمالًا، قبرص غربًا والكيان الغاصب جنوبًا. إنّ المعيار الذي يتم الاستنادُ إليه في تحديد الحقوق البحريّة هو قانونُ البحار الذي دخل حيّز التنفيذ عام 1994، ولبنان وقع عليه عام 1996، وهذا القانونُ يحدّد ثلاثةَ معاييرَ أساسيّة؛ الأوّلُ هو عمقُ المنطقة الاقتصاديّة الخالصة التي تبلغ 200 ميل، والثاني يحدّد عمقَ المنطقة الإقليميّة بـ12 ميلًا، وهي التي تشملها السيادة، ويحدّد كذلك رسمَ الحدود البحريّة بين الدول.

وبالعودة إلى النزاع البحريّ، فإنّ الصهاينة بعد انسحابهم من لبنان عام 2000، وتثبيت خطّ الانسحاب (الخط الأزرق) استمرّ الخلافُ في 13 نقطة، حيث يتوغّل الصهاينة داخلَ الحدود الدوليّة، ومن ضمنها رأس الناقورة، حيث دخلوا شمالًا لمسافة 30 مترًا، مما كان له الأثرُ الكبيرُ على تحديد مساحة المنطقة الاقتصاديّة الخالصة للبنان في البحر. وبحسب قانون البحار، فإنّ المنطقةَ البحريّةَ الخالصةَ بالنسبة للبلدان المتلاصقة تتحدّد انطلاقًا من خطّ الانتصاف على اليابسة (الخطّ الواقع على مسافة متناسقة من الحدود البريّة للبلدين) الذي يمتدُّ بعمقِ 200 ميلٍ في البحر.

وكان لبنان قد وقّع في كانون الثاني 2007، اتّفاقيّةً مع قبرص حول ترسيم حدود المنطقة الاقتصاديّة الخالصة لكلا البلدين. تمّ تحديد خط الحدود البحريّ ما بين النقطة الرقم 1 جنوبًا، والنقطة الرقم 6 شمالًا، مع توضيح مفادُهُ أنّ النقطتين المذكورتين غيرُ نهائيّتين بانتظار التفاوض مع الدول المعنيّة، أي العدوّ الإسرائيليّ وسوريا، ولأسباب غير واضحة اختيرت نقطة شمالًا بعيدًا عنَ النقطةِ الثلاثيّة. كانت هذه أولى الأخطاء التي استغلّتها «إسرائيل» وبنت عليها الخط 1 (الخطّ «الإسرائيلي») ورسّمت حدودها على أساسه. ليس هناك أيُّ سند تقنيٍّ أو قانونيٍّ للنقطة 1 ما عدا استغلال الهفوة اللبنانيّة التي تسلّل منها العدوّ.

في عامي 2008 - 2009، قامت لجنةٌ لبنانيّةٌ مشتركةٌ من الوزارات المعنيّة كافة باستكمال دراسة الحدود اللبنانيّة، وانتهت اللجنة بالخطّ 23. في تمّوز 2010، قام لبنان بتبليغ الأمم المتّحدة بحدوده على أساس الخط 23، وفي كانون الثاني 2011، أصدر مجلسُ الوزراء اللبناني المرسومَ 6433، مثبّتًا حدودَ لبنان من طرف واحد، والخطّ 23 غيرُ المبني على أيّ أساس كان الخطأ الثاني في مسار ترسيم الحدود البحريّة اللبنانيّة. في سنة 2012 اقترح «الوسيط» الأميركي فريدرك هوف خطّه الشهير الذي يبدأ ثلاثة أميال بعيدًا عن الشاطئ القائم بشكلٍ أساسيٍّ على أساس خطّ الوسط بين خطي 1 و23.

وفي سنة 2011، وقبل صدور المرسوم 6433، بشهر صدرت عن المكتب الهيدروغرافي البريطاني (UKHO) نتائجُ دراسة للحكومة اللبنانيّة تنصّ على أنّ حدود المنطقة الاقتصاديّة للبنان يمكن أن تمتدّ لمساحة إضافيّة واسعة جنوبًا استنادًا إلى الحدود الدوليّة وقانون البحار، ولم يُعرض في حينه تقريرُ المكتب البريطاني على مجلس الوزراء.

وفي حزيران 2018، أتمّت مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش اللبناني مسحًا للشاطئ اللبناني الجنوبي في منطقة الناقورة، التي أكّدت حقّ لبنان بمساحة 1430 كم2 فوق الـ 860 كم2 المتنازع عليها. فكان الخطّ اللبناني الجديد: الخطّ 29. في كانون الأوّل 2018 أحال الجيش اللبناني دراسته إلى مجلس الوزراء لاتّخاذ القرار المناسب.

ويعطي الخطّ 29 لبنان مساحة 1430 كم2، وهي من الأغنى والأكثر احتمالًا لوجود الغاز تبعًا لمحاذاتها لاكتشافات كبيرة في المنطقة الخالصة الفلسطينيّة، وامتدادات طبقات الصخور الغنيّة بالغاز لمسافات طويلةٍ عبرَ حقول الغاز في هذه البقعة.

وكان رئيسُ حكومة تصريف الأعمال حسان دياب قد أعدَّ مرسومًا يوسّع المنطقة التي يطالب بها لبنان في خلافه بشأن الحدود البحريّة مع إسرائيل، ويعدّل المرسوم الحدود البحريّة جنوبًا، عبرَ إضافة هذه المساحة إلى المنطقة اللبنانيّة، جنوبَ ما يُعرف بالمساحة المتنازع عليها مع إسرائيل. وأُحيل مشروع المرسوم الخاص بتعديل المرسوم الأولي رقم 6433 لسنة 2011، إلى الرئاسة لإقراره قبل تقديم طلب للأمم المتّحدة للمطالبة الرسميّة بتسجيل الإحداثيّات الجديدة للمنطقة البحريّة، لكن رئيس الجمهوريّة لم يوقّع حينها المرسوم متذرعًا بأسباب دستوريّة مرتبطة بعدم انعقاد مجلس الوزراء بعد تقديم دياب كتاب الاستقالة.

وخلالَ طيلة المفاوضات التي كانت برعاية الأميركيّين، فإنّ لبنان كان يتعرّض لضغوط قويّة من قبلهم لتسهيل عمليّةً السطو الصهيونيّ على الثروات الوطنيّة، وما الأزمة التي يعانيها لبنان اليوم ليست سوى نتاج للحصار والضغوط الأميركيّة؛ بهدفِ محاصرة سلاح المقاومة، والتفريطَ بالثروات النفطيّة لصالح الحليف الصهيونيّ من جهة والشركات النفطيّة الأميركيّة من جهة أخرى، وفي كل هذه المعمعة، فإنّ البنيّة السياسيّة الطائفيّة للنظام تشكّل العامل الداخليّ المساعد على التفريط بالثروات الوطنيّة للشعب اللبنانيّ ■

«السطلنةُ» ومعركةُ الوعي؟!

د. علي نصّار. رئيسُ تحريرِ مجلّةِ وموقعِ الحقول/ لبنان

حلّت على اللبنانيّين أيّامُ الشدّة العصيبة. لا همَّ للقلّة الاجتماعيّة الحاكمة/ الأوليغارشيّة سوى تسخير الفضاء السياسي، الإعلامي؛ لزرع الشقاق في صفوف الأغلبيّة الاجتماعيّة المحكومة، التي تحاول الخروجَ من سباتها الطويل في أوهام «الرفاء» الزائفة وشرّه الاستهلاك. تتكاتف طبقة الأوليغارشيّة، في هذه الأيّام، وتتراصفُ فئاتها العليا الثريّة، حول محور التخاذل الوطني أو محور التقليد الطائفي/ المذهبي، بل تجمعُ أحيانًا بين كليهما. بات مقصدُها الأعلى حماية «النظام الرأسمالي الطائفي/ المذهبي» والتنصّل من مسؤوليّتها عن الانهيار المالي، النقدي الراهن، الذي خرّب حياةَ الأسر، وقضى على مداخيلها ومدخراتها. إنها حربُ حياة أو موت؛ تخوضها هذه القلّة المستبدّة؛ لتبرئة ذمّتها من «ذلّ السؤال» والتسوّل الذي أوقعت به لبنان واللبنانيّين.

في هذا الفضاء المزدحم بأدوات صناعة الرأي العام ومنابره، جنّدت الأوليغارشيّة، لا سيّما «حزب المصارف، وهو نواةُ السلطة الفعليّة في لبنان، كتائبَ من محرّري الصحف وإعلاميّي الفضائيّات، ومن ملتزمي «الثورات الملوّنة» في المنصّات السبرانيّة، كما حرّكت منابرَ «الهياكل الإلهيّة» في بكركي وأشباهها لتحقيق هدفها في هذه الحرب؛ تريدُ حجرَ عقول المواطنين في متاهات «الوعي الغافل»، تصنعُ المواطنَ «المسطول» بهمومه الفرديّة والعائليّة. المواطنُ الذاهلُ عن طغيان مصالح الأوليغارشيّة على مصالحه، وعلى مصالح الجماعة الوطنيّة. في العقود السالفة، كانت الآلامُ الاجتماعيّة الراهنة بكلّ أحزانها، لا تزال في طيّ الغيب؛ لأنّ طبيعةَ «الوعي» المهيمن، السائد، قد غلّقت الأذهان. لم يلتفت المواطنون كما ينبغي إلى الأصوات التي نبّهتهم من تصاعد «أزمة النظام الرأسماليّ الطائفيّ» وحذّرتهم من عواقب تفجّرها، وكانت تتوقّع الانهيار الراهن. لم يعبأوا بهذه الأصوات نتيجةَ «الوعي الغافل»؛ لا الوعي الإصلاحي ولا الوعي الثوري، طبعًا، الذي حبس عقولهم. مع هذا النوع من «الوعي» الهشّ والمتكسّر، الذي صنعته خلالَ السنوات الطوال من حكمها الاستبداديّ الفاسد، تستسهلُ الأوليغارشيّة، بل يستمرئُ «حزبُ المصارف»، إهانةَ هذه العقول، الآن، والتجبّر على المحكومين، بإلقاء مسؤوليّة الانهيار على محور المقاومة والإصلاح السياسي.

لقد كان شلّ الاقتصاد وتدهورُ المداخيل، وتآكلُ المدخّرات، الذي يؤرّق الأمّهات والآباء، راهنًا، ويهدّدُ شروطَ الوجودِ الاجتماعيّ لعائلاتهم، احتمالًا مرئيًّا منذ سنوات؛ لأنّ حجمَ هرم الديون المقلوب كان يتضاعف مع جورِ شروطِ المراباة، التي فرضها مرابو المصارف، وكلّما ارتفعَ هذا الهرمُ وناءت الدولةُ والمجتمعُ بأثقاله، كان عجزُ الأوليغارشيّة على الاستمرار بـ «إدارة أزمة النظام»، جليًّا لكلّ ذوي البصيرة، بل كان يجب أن يصبح جليًّا، من بعد هبوب «الحراك الشعبي الوطني» في يوم 17 تشرين الأول 2019، لكن هؤلاء الضحايا، من الأمهات والآباء والعائلات، وهم الأغلبيّة الاجتماعيّة المحكومة؛ واجهوا محنتهم بهذا «الوعي» البائس، الذي حشت الأوليغارشيّة رؤوسَهم به.

العودة إلى الفهرس

لا بدّ من انتقاد «الوعي الغافل» وطغيانه على أذهان كتلة وازنة من اللبنانيين؛ لأنّ عجزَ الأوليغارشيّةً عن الاستمرار بالحكم بأسلوب «إدارة أزمة النظام»، له معنًى سافرٌ واحدٌ؛ وهو حاجةُ لبنان إلى تغيير النظام السياسي، أو إجراء إصلاح سياسيٍّ جذريٍّ فيه. مأساةُ المواطنينَ الذين صُدموا بالإفقار يستوطنُ بيوتهم وينقم عائلاتهم، في المرحلة الحاليّة؛ أنّهم لم يعيدوا النظرَ بهذا «الوعي» الذي تملّكهم وخلب عقولهم، أثناءَ المرحلة الماضية، والأوليغارشية مسرورةٌ بذلك. الأوليغارشيّة بكلّيّتها في الدولة وفي المجتمع مسرورةٌ بأنّ الأغلبيّة المحكومة تجابه بؤسَ أزمنة الشدة بـ «الوعي» القديم الذي اكتسبتهَ من تلك المرحلة.

كان «الحراك الشعبيّ الوطنيّ» في عام 2019، فرصةً فوّتها المواطنون بأيديهم، وكان أكثرَ من تنغيص على الأوليغارشيّين وهم يحيون بكلّ مكر وخبث ذكرى استيلادِ النظام الرأسماليّ الطائفي، من أذيال «مؤامرة» الإنكليزي مارك سايكس، والفرنساوي جورج بيكو على بلاد الشام قبل مئة سنة. كان «الحراك» المتسارعُ من يوم 17 تشرين الأول 2019، أشبهَ بثقب بليغ فُتح فجأةً في قاعدة النظام المُهترئ. تهيّبت الأوليغارشيّة من «الحراك». أخافها! وقيل إنّ الرموزَ اللصوصيّة في الحكم المستبدّ زمعتْ وهي تسمعُ هتافَ «الشعب يريد إسقاط النظام»، يعلو من قلب بيروت، ومن «شارع المصارف» بالذات.

الهتّيفة الذين معستهم القوى الأمنيّة، في كرامتهم قبلَ أجسادهم، كانوا يقصدون، يومها، تغيير النظام السياسي، وليس تغيير «الطبقة السياسيّة». النظامُ اللبنانيّ الذي جَوَّع المواطنين، واضطهد المقاومة الوطنيّة. النظامُ الذي يحمي إدارات المصارف التي سطت على ودائع اللبنانيّين الماليّة اكتفى بـ «قوننة» لصوصيّتها، وستر جرائمها.

هل نسينا إدارات المصارف وهي توثق تحقيقات خطيّةً مع المواطنين عن مصادر دخلهم؟ تتجسّسُ على مواردهم المالية! ألا نذكرُ كيف وضعت المصارفُ اللبنانيين تحت الشبهة، بأنْ أخضعتهم للقوانين الضريبيّة والسياسيّة الأميركيّة؟ ألم تطرد المصارفُ من السوق الوطنيّة، من سوق لبنان، مواطني الدولة اللبنانيّة الناشطين في المقاومة الوطنيّة ضدّ «إسرائيل»؟ ألم تستجب المصارفُ لدواعي القوانين الأميركيّة لمكافحة الإرهاب التي وضعت لتلبية حاجات الكيان الصهيونيّ الأمنيّة والاستراتيجيّة؟

مهما كان المواطنُ «مسطولاً»؛ من المعيب عليه أن ينسى أن ما عملته المصارفُ بحقّ المواطنين المودعين، قد جعلها الدولة العميقة، بل سلطة الدولة العميقة في لبنان. لقد كان القطاعُ المصرفيّ قبلَ تفجّر أزمة النظام، وحدوث الانهيار الاجتماعي، الاقتصادي الحالي؛ يشارك السلطةَ السياسيّة بـ «إدارة الأزمة»، بل إنّ رئيس «جمعيّة المصارف»، «لوبي المرابين»، فرض على السلطة كيفيّة «إدارة الأزمة». ومأساة «هيئة التنسيق النقابيّة» ما زالت شاهداً ماثلاً، منذ سنوات، لكل ذي بصيرة.

يجب أن يخرج المواطنون من «السطلة»، من شرنقة «الوعي الغافل».

فالمصارفُ اللبنانيّةُ تصرّفت علنًا بودائع اللبنانيّين. بدايةً، كضابطة عدليّة، صادرت أصولهم الماليّة. ثمّ تصرّفت كقضاء يعيّن منسوبَ حقّهم ومقدارَ أنصبتّهم فيما (كان) لهم بذمّتها. بعدها، تحوّلت هذه المصارف، علنًا، إلى أجهزة أمنيّة تنفّذُ حكمَ القضاء، فتفتح للمواطنين ماكينات السحب بالمبالغ المحدّدة وفي الأوقات المحدّدة. لكن هذه المصارف ميّزَت، سرًّا، أوليغارشيّي السلطة السياسيّة عن المواطنين العاديّين الذين علقت ودائعُهم الماليّةُ في براثنها. أجرت المصارفُ معهم صفقات هائلة لتشليحهم هذه الودائع؛ ليتنازلوا عنها لإدارة المصرف مقابلَ حصول المواطن المودع منهم على «نتفة» ممّا كان ذات يوم ثروةً تقيه عاديات الزمان.

يجبُ أن يخرج المواطنون من «السطلة»، من شرنقة «الوعي الغافل».

لقد انقضّت القوى الأمنيّة على «الحراك الشعبيّ الوطني»، الذي ارتكب ناشطوه، يومذاك، أخطاءً استراتيجيّةً وتكتيكيّةً فظيعة، وهذه السذاجةُ السياسيّةُ التي وسمت «قيادته»، وهي «قيادةٌ» وطنيّةٌ، محترمةٌ على كلّ حال، هوّنت على الأوليغارشيّة، وعلى القوى الخارجيّة، أوروبا والولايات المتّحدة، ركوبَ «الحراك» نفسه، ثمّ مسخه إلى «حراك طائفيّ/مذهبي»، مع لافتات عن «إسقاط الفاسدين»، و«انتقال السلطة»، و«حلّ مشكلة السلاح».. إلخ، حتّى صارَ خليطًا من الأطياف الميليشياويّة ورعاع «الثورات الملوّنة».

واليوم، مع اشتداد ضغط الأزمة، وهي ما زالت في بدايتها كما يقول «خبراء» الاقتصاد الأوليغارشيّون، ومع هبوط أربع أخماس الشعب اللبناني تحت خط الفقر؛ يصبحُ الفضاءُ الإعلاميّ - السياسي المطبق على عقل هذا الشعب أكثرَ ضحًى. اليوم، تغدق الأوليغارشيّة و«أخوية» الرأسمال المالي المحلي والأجنبي، وحلف الدول الإمبرياليّة التي تخطّط لـ«انتقال السلطة»؛ مزيدًا من الدولارات «الطازجة» على كتائب الإعلام الصحفيّ والفضائيّ والسبرانيّ ومتعهدي «الثورات الملّونة»، وخطباء «الهياكل الإلهيّة» الأسبوعيّة، لتبرئتها من النزول بلبنان إلى درك هذا الخراب «العميم».

ترعى القلّةُ الاجتماعيّةُ الحاكمةُ بطونَ كتائبِ التضليل، فتملؤها؛ لكي تحافظ على «الوعي الغافل»، على المواطن الغافل عن الحقيقة، «المسطول» المُضَلَّل، الذي يسلّم بأنّ كلَّ أزمة النظام الرأسماليّ الطائفيّ/المذهبيّ، لم تصنعها الأوليغارشيّة، وأنّ «إدارة أزمة النظام» بالبرنامج النيوليبراليّ الذي طبّقته الأوليغارشيّة، وموّلته الدول الإمبرياليّةُ والرجعيّة، ورضيت عنه «إسرائيل»، ليس السبب الأساسيّ وشبه الوحيد في انهيار اقتصاد الأسر، وخراب حياة المنتجين والموظّفين والأجراء في لبنان، وإنّما الذي تسبّب بالأزمة وأحدث الانهيار، هو محورُ المقاومة، خصوصًا، حزب الله، رأس حربة المقاومة ضدّ المشروع الصهيوني.

«السطلنة» أو هذا «الوعي الغافل»، هو أفضلُ حليف للأوليغارشيّة وحلفائها الآخرين في أميركا وأوروبا وبريطانيا (أجل، لا تنسوا بريطانيا) و«التعاون الخليجي». تستميت الأوليغارشيّة، تحاربُ، ومستعدّةٌ لأنْ تَقْتُل وتُقْتَل؛ لكي يبقى المواطنون في ظلام «السطلنة»، في شرنقة «الوعي الغافل». إنّها «معركةُ الوعي» في لبنان. معركةُ تحرير الوعي. متى نستفيق؟

عن الإذلالِ والزّعبرةِ وفزّاعةِ التوطين!

مروان عبد العال. روائي وقيادي فلسطيني/ لبنان

ينخفضُ أو يعلو مستوى الحديثُ عن خطر التوطين بمقدار الذي تتسارعُ فيه وتيرة التهجير، سيّما أنها تنشط بمفاعيل حالة الخنق والإغلاق والقهر، ليبرز مفهومُ الإذلال كأداة سياسيّة، لها سيرتُها الذاتيّة الرهيبة، كما كتبت وجادلت المؤرّخة الألمانيّة (أوتا فريفرت)، التي فنّدت آليّات صناعة ذهنيّة الكراهية، ودورها في إشاعة «الفوبيا» غير المنطقيّة، أو تشكيل «رأي عام» يعتقد بوجود فئة اجتماعيّة يرسم لها صورة ضارّة وسلبيّة، وقد تتحوّل إلى فزّاعةٍ للآخرين، كمادةٍ متفجّرةٍ قابلةٍ للاستخدام عند اللزوم.

الفزّاعة، هذا الاختراعُ الذي شاء الإنسانُ أن يجده نصيرًا له في طرد أسراب الطيور المهاجرة عن مشاركته لُقمةَ العيشَ، عن طريق إفزاعها! ويتحوّل مفهومُ الفزّاعة إلى رمز بمعانٍ ودلالات سياسيّة شائعة ومتحرّكة ومتعدّدة؛ حسب نوايا الاستخدام، في تهميش متعمّد لمُراكمة الشعور بالقلق وانغلاق الأفق؛ كأسلوبٍ في خداع الطيور، أو زرع اليأس في قلوبها.

كما هو الحالُ مع الوجود الفلسطينيّ في لبنان، حيث يتحوّل منطقُ الاستثناء إلى سياسة، والاستعلاء إلى تطبيق القطيعة، وتمارسها كإجراءاتٍ عقابيّةٍ سلطويّة، تتأرجحُ من اعتبار التوطين فزّاعة، ثُمَّ تنقلبُ بعدها ليصبحَ وجود اللاجئ نفسه القسري والمؤقت هو الفزّاعة بعينها!

1- فزّاعة التوطين:

لم يكن مشروعُ التوطين غائبًا يومًا، منذ أن وُجدت قضيّة اللاجئين، لم تكن يومًا خروجًا عن جدول التصفيّة! ليس بالتوطين حتمًا، بل التصفيّة بوسائل متعدّدة!؛ نظرًا لحجم الأزمة المركّبة، سيّما وأنها "رأس جبل" الأزمات المُتراكمة، التي بدأت بالظهور التدريجي جرّاء تفاقُم الوضع الاقتصاديّ الاجتماعيّ، أصبح التندّرُ ما إذا كان الاقتصاد اللبناني أم لبنان على شفا الانهيار، ولم تتوقّف معزوفةُ التوطين التي يضج فيها نشاز الخطاب السياسي اللبناني، كانت ذروتها عام 1975، والتاريخ له معنى، بعد أن صار يُقدّر أن نحو ثلثي اللاجئين الفلسطينيين هاجروا من لبنان. بمعنى أنّ اتّفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهليّة صار مرجعيّةً لدى أطرافه لتأكيد الإجماع المفقود، إلا في رفض التوطين.

كأنّما تقرّ الأطرافُ المتحاربةُ وتعترف أنّ خوضها الحربَ الأهليّةَ كان بذريعة محاربة التوطين، وهناك من وصَفَ قتالَهُ لاقتلاع المخيمات بأنّها كانت مقاومةَ الوطن البديل! ولذلك كان مسكُ ختام الحرب في اتّفاق الطائف يؤكّد على رفض التوطين، وكأنّ الجميعَ حقّقَ غايتَهُ من الحرب، وأنّ انخراطَهُ فيها كان لإفشال هذه المؤامرة، أو لعلّه الحاجةَ إلى المشترك اللبناني الجديد، الذي يؤسّسُ لوطنيّة يُبنى عليها التعايش الوطنيّ وما بعدُ طائفي!

تلك هي أهمُّ المفاعيل التي صاغتها نتائجُ حربٍ أهليّة قاسيَة، وكان الإذلالُ السياسيُّ حربًا ناعمة، كالقول: إنّها مشروعةٌ ضدّ "الغريب"، فالتحقيرُ خلالَ الحروب يهدفُ عادةً إلى خلق حافز للقتل وتدمير معنويات الخصم منْ خلال خفض إحساسه بالشرف والأمان وشيطنته كمختلف.

طبعًا، حقوقُ الطبع محفوظةٌ للجبهة اللبنانيّة "اليمينيّة" صاحبة براءة اختراع (فزاعة التوطين) ورفعتها كيافطة سياسيّة لتخوض على أساسها الحرب 1975، وتحالفت مع الصهيوني "الشيطان" من أجل حرب "مقدّسة" ضدّ الوجود الفلسطينيّ المدنيّ والسياسيّ والعسكريّ!

وعلى السياق التاريخي ذاته حدث العدوان الصهيوني عام 1982، حيث استكملت لغة شيطنة الوجود الفلسطيني، ليجيز الشراكة مع المعتدي في سبيل التخلص من "الشعب الزائد"! وحصل النموذجُ الفظيعُ في جريمة مجزرة صبرا وشاتيلا، وصولًا إلى زمن

العودة إلى الفهرس

السلم الأهلي من وصف الفلسطينيّين بـ "النفايات البشريّة". ثمّ جاءت مقولة الخطر "الديموغرافيّ والدينوغرافي"، والمطالبة بتقاسم اللجوء وتوزيعه على سائر الأقطار؛ لأجل ذلك يتمّ تشويهُ سمعة المخيم، بدلًا من أن يرمز إليه بالمناضل، صار يرمز بخارج عن العدالة، وتنتقل دلالة الفدائيّ إلى الإرهابي! الذي يفسِّر الهبوط المستمر في الوعي القيمي الذرائعي؛ خاصّةً عند أصحاب القرار في الدولة الطائفيّة العميقة، التي ما زالت تُعاندُ الواجبات الموضوعيّة في التعامل مع اللاجئ/ الضيّف.

2- فزّاعة اللاجئ:

الذي يدلّل أن حديث المؤامرة، ليس أكثر من زعبرة سياسيّة وأحيانًا انتخابيّة، فالخنقُ الاقتصاديّ إضافة إلى خطاب تمييزيٍّ يساوي تدميرَ مجتمع اللاجئين، لما تتركهُ من أثر طويل الأمَد وعميق جدًّا، الذي يفسّرُ كلَّ هذا النزفَ والبحثَ عن حلول فرديّة وأحيانًا انتحاريّة، سواءً بتبنّي مواقفَ مغامرة وعدميّة، أو إعادة إنتاج الشتات، ودفعهِ لترك المكان الذي لا يجد له قيمةً إنسانيّةً فيه.

على وقع الانهيار واستهدافات إغراق المركب بمن فيه، لا يختلفُ الاثنان على أنّ المواطن واللاجئ على حافة الغرق، ولا يوجد تَرَفُ السؤال من ينقذ من؟ ثمّ ما معنى النجاة؟ هل يكون أحدُهما ثمنًا لبقاء الآخر؟!

مع تقاطع الضغط الحالي؛ تتكرَّرُ اللغةُ الملوّثةُ ذاتُها؛ أنّ الهدف من الضغط الذي أدّى إلى الانهيار هو لفرض مؤامرة التوطين! في بلد تتعزَّز فيه الهُويّاتُ الطائفيّةُ أقوى وأعمقَ وأكثرَ جاذبيةً من الهُويّة الوطنيّة الجامعة.

مع ذلك المسألة الجامعة، وفي إجماع وطنيٍّ ورسميٍّ وشعبيٍّ على رفضِ التوطين لبنانيًّا وفلسطينيًّا، رسميًّا وشعبيًّا! وحتّى أنّ ديفيد شينكر المبعوث الأمريكيّ السابق يُجمع كذلك ويُطمئن أنّ "واشنطن لن تضغط على الحكومة اللبنانيّة لتوطين اللاجئين الفلسطينيّين كجزء من صفقة القرن". لذلك لا بدّ من قطع الحلقة المُفرغة من سياسة التكاذب السائدة في زمن "اللادولة" منذ اتّفاقِ الطائف إلى اليوم، خاصّةً أنّ معزوفةَ التوطين مجرّدُ زعبرة أمامَ نتائجَ مخيفة تتحدّثُ عن موجةً جديدةً من الهجرة الفلسطينيّة منْ لبنان.

مخيم البداوي. شمال لبنان

بين معاداة التوطين الذي يجمعُ عليه الشعبُ الفلسطينيُّ كجزء من التمسُّكَ بقضيّته وعودته وهُويّته ووطنيّته، لكن ليست لغةَ الرفض المجلّلة أحيانًا بالعنصرية التي تطاول على اللبنانيين أنفسهم، وليس الفلسطينيين فحسب، وما زال في الأذهان آخر احتجاج التهجّم على شباب لبنانيين؛ لأنّهم يلبسون الكوفيّة الفلسطينيّة في منطقة الجمّيزة. فالعداءُ لرمزيّة وطنيّة لا يمكن أن يكون في خانة مواجهةً التوطين بل كرهٌ للوطنيّة الفلسطينيّة!

إنّ غيابَ سياسة كاملة توفّرُ شروطَ رفض التوطين، لكنّ غيابُها قصدًا يؤسّسُ لمسلسل جديد من تبديد الهُويّة، على الأقل يتمثّلُ في صياغة تجمّع وجود طرفين في سياسة مشتركة لمواجهة من يريد أن يفرضَهُ! وليس في البحث عن ضحيّة وَوَسْمها بأنّها مجموعةٌ خارجيّةٌ لا وطنيّةٌ وفئةٌ اجتماعيّةٌ؛ لتصيرَ محلَّ ريبة واحتقار عميق وتُحوَّل إلى كبش فداء في الوقتِ المناسب، بما يسهّل تنفيسَ الغضب المتصاعد ضدّه.

3- من الفزّاعة إلى الفظاعة:

إذا كان لبنانُ يتّجهُ بخُطى سريعة نحو الانهيار الكامل؛ الإفلاس في البنية الاقتصاديّة، لكنّه في الوعي القيَميّ السلطويّ والتبريريّ والمبالغات في الخصوصيّات الفرديّة والتمايز الشخصي، قبل أنْ يُعلّق الفشل على شمّاعة المؤامرة الخارجيّة، وكل ما يجري من حرب اقتصاديّة شاملة تهدف لفرض مخطّطاتٍ دوليّةٍ تريد التوطين. ويغيّبَ عن الذهن مسؤوليّة السياسات التي تعمل على النتيجة ذاتها.

الانهيارُ الكبيرُ يعني وضعَ لبنان كيانًا أمامَ تداعيات وجوديّة، والتحدّي لا يكون بزرع اليأس والتشكيك بكلّ شيء و"إنّ وراء الأكَمَة ما وراءها"! وتكونُ حصيلةُ ذلك، أنّ الدولة تفقد مقوّمات الدولة، مع العلم أنّ الغاية الأبعد لنزْع عناصر قوّتها ومناعتها ومقاومتَها، لترابط قضيّة اللجوء مع أصل الصراع، ووجود المقاومة، وتطال المواطن في الصّميم وتجليّات الانهيار حالة الفوضى في المؤسّسات، لتنال من بيئتها في الشوارع والأحياء.

صحيحٌ أنّ الأزمة تطال الجميع؛ مواطنين ولاجئين من حالة الاختناق والفقر والجوع والهجرة، والاستشفاء، والعتمة، والمحروقات ورفع الدعم عن الأدوية وحليب الأطفال، لكن تظل مضاعفة للاجئ في ظلّ الحياة العارية والناقصة التي يعانيها، مثل: رفع الدعم الذي يَطال جميع المقيمين على الأراضي اللبنانيّة، وكذلك رفع الجمرك وأزمة البنوك؛ ولكن البطاقة التمويليّة هي فقط للفقراء اللبنانيّين! يُستثنى منها فقراء من جنسيّات مقيمة، وخاصّة اللاجئ الفلسطيني، في ظلّ تنصُّل الأونروا بالالتزام بتغطيتها نتيجةَ العجز.

4- سياسةُ البؤس الرسميّ:

هي حصيلةُ حالة البؤس والإذلال السياسيّ والرسميّ، وأثرها العميق في تشويهِ الصورة. البؤسُ الفلسطينيّ في

لبنان هو - أوّلًا - نتاجُ السياسة النابذة للفلسطينيّ، فالسياسةُ تبدو هنا كما لو كانت خلوًا من أيّ مضمون غير مضمونها أي سياسة "اللاسياسة" الّذي تَحدِّدُهُ هي ذاتُها، أو كما لو كانت محكومةً فقط بغاياتها التي يُرادُ إنجازُها، وهي مواجهةُ خطر التوطين عبرَ تخفيف عدد اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان.

إنّ معاييرها المستحدثة التي تجبّ ما قبلها، وكلّ ما عداها، من معاييرَ استثنائيّة وتلحقها بها، هكذا توضع المعايير الإنسانية والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدوليّة المصدّق عليها من قبل لبنان، وهي بالتعريف سياسيّة؛ أي حقوقيّةٌ وإجرائيّةٌ إذا، حين يتّصل الأمر باللاجئين الفلسطينيّين، ويدفع بها إلى الخلف في سُلّم الأولويات.

إذ كان من سياسة معلنة أو مُضمَرة، فهي تكمن في زيادة البؤس في سبيل تخفيف حمولة المركب! نُدرك معنى أنّ تطلق الأونروا عام 2010، حملةَ "الكرامة للجميع" في لبنان، الذي سُرعان ما تمّ إيقافُه؛ لأسباب نجهلُها! هذا البرنامجُ كان ردًّا على الإذلال ومسّ كرامة اللاجئ! وتمّ وضعُهُ لرفع الوعي بالتحدّيات، لذلك رأينا كيف كانت دائمًا كلمةُ "الكرامة" مطلبَ كلّ حركة في المخيّمات، كان سببُ كلّ تمرُّدٍ وانتفاضة: أنّهم يشعرون بأنّهم ضيفٌ غيرُ مرغوب فيه، في "غيتو" مُغلق، وأنّ الدولة المُضيفة تذلّهم، كما علّق الصحفيّ الأمريكيّ توماس فريدمان بكلّ وضوح: بأنّ الإذلال يُعدُّ قوّةً سياسيّةً مهمّة، ولكنْ يُستخفُّ بها في كثير من الأحيان.

إذنْ، فما جدوى التّغني برفض التوطين؟ إذا كان المُستهدَفُ من التوطين بالكاد قادرًا على التنفُّس، ويملك قُدرةً محدودةً من الوصول إلى الخدمات العامة، وممنوعًا من العمل في عدد من المهن، يعيش أكثر من 66 بالمائة منهم تحت خط الفقر. لذلك أقيم العديد من المبادرات المجتمعيّة؛ لزيادة التواصل بين الشباب اللبنانيّين والفلسطينيّين من خلال الحوارات في المدارس والجامعات اللبنانيّة وعرض الأفلام الوثائقيّة وتنظيم الزيارات إلى المخيّمات، للبَدْء بمعالجة القوالب النمطيّة والتصدّي للتَمييز.

لا شكّ أنّ ماكينة الحصار تضغطُ إنسانيًّا لتبتزَ سياسيًّا، وأن ترمي حبل النجاة متى دُفع الثمن المقبول لذلك، كلّ هذه السيرة الذاتيّة الرهيبة، مرّت عبرَ حروب ألغت مخيّمات، وأخرى مورست برصاص البؤس وغيره، حتى إلى مُصادرة الحقوق الإنسانيّة الأساسيّة للفلسطينيّين في لبنان، لذلك لا بدّ من تعْريَة هذه الزعبرة السياسيّة إلى عمليّة تفنيد وتفسير وفهم واستيعاب. كما تحتاجُ عمليّة إنتاج البُؤس إلى تفكيك، بتعبير آخر، وخاصّة إدراك آليّات الإذلال السياسي، لفرض غرض سياسيّ.

من خلال زاويتين: أوّلاهما بؤس السياسيّة اللبنانيّة المبنيّة على هواجسَ ومبررات وزعبرات رفض التوطين، أمّا الثانية؛ فالمساهمةُ في صناعة البؤس الفلسطينيّ في لبنان، ليس من موقع الخصوصيّة المقبولة، بل من حالة "الاستثناء" القهريّة المرفوضة.

5- الهُويّة الهامشيّة ومشروعُ الأخوّة:

نعرفُ أنّ المجتمع اللبنانيّ مجتمعٌ متعدّدٌ بنيويًّا. وينتقص من المواطنة عندما يتيح المجال الخاصّ للانتماء الطائفي. ويبدو أنّ حماية هذا المجال الخاصّ تستوجب إلغاء المجال العامّ، والتعدّي إلى المجالات الخاصّة الأخرى، تقبيح الغيريّات وتجميل الذوات، وأحيانًا تحضر هذه الحساسيّة، وللانتماء الأساسي لدائرة الوطنيّة والعربيّة الأوسع في انتماءٍ مشترك. إذا اعترفنا به هي مصالحةٌ مع الذات أوّلًا، قبل الآخر.

إذا أدركنا عمقَ الأزمة البنيويّة للنظام اللبناني، بدلًا من انفجارها وتشظّيها شرقًا وغربًا، لا بدّ من التعلّم من دروس التاريخ، وكما أكّد اتّفاقُ الطائف نفيه، ضرورة تعزيز الهُويّة الوطنيّة، على حساب الهُويّات الهامشيّة، ويكون بتكريس التعدّديّة فيها، ومن خلالها وليس تناقضًا لها، وثمّ الهُويّة العربيّة، والانتقال من المحيط الأضيق فالأوسع. بإعادة تعريف منطق الضعف والقوّة، وبدعة الحياد والصراع، وسياسة عليا تحدّدُ موقعَ العدوّ والصديق.. بل مكانة الأخ والنقيض!

وفي النهاية، الطيورُ تحملُ القشّ بمناقيرها، خاصّة التي أسهمت في ازدهار البلد، زرعت وبنت وشيّدت مداميكه عودًا وراء عود، لن يستطيع الانهيارُ وعواقبُهُ مواصلةَ إصرارها على بناء عشّ كبير على طريق وطنها الموعود. طالما اكتشف الخديعة ولم تعد تعبأ بهذا التهديد / الفزّاعة.

صار المطلوبُ الانتقال من حالة الزعبرة إلى السياسة، ومن الإذلال إلى الكرامة، ومن سلاح الفزّاعة إلى استراتيجيّة تشاركيّة، لتحقيق نقلة نوعيّة إنقاذيّة تحمي الكيانيّة والسيادة اللبنانيّة والوجودَ والهُويّةَ الفلسطينيّةَ وحقّ العودة في الوقت ذاته، تحويل تحدّي الانهيار إلى سياسة هجوميّة نشيطة وفاعلة تقودُها قوى مؤثّرة وصانعةٌ للقرار اللبنانيّ، من يجرؤ، أمامَ مجلس نيابيٍّ جديد، أن يطرح مشروعَ قانونٍ "الأخوة اللبنانيّة - الفلسطينيّة" ينصّ على الآتي:

"يُعاملُ اللاجئون الفلسطينيّون المسجّلون لدى وزارة الداخليّة كاللبنانيّين في جميع ما نصّت عليه القوانينُ والأنظمة النافذة المتعلّقة بحقوق العمل والضمان الاجتماعي والتجارة والملكيّة العقاريّة والتعليم والصحّة... وغيرها، من الحقوق الإنسانيّة مع احتفاظهم بجنسيّتهم الفلسطينيّة حفظًا لحقّهم في العودة لديارهم الفلسطينيّة ورفضًا للتوطين، ويستثنون من الانتخابات النيابيّة (ترشيحًا وتصويتًا) ومن الوظائف في القطاع العام" ■

الاستراتيجيّةُ الأميركيّةُ - الغربيّةُ في لبنان والمنطقة: بين الثابتِ والمتحوّل

د. ليلى غانم. أستاذةُ العلومِ الإنسانيّة في جامعة باريس/فرنسا

تستهدفُ واشنطنُ والدولُ الأوروبيّةُ وضعَ اليد على إدارة سياسات لبنان ودول المنطقة المنهارة، لتطويع المقاومة وإلغاء القضيّة الفلسطينيّة والقضايا الوطنيّة والاجتماعيّة. لكنّ هذه الاستراتيجيّةَ يمكنُ مواجهتها بمشروعٍ تفكيكِ التبعيّةِ والتصدّي لأسبابِ الانهيارِ البنيويّة نحو بناءِ نظامٍ سياسيٍّ تكامليٍّ إقليميٍّ - وطنيٍّ بديل.

تقدّمُ الاستراتيجيّةُ الأميركيّةُ نفسَها، في لبنان والمنطقة، اليوم كما بالأمس، صاحبةَ مشروعٍ حضاريٍّ لقيادة العالم في سياق نشر الديمقراطيّة، وهي في الحقيقة نظريّةٌ قديمة، وليدةُ نظريّات إيفون هايك وميلتون فريدمان الاقتصاديّة، كما عبّر عنها مؤتمرُ "مونبيلرن" السويسريّة منذ عام 1947، وهو ما عُرف أيضًا بمدرسة شيكاغو. تقومُ النظريّةُ باختصارٍ على عولمةِ النموذجِ الأميركيّ القائمِ على تنافسِ لوبيّاتِ الضغط، والشركات المتعدّدة الجنسيّة، والبورصات، في وضع اليد على الثروات الطبيعيّة؛ عبرَ تدميرِ نشاطات الحياة الإنسانيّة، وتخريب المجتمعاتِ والقضاء على الدول ومؤسّساتها؛ بدعوى النموّ والازدهار والحريّة. نحنُ - إذًا - بعيدون كلَّ البعد عن مرحلة الرأسماليّة الأولى، التي توقّعَ لها ماركس "أن تبنيَ عالمًا على صورتها" و"تسهمُ في بناءِ دولٍ قوميّة"، وانتقلنا إلى مرحلةٍ منَ الرأسماليّة المسمّاة نيو ليبراليّة، التي تقومُ بهدم المؤسّسات بما فيه داخل العالم الغربيّ نفسه، فما بالك في أنحاء العالم الأخرى التي حكم عليها بالخراب والتجويع والتدمير.

المستجدّ اليوم أنّ شرطي العالم الأميركي بات يصعبُ عليه الحروبُ والانقلاباتُ العسكريّةُ لفرض الخضوع والهيمنة (أفغانستان نموذجًا)، لكنّه يسعى للهيمنة عبرَ طرق أخرى:

أوّلًا، فرضُ نموذجه الاقتصاديّ المعولَم على شعوب الأرض؛ عبرَ المؤسّسات الماليّة، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظّمة التجارة العالميّة، وهو ما أسفر عنه القضاءُ على الأمن الغذائي للشعوب، وتخريب الإنتاج المحليّ في كلّ القطاعات الحيّة والاستراتيجيّة، وإغراق الدول بالديون.

ثانيًا، عبرَ نشر أفكار الديمقراطيّة وتعميمها على الطريقة الأميركيّة (العراق نموذجًا) أي التنافس على مغانم السلطة في صناديق الاقتراع بذريعة حريّة التعبير، وتمثيل كلّ أطياف المجتمع، واستبدال التمثيل المواطني بتمثيل كلّ "مكوّن" مذهبيٍّ وعرقيٍّ على حدة، ما أدّى إلى زعزعة الاستقرار وتفتيته داخل المجتمعات. هذا النموذجُ يُظهرُ الوجهَ الرجعيّ للنيوليبراليّة، وعقم المثقّفين بما فيهم بعض اليساريّين الذين يتشدّقون بالنموذج الحرّ ومقارعة الاستبداد.

ثالثًا، عبرَ سياسة فرض العقوبات الاقتصاديّة على الدول، التي لا تنصاعُ للهيمنة؛ وهناك اليوم 3 دولة في العالم تتعرّضُ للعقوبات، ولكن هذه العقوبات تؤدّي في بعض الدول إلى جرائمَ ضدّ الإنسانيّة (كوبا، نيكاراغوا، فنزويلا، اليمن، العراق، فلسطين، سوريا، إيران، لبنان، زمبابوي). هذه العقوبات التي تُفرَضُ باسم "الديمقراطيّة" و"الحريّة" إنّما هي شكلٌ جديدٌ من أشكال الحرب تؤدّي إلى مفاعيل الحرب الكلاسيكيّة نفسها: فهي تقتلُ ملايينَ الناس، وتتسبّبُ بالمجاعات والأوبئة والنزوح والتلوث البيئيّ وتدمير البُنى التحتيّة، وهي فوق ذلك، حربٌ غيرُ مكلفة البتة، لا ترتّب على الإمبرياليّة أي تكاليف، بل تخدم مصالحها، ومصالح الشركات الماليّة والعسكريّة الكبرى. ناهيك عن ذلك، هي حربٌ جبانةٌ. فلا يمكنُ مقاومتُها على أرضيّتها بالكفاح المسلّح أو الإضراب أو العصيان، وينجمُ عنها - غالبًا - حالةٌ من التراخي والإذلال، بل قد تقودُ إلى احتقانٍ داخليٍّ وحروبٍ أهليّة (لبنان نموذجًا).

كلّنا نتذكّرُ تداعيات العقوبات الإجراميّة التي فُرضت بالأمس على العراق، إنّ مجرّد منْع استيراد الكلور لتعقيم مياه الشرب قتل 526 طفلًا عراقيًّا، بحسب إحصائيّات رسميّة: "فالحربُ على العراق أودتْ بحياة مليون ونصف المليون عراقي، نصْفُهم ضحايا الحصار والعقوبات"، وحصاد العقوبات والحصار على اليمن وغزة لا يقل قساوة.

نشرُ الديموقراطيّة وقيادة العالم – لبنان نموذجًا.

لا ينتهجُ الرئيسُ الأمريكيُّ الجديدُ جو بايدن في لبنان استراتيجيّةَ ردود الفعل الانتقاميّة؛ لتحقيق الأهدافَ الأميركيّة، إنّما تعملُ إدارتُهُ في لبنان في خضمّ أهدافها على مستوى المنطقة، وفي إطار مواجهتها شرقًا للصين وروسيا. فالتحريضُ الأميركيّ والغربيُّ ضدّ سلاح حزب الله، يأتي في إطار استراتيجيّة "مجلس الأمن القوميّ" التي أعلنها بايدن "لنشر الديموقراطيّة وقيادة العالم".

وهي استراتيجيّةٌ تسعى إلى إمساك الشعوب، والدول من خناقها؛ لكي تنخرط في النموذج الدوليّ، وتنصاع إلى متطلّبات "جذب الاستثمارات لخلق فرص عمل وهميّة" وتلبيةً لحاجة أصحاب هذه الرساميل "للسلام" الإقليميّ و"الاستقرار السياسيّ الداخليّ"، عبرَ حصر التناقضات الاجتماعيّة والوطنيّة بالتنافس على السلطة لإنجاز "المسار الديمقراطي"، بحسب الوصفة الأميركيّة والدول "المانحة" وما يسمّى بشرعيّة "المجتمع الدوليّ" (لنقل شريعة الغاب). في هذا السبيل تفرضُ أميركا الحصار والعقوبات لخنق الاقتصاد اللبنانيّ وإغراقه بالحوَل الآسنة، وتعمل بالتنسيق مع باريس والدول الغربيّة والمؤسّسات الماليّة الدوليّة على إنجاز "خطّة الإنقاذ" (لنقل الإغراق)، عبرَ القضاء على ما تبقّى من الثروات العامّة عن طريق الخصخصة والاستثمار (المرفأ، الكهرباء، شركة الطيران، الأملاك العامة...) والاعتماد على عائدات النفط والغاز، بعد ترسيم الحدود لمصلحة إسرائيل من أجل تغطية فوائد الديون القديمة، المزمع استجلابُها لإدارة العجز المالي.

اهتراءُ النظام ومؤسّسات الدولة تحتَ وصاية الطائف

تعود الأسُسُ البنيويّةُ في الانهيار الحالي لمؤسّسات الدولة وإداراتها العامّة، إلى الإرث الفرنسيّ في وثيقة 48، التي أرست التقسيمات الطائفيّة، وفي التاريخ الحديث إلى اتّفاق الطائف عام 1989، الذي أرسى بدوره بدعوى "المصالحة الوطنيّة، وإعادة الإعمار" نموذج توزيع الحصص والمغانم على الطبقة السياسيّة ومافيات رجال المال والأعمال، والمصارف، وعصابات الاحتكار، والتجارة، هذا التخريبُ المعمّمُ لم يكن ممكنًا من دون رعاية دوليّة أشرفت عليها فرنسا مع تحوّلها إلى المنظومة النيو ليبراليّة. في هذا الاتجاه عقدت باريس مؤتمرات الديون (باريس 1 و2 و3) مع "الدول المانحة" للقروض ووضعت في هذا المنحى خطط "الإصلاحات الهيكليّة" التي تستعيدُها اليوم واشنطن والدول الغربيّة بعدَ وقوع الواقعة. وإلى جانب فرنسا أمسكت الخزانةُ الأميركيّةُ بحسابات "الهندسة المالية" التي لاحظت "مكافحة الإرهاب" وفرضت تعيين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي بنى إمبراطوريّة فساد ماليٍّ ومصرفيٍّ في رشوة الطبقة السياسيّة والمصارف والتجّار والمؤسّسات الإعلاميّة.

التصويبُ على الطبقة السياسيّة دون المساس بالنظام

منذ كارثة انفجار مرفأ بيروت تتكشّف في لبنان النشاطات الدبلوماسيّة والأمنيّة الأميركيّة الغربيّة؛ استكمالًا لمجرى استثمار حراك أكتوبر/ تشرين 2019، الذي كشف انهيار نظام دولة النهب، ومحاصصة الغنائم، وفضح فساد منظومة السلطة، والطبقة السياسيّة.

الحراك الشعبيّ الواسع ضدّ الجرائم الناتجة عن النهب وفساد مؤسّسات النظام وإداراته العموميّة، وعن جرائم مراكز القوى الخاصّة التي تمثّلها المصارف ومافيات رجال المال والأعمال، استثمرته "منصّات المنظّمات غيرُ الحكوميّة" الوليدة في سياق "الثورات الملوّنة" المدعومة والممولّة بسخاء من أجهزة الدول الغربيّة والمؤسّسات الدوليّة لاستغلال النقمة الشعبيّة، في التصويب على الطبقة السياسيّة وحدَها من دون أن تستهدفَ نظامَ الدولة المنهارة؛ أملًا بأنّ يصيب التصويب سلاح المقاومة، وإعادة إحياء نظام الدولة بحكومة كفاءات وتكنوقراط "نظيفة" تحت وصاية المؤسّسات الدوليّة، ومصالح الشركات والدول الغربيّة.

في هذا السياق أدّى انهيار "ثورة 17تشرين" وتذرّر المنظّمات "غيرِ الحكومية" (نحو 1430 منظّمة وعشرة آلاف موظف)، إلى المراهنة الأميركيّة الغربيّة، والسعوديّة على العودة إلى "ثورة الأرز" عام 2005، بالاعتماد على الأحزاب والقوى السياسيّة ورجال الدين ومجموعات "مدنيّة"... إلخ لإحداث انقلاب سياسيٍّ في موازين السلطة، تراه واشنطن وباريس ممكنًا عبرَ الانتخابات المقبلة؛ والهدفُ هذه المرة ليس الاكتفاء بالإلحاق، بل بوضع اليد على مجلس النوّاب والحكومة ورئاسة الجمهوريّة، في حين تراهُ السعوديّةُ متعذّرًا دونَ حربٍ أهليّة تقودُها الميليشياتُ الفاشيّةُ المتصهينةُ، والجماعاتُ الوهابيّة، ويلهب نارها انهيار الخدمات واستفحال الفقر والتجويع...

السعوديّةُ المهزومةُ في حربها على اليمن، الخائبةُ من حربها في سوريا (تلاشي جماعات زهران علوش وجيش الإسلام)، تحاولُ التعويض في لبنان عبرَ الدفع بكلّ أشكال التصعيد الأمنيّ والسياسيّ ضدّ حزب الله، أملًا بعودة لبنان تحت الوصاية السعودية التي "استثمرت" لأجلها السعوديّة منذ اتّفاق الطائف عام 1989، وخاصة في "ثورة الأرز" عام 2005.

الدولُ الغربيّةُ والخليجيّةُ الساعيةُ لانقلاب سياسيٍّ في الحكم مع أتباعها في لبنان، تجتمعُ موحّدةً على العمل المشترك في التحريض السياسيّ والطائفيّ والإعلاميّ لتحميل حزب الله مسؤوليّة انهيار الدولة، وفساد النظام السياسيّ، وكلّ الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستعصية في اتّهامه زيفًا، بالسيطرة على الدولة خدمةً "للاحتلال الإيرانيّ". ولا يخفى أنّ المستهدفَ من وراء هذا الاتّهام هو سلاحُ المقاومة الذي تُعلّق على مشجبه أميركا والسعوديّة وأتباعهما، منع لبنان من "حضنه العربي" وهو الضامنُ لالتحاقه بالتبعيّة الكاملة إلى الوصاية الأميركيّة والسعوديّة من أجل "الازدهار" شرط تخلّيه عن "السلاح غيرِ الشرعيّ خارج الدولة" ومن أجل تدفّق المساعدات "الأخويّة" حال تبنّيه "السلام" في المنطقة.

المراهنةُ الأميركيّةُ السعوديّةُ، على إسرائيل للقضاء على حزب الله في حرب 2006، قلبها انتصارُ المقاومة على إسرائيل، وأسقطتها قدرةُ المقاومة بمنع إسقاط الدولة السوريّة وتطوير محور المقاومة. لكنّ الانتصارَ على إسرائيل أجّج التحريض الأميركيّ - السعودي على الحزب بتهمة الهيمنة على الدولة، في حين ينأى الحزبُ بنفسه عن سياسات الدولة المنهارة، وعن مواجهة نظام النهب والخراب والفقر والتجويع... حرصًا على أولويةِ

العودة إلى الفهرس

درء الفتنة، والانقسامات العموديّة التي تؤدّي إليها أيُّ مواجهة اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة بحسب تجارب لبنان منذ إنشائه.

ما يتعرّضُ له لبنانُ في التحريض على المقاومة وإيران وفي مساعي فرض الوصاية السياسيّة، ونهب ما تبقّى من الثروة العامة، يتعرّضُ له العراق والسودانُ في نبذ القضيّة الفلسطينيّة والاحتراب على السلطة في "المسار الديمقراطيّ" الأميركيّ وتتعرّضُ له ليبيا وتونس وكلّ الدول العربيّة.

المقاومةُ في فلسطين ولبنان والعراق قادرة على المواجهة، وتحقيق الانتصارات العسكريّة والسياسيّة. لكن تخريب المجتمعات وانهيار الدول في تبعيّتها إلى منابع النهب والفساد المولد للفساد المحلّي، سيؤدّي لا محالة إلى إضعاف المقاومة وتفسّخ حاضنتها الاجتماعيّة، لذا لا بدّ من مشاريعَ بديلة عاجلة تعملُ عليها القوى السياسيّةُ والثقافيّةُ العربيّةُ والنخبُ الوطنيّة، هذه المشاريعُ ليست اقتراحات فضفاضة، بلَ يمكن أن نستوحيها منْ آلاف التجارب التي تقومُ بها قوى وتيّاراتٌ اجتماعيّةٌ في أمريكا اللاتينيّة ودولِ الجنوب، بل في أوروبا في عقر دار الغرب نفسه، حيث تعمل هذه القوى على بناء شبكات إنتاجيّة مناوئة "لاستبداد السوق" وديكتاتورية الشركات الكبرى، وهي تدعو لتعميم مجانيّة المياه وطعوم الأوبئة وإخراجها من معايير السلع التجاريّة، وتقومُ بإنتاج تجاربَ ناجحة في مجالات الطاقة البديلة (إنّ عددًا منْ دول شمال أوروبا التي لا تصلها الشمس إلا لماماً، مثل السويد تعيش بالطاقة البديلة، فالأولى أن نطبق هذا في لبنان، وغزة)، كما دعت هذه القوى (كما فعلت منظّمة أوكسفام) إلى تجريم سياسات التجويع والحصار وإدراجها في مصاف "جرائم ضدّ الإنسانيّة"، هذه النماذج وغيرها، كثير هي خطواتٌ أولى، تقودنا يقينًا إلى تفكيك أسس التبعيّة، خاصّة إذا ما أدرجت في استراتيجيّة شاملة لإعادة البناء ببعد تكاملي بين الدول والمجتمعات، وعلى أسس توطين الثروات الطبيعيّة، والمصنّعة في منشآت محليّة قادرة على حماية التحرّر من مصالح الدول الغربيّة، ورساميل النهب، وقادرة على ضمانة الحقوق الوطنيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة والثقافيّة ■

قبح الخطاب والسياسات: عن القوى الانعزالية

خاص «الهدف»

«مكافحة اليد العاملة الأجنبية» بهذا الشعار أطلت القوى الانعزالية اللبنانية في مشروعها الجديد القديم، المعادي في جوهره لموقع لبنان العربي، ول فلسطين وشعبها وقضيتها كما تشهد السوابق التاريخية والمواقف الحالية لهذا اليمين الانعزالي.

من الموقع الوزاري الحكومي، كوزير للعمل، أعلن القواتي كميل أبو سليمان، عن سلسلة من الإجراءات المشددة تطال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أدت إلى إغلاق مئات المحال التجارية، و زيادة التضييق على مصادر رزقهم الشحيحة، والأسوأ من ذلك محاولة تغطية هذه الإجراءات العنصرية التعسفية بحجج واهية، مثل منع توطين اللاجئين.

إن الحاجز الأول لمنع التوطين هو الدعم الحقيقي والصادق للقضية الفلسطينية، ولحقوق الشعب الفلسطيني، والإسهام الجاد في مواجهة المشروع الصهيوني، والانحياز الجدي للمقاومة ومشروعها، وهذا كله تقف «القوات اللبنانية» وبقية أطراف اليمين الانعزالي اللبناني في الموقع المناقض له، وهو ما يظهر النوايا الحقيقية المرتبطة بمثل هذه السياسات، التي يجري تسويقها بخطاب عنصري يسعى لاستثارة الجمهور اللبناني ضد الوجود الفلسطيني الاضطراري في لبنان، وغيره من أشكال الوجود العربي.

إنّ الأولوية لوزير العمل وللحكومة اللبنانية البحث الجدي عن حلول للمشاكل الاقتصادية اللبنانية، وفي سبل تمكين المواطن اللبناني من سبل العيش الكريم، ومنح العامل اللبناني حقوقه المسلوبة، بدلًا من تغطية السياسات الفاشلة، والمشاكل الاقتصادية الناتجة عن التضييق الأمريكي على اللبنانيين، بخطاب عنصري تحريضي لا علاقة له بحقيقة هذه المشاكل.

ان مثل هذه الإجراءات هي مدعاة للخزي، فالهجمة الاقتصادية المتزايدة تهدف للتضييق على الإنسان العربي أيّا كانت هويته، وبشكل خاص للتضييق على البيئة الجماهيرية الحاضنة لحركات المقاومة، ولقوى التصدي للمشروع الصهيوني والإمبريالي في المنطقة.

هذه الهجمة تستدعي تكاتف جهود كل القوى الفاعلة والجادة في مواجهة المشروع الصهيوني والإمبريالي، وكذلك من كل حريص على حرية الإنسان العربي وحقوقه ورفاهيته، ما أطلقه وزير العمل اللبناني والخطاب الذي تدعمه القوى الانعزالية، لا يمكن إلا أن يخدم الهجمة الإمبريالية والصهيونية على الحقوق العربية، ويسهم في تقويض صمود الإنسان العربي، وهو ما يستحق وقفة جدية تردع مثل هذه السياسات، وتعيد تعريف قائمة المهمات والواجبات المطلوبة من الحكومات العربية تجاه قضايا هذه الأمة وحقوق شعوبها.

إن مواجهة هذه السياسات، يستحق أيضًا موقفًا وطنيًا فلسطينيًا وحدويًا، يتماثل مع الوحدة النضالية الميدانية التي يعكسها أبناء شعبنا في مخيمات اللجوء، والتي عبروا فيها عن تمسكهم بحق العودة، ورفضهم للتوطين، واحتجاجهم على هذه الإجراءات التي من شأنها تقويض صمودهم، وحرمانهم من حقهم في الحياة، ومراكمة مقومات القوة اقتصاديًا واجتماعيًا، بما يعين مشروع التحرير والعودة لفلسطين.

تبعاتُ الهيمنة الاستعماريّة الجديدة على المَنطقة العربيّة

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

«إنّني على يقين لو انتزعنا تجارةَ مَلَقا؛ لأصبحت كلٌّ من القاهرة ومكّةَ أثرًا بعدَ عين، ولامتنعت عن البندقيّةِ تجارةُ التوابل ما لم يذهب تجّارُها إلى البرتغالّ لشرائِها من هناك».

(القائد البرتغالي البوكيرك)

لم تكن الهيمنةُ الاستعماريّةُ على المنطقةِ العربيّةِ وليدةَ العصر الحديث، بل هيَ تعودُ إلى قرونٍ عدّة خلت، وحين يتحدّثُ القائدُ البرتغالي البوكيرك عن السيطرة على القاهرة ومكّةَ في القرن السادس عشر، فهو يدركُ أهميّةَ المنطقةِ العربيّة، وأهميّةِ السيطرة البحريّة التيَ اتّخذتها البرتغالُ استراتيجيّةً تعوّضها عن قلّةِ عددِ السكّان قياسًا للإمبراطوريّات والقوى الاستعماريّة الأُخرى، التي تتمتّع بثقلٍ سكانيّ أكبرَ بكثير من البرتغال. كانتْ مرتكزاتُ الإمبراطوريّة البرتغاليّة الجديدة تقومُ على السيطرة على الجزر في المنطقة، مثل: جزيرة هرمز في الخليج العربيّ وعدن على مداخل البحر الأحمر وملقا للسيطرة على مضيق ملقا. كانت جزيرةُ هرمز منفذًا للسيطرة على الخليج ولحصار البحر الأحمر معًا، وقد سار البوكيرك على هذا النهج وأجبر العرب هناك على التسليم بسيطرته وتبعيّتهم له، مستخدمًا في ذلك أساليب الترهيب والتخويف عبرَ إحراقِ بعض المناطقِ والتنكيل بأهلها شرَّ تنكيلٍ؛ لتصلَ أخبارها للمناطق التالية، التي تُسلّم بلا قتالٍ خوفًا من البطش وحفاظًا على أرواح أهلها وممتلكاتهم. سطوةُ البرتغاليّين لم تستقرَّ طويلًا في الخليج، فقد تفجّرت ثوراتٌ أهليّةٌ ضدَّ حكّام المستعمرات، أبرزُها ثورات هرمز وصحَار والبحرين ومسقط وقلهات في السنوات 1522، 1526 و1529، وَفْقَ كتاب أمن الخليج لعبد الجليل زيد مرهون، الذي أشار أيضًا إلى أنّ الهولنديّين والبريطانيّين كانوا يقتربون من بحار الخليج، ممّا أسهم في زعزعة السيطرة البرتغاليّة على المنطقة.

زاد الاهتمامُ البريطانيّ بالخليج نهايةَ القرن السادس عشر، وتوّج بـ "حملة "لانكستر" ، فأشعل صراعًا أوروبيًّا على الخليج أتاح دخول الدولة الصفويّة والدولة العثمانيّة وقوى محليّة خليجيّة في حلبة المنافسة، لكنّ الأمرَ استتبّ لبريطانيا التي فرضت المعاهدات على زعماء القبائل في المنطقة، وأنشأت شركةَ الهند الشرقيّة البريطانيّة مطلعَ القرن السابع عشر، فتشكّلت حقبة استعماريّةٌ جديدةٌ نقل فيها الزعماءُ المحليّين بنادقَ بريطانيا إلى أكتافهم. بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانية؛ بدأت الاستقلالاتُ القُطريّةُ، فانسحب الاستعمارُ بصيغته العسكريّة المباشرة، وتشكّلت حالةٌ جَديدةٌ، خصوصًا في منطقة الخليج العربي بعد أفول نجم بريطانيا العظمى، وتتويج ضعفها بإعلان انسحابها من شرقي السويس نهايةَ ستينات القرن الماضي، وأعقب ذلك استقلالُ الإمارات الخليجيّة مطلعَ السبعينات؛ لتحلّ مكانها الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي زرعت المنطقة بقواعدها العسكريّة منذ وقتٍ مبكرٍ من القرن العشرين، وفرضت الهيمنةً على العالم الغربي معادلات جديدةً تماشت مع نتائج الحرب العالميَّة الثانية، وعقود الحرب الباردة.

في المفاصل الحاسمة التي مرّت بها المنطقة، كان النظامُ العربيُّ الرسميُّ خاضعًا لمتطلّبات الدولة العظمى، أمريكا، التي أمّلت الكثيرَ من شروطها وما تريدُهُ من خدمات لاستراتيجيّاتها في المنطقة، وخدمة لكيان الصهيوني الذي تبنته بعد تراجع الدور البريطاني الذي كان الداعم الرئيسي للدولة العبريّة منذ أيام الانتداب على فلسطين، وتقاسم البلدان العربيّة المشرقيّة بين بريطانيا وفرنسا في معاهدة سايكس بيكو عام 1916، ثمّ إطلاق وعد بلفور المشؤوم بعدها بعام، وما تلا ذلك من موقف بريطانيٍّ صريح إلى جانب إقامة الدولةً الصهيونيّة علىً أرض فلسطين، حيث توّج بقرار التقسيم الأمميّ في

العودة إلى الفهرس

1947، ثمّ النكبة في 1948.
في هذه العقود كانت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ تتمدّدُ في بناء القواعد العسكريّة وتشييدها، وتوقّع اتّفاقيّات تمنحُها حقَّ المنشآت العسكريّة المحليّة في كلٍّ من البحرين التي تتمتّع بقاعدة بحريّة ومركز قيادة الأسطول الخامس، والسعوديّة التي تمنحُ تسهيلات في قاعدة الأمير سلطان العسكريّة، والكويت التي تتمركزُ فيها قاعدتين: قاعدة معسكر الدوحة، وقاعدة عريجان، وعُمان، وفيها قواعدَ عسكريّة، وقطر التي تحتضن أكبرَ قاعدة عسكريّة أمريكيّة في الخليج هي قاعدةُ العديد، والإماراتُ، وبها قاعدةُ الظفرة المواجهة لإيران، وتسهيلات في ميناء جبل علي، وميناء زايد، وميناء راشد. يضاف لهذه السلسلة من القواعد والتسهيلات، وجودٌ مكثّفٌ في كلٍّ من: العراق وفيها قواعدَ عسكريّة موزّعة على الجغرافيا العراقيّة، وعلى الحدود مع سوريا التي توجد فيها 6 قواعدَ عسكريّة أمريكيّة. وكلٌّ هذه القواعد في البلدين بنيتا بعد 2003، في العراق، وبعد 2011، في سوريا. كما توجد قواعدُ عسكريّةٌ أمريكيّة وتسهيلاتٌ في كلٍّ من: مصر والمغرب وجيبوتي.
هذه القواعدُ أسّست طمأنةً للأنظمة العربيّة؛ بسبب الوجود الأمريكي المباشر، والدعم غير المحدود؛ الأمرُ الذي جعلها في حالة ارتخاء دامت طويلًا مارست خلالَها القمعَ والتنكيلَ بشعوبها، واستمرأت الفسادَ الماليّ والإداري، ممّا قاد إلى تراجع عمليّة التنميّة الإنسانيّة إلى الدرك الأسفل، فبانت عناوينُ الفشلَ في ارتفاع نسبة البطالة والفقر، وسوء توزيع الثروة، وتراجع التعليم والصحّة والخدمات العامة، وتفاقم الدين العام حتى بلغ مستويات غيرَ مسبوقة، تمثلت بعجز العديدِ من الدول عن تسديد خدمتها؛ فضلًا عن أصل الدين، وأُغرقت هذه المجتمعاتُ بأزمات اقتصاديّة واجتماعيّة، إضافةً للأزماتِ السياسيّة التي لم تجدْ لها طريقًا للحلّ، فكان الاحتقانُ الذي ينتظرُ الشرارة.
لقد مارس الاستعمارُ المبدأَ المشهورَ "فرّق تسد"، باعتباره واحدًا من أخطر المبادئ التي اعتمَدها في إطباق قبضته على الدول التي وطئت أقدامُ جنوده فيها، كما هو الحالُ مع الاستعمار البريطاني في الهند، حيث تعمّقت التفرقةُ إلى يومنا هذا بين الهندوس، وبين المسلمين لدرجة التناحر، وكذلك الحال في العراق وبلدان الخليج العربي، حيث مارس فيها سياسةَ التفرقة بين الشيعة والسنة، ولعب على مكوّنات المجتمع.
ثمّة كلفةٌ كبيرةٌ للهيمنة الاستعماريّة على المنطقة، وانزلاق أنظمتها إلى جانبها. فقد تأجّلت الاستحقاقات الوطنيّة الكبرى، مثل: الشروع في التنمية المستدامة، والتوزيع العادل للثروة وتشييد الدولة المدنيّة الديمقراطيّة الحديثة، وتجسيد المبدأ الدستوري المعروف "الشعب مصدر السلطات جميعًا"، واعتماد الديمقراطيّة نهجًا لا عودة عنه، بتعزيز التعدديّة السياسيّة والتداول السلميّ للسلطة، وتطبيق الشرعة الدوليّة، وعلى رأسها الإعلانُ العالميّ لحقوق الإنسان. كلّ ذلك أو أغلبه لم تنجزه الدولةُ الوطنيّة بعد رحيل الاستعمار المباشر. وبدلًا من بناء الدولة، سيطرت المؤسّساتُ الأمنيّة والعسكريّة على أغلب البلدان العربيّة وحوّلتها إلى مزارعَ خاصّة، وتفشّت الأمراضُ والأزماتُ الاجتماعيّةُ، وتعطّلت عمليّةُ التنميّة وزاد الفقر، وصارت الشوارعُ قنابلَ موقوتةً يمكن أن تنفجر في أيّ لحظة، بل إنّ بعض الأنظمة العربيّة مارست المبدأ الاستعماريّ (فرّق تسد)؛ لتضرب إسفينًا بين مكوّنات المجتمع، مستخدمةً التمييزَ الطائفيّ والمذهبي سياسةً لها.
وتشيرُ العديدُ من الإحصاءات ومراكز البحث إلى أنّ المنطقة العربيّة أنفقت نحو تريليون دولار خلال السنوات الخمسَ عشرةَ الماضية، على التسلّح، بينما أشارت لغةُ الأرقام إلى أنّ دول مجلس التعاون الخليجي أنفقت أكثرَ من 100 مليار عام 2017، وحدَه، وتعدُّ الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة أكبرَ مصدّر للسلاح إلى المنطقة، وتمثّل 60 بالمئةً من إجمالي ما تستوردُهُ منطقةُ الخليج، تليها بريطانيا بنسبة تصل إلى 23 بالمئة، و15 بالمئة ذهبت لحصص دول غربيّة أخرى. في المقابل حذّرت لجنةُ الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) من ارتفاع الدين العام في المنطقة العربيّة إلى مستويات غير مسبوقة، ما يجعلها غيرَ قادرة على الشروع في عمليّة التعافي الاقتصاديّ بعد جائحة كورونا، حيث تفيد دراسةٌ للمنظّمة الأمميّة إلى ارتفاع الدين العام في المنطقة العربيّة إلى 1,4 تريليون دولار عام 2020، لافتةً إلى تمدّد معضلة الدين العام لتصلَ إلى دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع، حيث "تضاعف إجمالي الدين العام خمسَ مرّات تقريبًا، من نحو 117 مليار دولار عام 2008، إلى نحو 576 مليار دولار عام 2020"، وَفْقَ الإسكوا التي قالت أنّ "نصف الديون العامة في المنطقة العربيّة تقريبًا يقع على كاهل البلدان المتوسّطة الدخل، حيث ارتفع إجمالي الدين العام من 250 مليار دولار تقريبًا إلى 658 مليار دولار بين عامي 2008 و2020".
لقد تسبّبت الدولةُ الأمنيّة، التي تمثّل مرتكزات الدولة العميقة وشرائحها في البلدان العربيّة، في إعاقة عمليّة التنميّة المستدامة، فوأدت التوجّه نحو عمليّات الإصلاح الاقتصاديّ والسياسي، وغابت المشاركة الشعبيّة عن القرار السياسيّ، وحلّ مكانَها الرأي الواحد الذي لا شريكَ له، ممّا زاد من نسب البطالة والفقر والمرض، في ظلّ الضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى على دول المنطقة للاستمرار في عقد صفقات التسلّح وزيادة الإنفاق الأمنيّ والعسكريّ على حساب الديمقراطيّة والمشاركة الشعبيّة واستقلال القرار وتحقيق السيادة الوطنيّة التي ناضل من أجلها الرعيل الأوّل، وهو يواجهُ الاستعمار بأشكاله كافة، ودفع في سبيل ذلك دمًا وتنكيلًا وسجنًا وتعذيبًا وأبعد للمنافي.
لا يمكنُ إعفاءُ الدول الكبرى، التي تتشدّقُ بالديمقراطيّة، من مسؤوليّة ما آلت إليه الأوضاع في المنطقة العربيّة، كما لا تعفى من المسؤوليّة ذاتها شركاتُ تصنيع السلاح التي تمارس الفساد إلى جانب الضغوطات على حكوماتها من أجل أن تضغطَ هذه بدورها على دول المنطقة لعقد المزيد من الصفقات الأسطوريّة بمبالغَ فلكيّة تأتي دائمًا على حساب التنميّة والناس، رغم ما تزخرُ به المنطقةُ من ثروات هائلة ومواقعَ جغرافيّة وجيوسياسيّةً مهمّةً، فطن لها القائدُ البرتغاليّ قبلَ ستة قرون واستثمرها لصالح بلاده، في حين ما تزالُ أنظمةُ المنطقة تراوح مكانَها، وتعاني من حالة التيه، وتمارسُ رغبات الدول الكبرى على حساب شعوبها، بما في ذلك التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعقد تحالفات معَه على حساب الأمّة بكلّ مكوّناتها■

واقعُ التجزئةِ العربيّة:
استدخالُ الاستعمارِ ومشاريعِ التقسيمِ المستمرّة

سعادة مصطفى ارشيد. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

مثّلت الدولةُ العثمانيّةُ حتى أواخر القرن التاسع عشر، الفكرةَ الجامعةَ والمواطنةَ الوحيدةَ لأهل بلادنا، فقد رأوا فيها امتدادًا لدولة الخلافة الشرعيّة، في حين لم تكن محاولاتُ فخر الدين المعني في جبل لبنان أو الشيخ ظاهر العمر في الجليل، إلا من داخل الجدار العثماني، ولم تكن في حقيقتها محاولات استقلال، وإنما اعتراضٌ على ظلم الولاة وتجبرهم، أو على سياسات الضرائب، أو تنافسٌ على أحقيّة جبايتها، إلا أن أخذت الفكرةُ القوميّةُ بالظهور في الهزيع الأخير من القرن التاسع عشر. قبل ذلك بقرن من الزمن، احتل نابليون مصر، في محاولة لإعادة اكتشاف الشرق، في حين كان العالمُ لم يزل منخرطا في اكتشاف عوالمَ جديدة أكثرَ من اهتمامه بالعالم القديم، ودخلت مع نابليون لمصر قيمُ الثورة الفرنسيّة ومفاهيمُ الحداثة، الأمرُ الذي التقطه محمد علي باشا وأعجب به، فكانت البعثاتُ إلى فرنسا وإيطاليا في سائر مجالات العلم والمعرفة، وأدّت إلى تحديث مصر صناعيًّا وزراعيًّا ومعرفيًّا، ولعلّ تجربة محمد علي هذه، هي الأكثرُ جديّة وعمقًا، كونها اعتمدت الحداثة و قيمها، إلا أنها بقيت نظريًّا ملتزمة بالبقاء داخل الحظيرة العثمانيّة ولو من حيث الشكل. هذا في حين كانت الدولة العثمانيّة تتآكل من داخلها فسادًا و تخلفًا، ومن خارجها بقضم أطرافها وهزائمها المتكرّرة؛ الأمرُ الذي زعزع اليقينَ بمشروعيّتها الدينيّة، وقدرتها على مواجهة أعدائها؛ الأمرُ الذي منح محمد علي السببَ غيرَ المبرّر للانتفاض عليها، وأطلق عليها الأوروبيّون في حينه لقب (الرجل المريض)، وقد وجدت الدول الأوروبيّة ضرورة إطالة عمر هذا المريض إلى حين تأتي اللحظة المناسبة لوراثته، وذلك بتقاسم الجثة، وبتقطيع أوصالها، ومن هنا بدأت أفكارُ التجزئة والتفتيت، التي اشتغلوا عليها واقعيًّا بإيجاد موطئ قدم لكل منهم عبرَ الطوائف والإثنيّات برعاية القناصل ذوي الصلاحيّات الواسعة، فأصبح الإنجليز حماةَ الدروز، والفرنسيّون حماةَ الموارنة والكاثوليك، والروسُ حماةَ الأرثوذوكس، والألمانُ حماةَ الأكراد، وأخذت كل قنصليّة تراكمُ النقاط بانتظار اللحظة التي يتقرّر بها إماتة الرجل المريض، ومن الجدير ملاحظتُه أنّ هؤلاء القناصل تمتّعوا بصلاحيّات استثنائيّة، فقد كان كل منهم مرتبطا مباشرة بوزارة خارجيّة بلده لا بالسفير في إستنبول، ويمكن ملاحظة كثير من ذلك في مذكرات مستر فن القنصل الإنجليزي بالقدس في منتصف القرن التاسع عشر.

حفرُ قناة السويس الذي بدأ مشروعًا مصريًّا - فرنسيًّا، الذي مثّل امتدادًا غيرَ مباشر لحملة نابليون، جعل من الطرق أقصرَ ما بين أوروبا والشرق البعيدَ المستعمرّ في غالبه من الإنجليز والهولنديّين؛ الأمرُ الذي أقلقهما من سيطرة الفرنسيّين على هذا الممرّ الحيويّ، فكان لا بدَ من العمل على طرد الفرنسيّين ثمّ الاستيلاء على مصر بعد إغراقها بالاستدانة؛ تمهيدًا لاحتلالها. وهذا ما تمّ عامَ 1888، كما ظهرت في التوقيت ذاته فكرةُ إقامة كيان غريب معاد للمنطقة شرق قناة السويس لحمايتها، ثم لمنع التواصل مستقبلا بين الهلال الخصيب ووادي النيل، انطلق من هنا التفكيرُ بإقامة دولة يهوديّة، وكان من لزوم ذلك إحياءُ بعضِ جوانب الفكر البروتستانتي المتعلّق بنهاية العالم، وظهور المخلّص وارتباطها بعودة اليهود إلى أرض ميعادهم، وأُسّس للغرض ذاته صندوق إعادة اكتشاف فلسطين بميزانيّة ضخمة، واجتذب إليه المغامرون والمستشرقون والإنجيليّون وغيرهم، وكان من هؤلاء اللورد كتشنر واللورد كيرزون ولورنس العرب والمستر بيل وجون فيلبي وكثيرون غيرهم... ممّن توافدوا لبلادنا لدراسة أحوالها؛ وذلك بحجّة رسم خرائط المنطقة وفقًا للأحداث التوراتيّة، فيما كان الهدفُ الحقيقيُّ منصبًّا على كيفيّة استعمار بلادنا و تقسيمها.

مع انطلاق شرارة الحرب العالميّة الأولى، كان القرارُ الاستعماريَ قد اتّخذ برفع أجهزة التنفس الصناعي عن الرجل المريض؛ إذ آنَ الأوانُ لموته وتقطيع جثّته، فكان اتّفاق سايكس - بيكو، وملحقاته في سان ريمو وسيفر ولوزان، حيث اعتمد الجاني الفرنسي جبل لبنان وجواره، حيث استثماره في الموارنة، واعتمد الإنجليز مصادرَ البترول وطريقها للمتوسّط، واعتمد وضعًا غامضًا لفلسطين الكبرى الشاملة للأردن وفلسطين حاليًّا (بانتظار صدور وعد بلفور)، ومن الجدير ذكرُهُ أنّ خطوطَ التقسيم تلك خطّت بقلم رصاص،

العودة إلى الفهرس

حيث أنّها عرضةٌ للإزاحة والتغيير وَفْقَ مصالح الأطراف وميزانَ القوى بَينهم، فالموصلُ التي كانت من حصّة فرنسا عادت إنجليزيّة، وكذلك حوران وجبل العرب (جبل الدروز) الذي كان إنجليزيًّا عاد ليصبحَ من حصّة فرنسا، إلّا أنّ الاستعمارَ والتجزئةَ ما لبث أن أصبحَ قرارًا أمميًّا، في مؤتمر فيرساي، الذي رأى أنّ أمّتنا لا تزال قاصرة ثقافيًّا واجتماعيًّا و سياسيًّا، عن حكم نفسها بنفسها، لذلك لا بدّ من وجود وصيٍّ عليها يعلّمها ويثقّفها ويؤهّلها لأن تحكمَ نفسها بنفسها ذات يوم، وهو الأمرُ الذي أخذ مشروعيّته الأمميّة عن تأسيس عصبة الأمم، التي أقرّت نظامَ الانتداب والوصاية، وأصبحتِ الدولُ المستعمرّةُ المحتلّة لبلادنا تحملُ أسماء أكثرَ لباقة؛ انتداب ووصاية، وهي بالطبع أدرى من أهل البلد بكيفيّة تشكيلها داخليًّا، ثمّ رسم حدودِها خارجيًّا.

خلق الاستعمارُ – الانتداب وفرض واقعًا جديدًا؛ وذلك بتكبير جبل لبنان وفصله عن سوريا، وخلق طبقة مستفيدة من هذا الواقع – واقع التجزئة، بحيث تكونُ الوحدة متعارضة مع مصالحها المنفعيّة الصغيرة، وكذلك فعل في العراق إذ أذكى جذوة الإثنيّة والطائفيّة ما بين سنة وشيعة، ومندائيّين وآشوريّين، وما بينَ عرب وكرد؛ الأمرُ الذي نرى ثمارَهُ في عراقِ اليوم بعد قرن ونيّف، وكذلك فعل في فلسطين التي خلقَ بها غربَ النهر، دولةً معاديةً، عدوانيّةً، مسلّحة، فيما خلق إلى الشرق من النهر دولةً ريعيّةً، وخلق بها طبقةً مستفيدةً من ضياع فلسطين، بغضّ النظر عن منابتها وأصولها.

كانت المرحلةُ الثانيةُ - إذًا - من تكريس التجزئة هي بتقسيم الجسد القوميّ إلى أوطانٍ على أسس طائفيّة أو إثنيّة، أو حتّى عرقيّة مزعومة، لكي تبقى على حالها من الضعف والهوان، ولتبقى الدولة اليهوديّة (إسرائيل) الأقوى في مجموعة الدول العرقيّة والطائفيّة، فتمَّ خلقُ الهُويّات الفرعيّة على حساب الهُويّة القوميّة الجامعة: الموارنةُ هم أحفادُ الفينيقيين، وأهلُ فلسطين الانتدابيّة هم أحفادُ شعوب البلست القادمين من البحر – والمتمايزين عرقيًّا عن الشعوب السامية الآتية من جنوب غرب جزيرة العرب (وهي مدرسةٌ في التفكير الفلسطينيّ)، ولا بدَّ من إقامة دولة للعلويّين في شمال غرب سوريا وأخرى للأكراد إلى الشرق منها وصولًا إلى شمال العراق، ودولة درزيّة في حوران وجبل الدروز تمتدُّ إلى البقاع والجنوب اللبناني وبعض مناطق الجبل، والنخب المشوّهة تعملُ بجدٍ ونشاط في خدمة ذلك. مارست السياسةُ الإنجليزيّةُ سابقًا الدورَ الذي مارسته السياسةُ الأمريكيّةُ حاليًّا، وكلتاهما تسيرُ على الخطى ذاتها في الجوهر، وإن اختلف الشكل، فمع انتهاء الحرب العالميّة الثانية، اقترح الإنجليزُ على حزب الوفد الموالي لهم فكرةَ إنشاء جامعة الدول العربيّة، لتنسيق السياسات الاقتصاديّة أوّلًا والسياسات العامّة ثانيًّا، مقابلَ إغراء أن تكونَ مصرُ قائدةَ المشروع، وهدفَ هذا المشروع كما يرد بشكل واضح في أهدافه المعلنة، الحفاظ على حدود الدولَ القائمة الأعضاء واحترام سيادتها، ومن ثَمَّ فقد كان مشروعُ جامعة الدول العربيّة، مخصّصًا لتكريس حالة التجزئة والانقسام، وهو أمرٌ قد أخذ يتّضح من الحربِ الأمريكيّة على العراق، وازداد بشاعةً مع الربيعَ العربي الزائف الذي شرعنت به هذه الجامعة تدميرَ ليبيا وسوريا وتآمرت على اليمن.

مشكلتنا تكمن في فشل الدولة الوطنيّة في أيّ إنجاز، فلم تحقّق الوحدة ولا الحريّة والديمقراطيّة، لم تصنع تنمية أو رخاء، لم تحرّر فلسطين، ولم تدرك معاني الأمن القوميّ أو المصالح العليا، فقد فشلت في كلّ أهدافها، إلا تحقيق أمن الحاكم والطبقة المتنفّذة ومصالحهم.

اليوم نرى أنّ التجزئةَ التي كانت مطلبًا استعماريًّا قبلَ قرن من الزمن – وما تزال، إلّا أنّها أصبحت مطلبًا محليًّا عند هؤلاء الحكام ومن يواليهم، ويدعمهم جماعاتٌ ثقافيّةٌ مشوّهةٌ منها منظّماتٌ غيرُ حكوميّة، تبشّرُ بالثقافة والأفكار النيو- ليبراليّة، التي تجعلُ لكل شيء قيمتَهُ المادية، المالّية النقديّة، بعيدًا عن أيّة قيمة قوميّة أو وطنيّة أو أخلاقيّة، مثالٌ فاضحٌ على ذلك ما نراهُ اليوم في اتّفاقيّات الطاقة الكهربائيّة، وصفقات المياه بين الدولة الأقوى والمركزيّة (إسرائيل) ودول التجزئة والانقسام !

النزاعُ التاريخيّ حولَ الصحراءِ الغربيّة وإشكاليّة الخروج منه

حسن الصعيب. عضو الكتابة الوطنيّة للنهج الديمقراطيّ/ المغرب

تشهدُ منطقةُ المغربِ الكبير (تونس – المغرب – الجزائر) توتّرات سياسيّةً كبيرة، أهمُّها استفحالُ ظاهرة الاستبداد السياسي، وانطلاقِ موجةٍ جديدة لمناهضتها، تتجلّى في الاحتجاجات والمسيرات الشعبيّة للمطالبةِ بتجسيدِ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وقد أصبحت التطوّراتُ السياسيّةُ تتسارعُ في منطقة المغرب الكبير، لكنْ بشكلٍ متفاوت، تؤجّجُها خصوصيّةُ المشاكل السياسيّة العميقة والاقتصاديّة والجيو- سياسيّة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، ولعلّ أخطرَها وأطولَها استمرارُ النزاع التاريخيّ حول الصحراء الغربيّة. من خلال هذه الورقة سنحاولُ في البداية تسليطَ الضوء على طبيعة هذا النزاع؛ لنخلصَ إلى شروط التفاوض وإشكاليّة الخروج من هذا النزاع.

تشهدُ منطقةُ المغرب الكبير (تونس – المغرب – الجزائر) توتّرات سياسيّةً كبيرة، أهمُّها استفحالُ ظاهرةِ الاستبداد السياسي، وانطلاقِ موجةٍ جديدة لمناهضتها، تتجلّى في الاحتجاجات والمسيرات الشعبيّة للمطالبةِ بتجسيدِ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وقد أصبحت التطوّراتُ السياسيّةُ تتسارعُ في منطقةِ المغرب الكبير، لكن بشكلٍ متفاوت، تؤجّجُها خصوصيّةُ المشاكلِ السياسيّة العميقة والاقتصاديّة والجيو- سياسيّة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، ولعلّ أخطرَها وأطولَها استمرارُ النزاع التاريخيّ حول الصحراءِ الغربيّة. من خلالِ هذه الورقة سنحاولُ في البداية تسليطَ الضوء على طبيعة هذا النزاع؛ لنخلصَ إلى شروط التفاوض وإشكاليّة الخروج من هذا النزاع.

ازدادت حدّةُ هذا الصراع مع تسعير الخلافات السياسيّة بين النظام المغربيّ والنظام الجزائريّ، خاصةً على المستوى الدبلوماسيّ في بهو الأمم المتّحدة، لمّا طالب ممثّل المغرب بحقّ تقرير مصير منطقة القبائل بالجزائر، ثم على المستوى السياسي عندما قبل النظامُ المغربيّ بتسوية ملفّ الصحراء الغربيّة بينه وبين الولايات المتّحدة الأمريكيّة في عهد ترامب، واعتراف هذا الأخير بالصحراء « مغربيّة» مقابل التطبيع مع الكيان الصهيوني.

في الشروط التاريخيّة لنزاع الصحراء الغربيّة

منذ أزيد من أربعة عقود، لم يُفضَّ النزاعُ التاريخيّ بين النظام المغربيّ وجبهة البوليساريو، حول الصحراء الغربيّة، إلى حلٍّ سياسيّ ينهي مأساةَ شعبٍ يعيش حالات من الشتات والتمزّق النفسيّ والاجتماعيّ والأسريّ، بين مخيّماتٍ «تندف» التي تديرها جبهةُ البوليساريو، والمناطق الخاضعة للسيطرة من طرف النظام المغربيّ، حيث أنّ استمرار هذه الوضعيّة، يسهمُ في استفحال الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة للشعب الصحراوي، واستمرار نهب موارده الطبيعيّة والاقتصاديّة من طرف الرجعيّة والإمبرياليّة، بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد المنطقةَ من قبل تنظيمي القاعدة والدولة الإسلاميّة.

انطلق هذا الصراعُ منذ أواسط السبعيناتٍ، في سياق الحرب الباردة، ثمّ عرف تحوّلًا جديدًا مع انهيار المعسكر الاشتراكيّ، وإحداث 11 شتنبر (سبتمبر) 2001، كما تأثر بالسيرورات الثوريّة في المنطقة المغاربيّة والعربيّة. باختصار يمكنُ تحقيبُ هذا النزاع من خلال ثلاثةِ مراحل أساسيّة:

1- المرحلةُ الأولى وهي المرتبطةُ بجلاء الاستعمار الإسبانيّ (من سنة 1884 إلى سنة 1976).

2- المرحلةُ الثانية تميّزت باندلاع الحرب بين المغرب والبوليساريو من سنة 1976 حتى سنة 1991.

3- ثمّ المرحلةُ الأخيرةُ التي ما زلنا نعيشُ تداعياتها وهي الممتدّة من تاريخ وقف إطلاق النار سنة 1991، إلى يومنا هذا وتعكس وضعيّة: «لا حرب، لا سلم».

ويمكنُ التسجيلُ في هذا الصدد، أنّ تقدمًا نسبيًّا حصل في إطلاق مسلسل التفاوض منذ سنة 2007، بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، بعد فشل مخطط باكر، كما انطلق تفاوضٌ بشكلٍ ثلاثيٍّ بين المغرب وموريتانيا والجزائر، بالإضافة إلى جبهة البوليساريو ما بين 10 و11 فبراير من سنة 2011، لكنّه لم يفض إلى حلٍّ سياسيٍّ بسبب تعنّت المغرب الذي تشبّث بمشروع الحكم الذاتي كإطارٍ للتفاوض. وفي المجموع كانت تسع جولات من المفاوضات ما بين سنتي 2007 و 2012.

في شروط التفاوض والخروج من أزمة النزاع حول الصحراء الغربيّة

رغمَ إقرارِ التفاوض كصيغةٍ سياسيّةٍ

العودة إلى الفهرس

بدل الحرب، منذ وقف إطلاق النار سنة 1991، فهو ما يزال يتأرجحُ بين المواقف المتشدّدة لكلّ أطراف النزاع، وخصوصًا بين النظام المغربيّ وجبهة البوليساريو، ففي ختام المشاورات التي استمرّت يومين بين ممثّلي المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو، أكّد الوسيط الأمميّ هورست كولير يوم 22 مارس الماضي على أنّ «الجولة الثانيّة من المحادثات لم تتمّ تسوية بشأن الصحراء الغربيّة، ولم تتمكّن من تجاوز الخلافات القائمة منذ فترةٍ طويلةٍ بين المغرب والبوليساريو».

من جانب آخرَ عدّ المغرب أنّ «استفتاءً يكونُ أحدُ خياراته الاستقلال، غيرُ مقبولٍ»، فيما شدّدَ بالمقابل الطرف الآخرُ الممثّل لجبهة البوليساريو على «ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من التعبير بحريّةٍ وتقرير مصير هذه المنطقة». ومعَ ذلك يبقى الأملُ مَتوقّفًا على نتائج الجولة الثالثة التي تقرّرت قبلَ صيف 2019، حسبَ مندوب المغرب.

ممّا لا شكّ فيه أنّ الرهاناتَ السياسيّةَ الكبرى في الصّحراء الغربيَّة تتمركزُ حول من يستطيع لأمد طويل التحكّمَ في الثروات الكبيرة التي تَزخرُ بها الصّحراءُ الغربيّة، وأساسًا المواد الخام التي تسيل لعاب الشركات العملاقة الأمريكيّة والأوروبيّة، من بينها الفوسفاتُ والنفط، بالإضافة إلى امتلاك حقوق الصيد في بحر المحيط الأطلسي، وتشير تقديرات إلى وجود 500 ألف شخص يعيشون في الصحراء الغربيّة، وفي عام 2017، سجّلت مفوضيّة الأمم المتّحدة للاجئين أنّ أكثر من 100 ألف صحراوي معظمهم يعيش في مخيّمات تندوف بالجزائر.

إنّ حسمَ هذه الرهانات ليس موكولًا لأنظمة باتتَ أكثرَ فَسادًا ورجعيّةً واستبدادًا ولا مصلحةَ لها غير استمرار الوضع عما عليه؛ تدعمُها في ذلك السيطرةُ الإمبرياليّةُ الغربيّةُ وعلى رأسهما أمريكا وفرنسا، بل هو من صميم نضال شعوب منطقة المغرب الكبير وقواها الديمقراطيّة ذات المصلحة، في إقرار ديمقراطيّة حقيقيّة، حيث تنعمُ الشعوبُ بالعيشِ المشترك بالاستفادة المتساوية لخيراتها، وبالعيش الرغيد والكرامة الإنسانيّة، الشيءُ الذي يُوجبُ من الآن فصاعدًا الضغطَ من التحت لبلورة استراتيجيّة أخرى ولمسار سياسيٍّ آخرَ؛ يصبُّ في مجرى السيرورات الثوريّة الجارية على قدمٍ وساق ■

تسليم الرقاب: الأمن الطاقة المياه

خاص «الهدف»

في تحد سافر للإرادة الشعبية وعلى النقيض من مصالح الشعوب، مضت حكوماتٌ المغرب و الأردن والإمارات، في إبرام المزيد من الصفقات مع الكيان الصهيوني.

خطورة هذا المسار لا تقتصر على كونه تطبيع يمس بالموقف العربي الجامع من الكيان الصهيوني المعتدي على الحقوق العربية، أو في كونه تخل فج عن القضية الفلسطينية كقضية مركزية للشعوب العربية، ولكن في امتداده لتسليم مصالح حيوية تمس بالحاجات الأكثر أساسيّة في هذه الدول للعدو الصهيوني؛ الطاقة والمياه والقدرات الأمنية والعسكرية.

من فرّط بحصص الأردن من المياه في اتفاقياته السابقة مع الصهاينة يذهب هذه المرة لابتياع المياه من العدو الصهيوني مقابل توريد الطاقة لمصلحة العدو وكأن الأردن في غنى عن هذه الطاقة، علمًا أن الحكومة الأردنية ذاتها تشتري الغاز الفلسطيني المسروق من العدو الصهيوني، وهذا يوضّح أنّ أي تبرير مصلحي للتطبيع والعلاقات والتحالفات مع العدو الصهيوني ما هو إلا محض أكاذيب؛ تهدف لتغطية خضوع للعدو لا يوجد ما يبرره حتى لو قرّر البعض تناسي الصراع وكوّن هذه العلاقات، فمثل هذه الاتفاقيات محض خسارة صافية للأردنيين، ولا يمكن تبريرها حتى لو كان توقيعها قد تم مع بلد صديق فما بالك بعدوٍ يعلن نواياه في الهيمنة والاستغلال، ويضمر ما هو أسوأ من ذلك بكثير.

الحكومة المغربية ليست أفضل حالًا بالطبع، فاتفاقياتها العسكرية مع الكيان الصهيوني لا تتعلق بتقوية الاستعداد الدفاعي للبلاد في وجه أعدائها، أو القوى الغربية التي لا زالت تحتل أجزاءًا من الأراضي المغربية، ولكن بالأساس بالسياسات العدائية للنظام الملكي المغربي أولًا تجاه الشعب المغربي ثم تجاه الشعوب والدول العربية المجاورة، وبوضع المغرب وقدراته الدفاعية، كما سياساته تحت الهيمنة الصهيونية المتزايدة.

ليس هذا موضعًا لتعداد وسرد مثالب التطبيع العربي مع العدو الصهيوني، ولكن بالأساس الإشارة لمنحى جديد في طبيعة الاتفاقيات التي تربط نظم التطبيع العربي مع الصهاينة، والتي تتجه في مجموعها لمنح العدو الصهيوني الهيمنة على هذه البلدان، من خلال تحكّمها في موارد القطاعات الحيويّة؛ الطاقة والمياه، مياه الشرب في كل بيت، الكهرباء اللازمة للصناعة ولإضاءة كل بيت ستكون بشكلٍ أو بآخر مرتبطة بالعدو الصهيوني وتحت تحكّمه بدرجات مختلفة، هذا بجانبِ توجهات لاستيراد التقنيات الأمنية من العدو الصهيونيّ في منحى يعني تسليمه قدرة على الوصول للمعلومات عن كل فردٍ عربي وقطاع أساسي في هذه البلاد.

الحديث هنا ليس عن قرار بتنازل جزئي في اتفاق ما، أو حتى قرار بعض الحكومات العربية بالخروج من مربع الصراع مع العدو الصهيوني مع أن معظمها لم تخوضه في يوم من الأيّام، ولكن بالأساس بقرار بخدمة السياسات الصهيونيّة وتسهيل وتوفيرً كل ما يحتاجه العدو الصهيوني للهيمنة على المنطقة واستباحتها بكل اتجاه وطريقة، والانتقال المعلن والصريح من قبل هذه الحكومات لمعسكرٍ واحد مع العدو الصهيوني؛ ينقض على شعوب المنطقة ومكتسباتها ومقدراتها ومقاومتها للهيمنة والعدوان الصهيوني.

من يخال أن ذلك سيجلب الهدوء أو السلام ولو حتى لحظيًا، فإنه ضحية لوهم كبير أو بائع لهذا الوهم، فلن ينتج الخضوع للصهاينة، وتوسّع اختراقهم للبلدانً العربيّة وهيمنتهم على بعضها إلا مزيدًا من الحروب والتدمير ■

جمجمة المعاقب:
رمز العنف الصهيوني المنفلت ضد الفلسطينيين
تحليل الشر

أحمد مصطفى جابر.مسؤولُ قسمِ العدو في «بوابة الهدف»

في خضمّ الأحداث التي وقعت في الداخل الفلسطينيّ في شهر أيّار/ مايو في سياق معركة سيف القدس، شوهدت عناصرُ الشرطة «الإسرائيليّة» من وحدة «يَسام» يتجوّلون في حيّ العجميّ في مدينة يافا، ويطلقون النارَ على منازل الفلسطينيّين، واللافتُ في هؤلاء هو وجود رمز «الجمجمة» مطبوعًا على ملابسهم؛ هذه الوحدة الشرطيّة، وبأعتراف تقاريرَ صهيونيّة؛ تورّطت في عددٍ من حوادثِ ترهيبِ الفلسطينيّين وإيذائهم.

واللافتُ أنّ يحصلَ سلوكُ الوحدة المقاتلة على تعليقٍ من نوع «تشعر الشرطة كما لو كانوا في نابلس أو جنين»؛ الأمرُ - إذًا - أنّ ما هو مسموحٌ في نابلس وجنين ممنوعٌ في يافا وضواحي تلِ أبيب. ولكنّ هذا الشعارُ شوهد - أيضا - في مدن الضفّة الغربيّة، في عمليّات القمعِ والاعتقالِ وحرقِ الزيتون؛ كان بالإمكانِ دائمًا رؤيةَ جنديٍّ يضعُهُ على الأقل.

شخصيّة هزليّة تتحوّل إلى قاتلٍ منتقم

تمّ استقاءُ رمز الجمجمة من الكتاب الهزليّ (الكوميكس) «المعاقب - The Punisher» ثمّ إنتاج «مارفل» عام 1974، الذي تحوّل - لاحقًا - إلى فيلم أمريكيٍّ عنيف، حيث نجدُ الجنديَّ المهمل المنسيَّ والمحبطَ الساعي إلى ثأرٍ دمويّ، ويحاربُ المافيا والمجرمين الآخرين باستخدام العنف الشديد؛ متجاوزًا القانونَ معتبرًا نفسَهُ فوقه، فلا يقبضُ على المجرمين، بل يقتلُهم؛ ما يحيلُ إلى شخصيّةٍ مُناهضةٍ للبطولة بمعناها الأخلاقيّ.

وتبعًا لجاريت إينيس، أحد مؤلّفي المسلسل على شبكة «نيتفليكس» فإنّ شخصيّة «المعاقب» تعكسُ «رؤيةَ العالم باللونين؛ الأبيض والأسود»، هذه الثنائيّةِ تجعلُهُ يظهَرُ في الواقع شخصًا غامضًا أخلاقيًّا، قاسيًا شديدَ الذكورة، يتجاهلُ بشكل روتينيٍّ الأعرافَ القانونيّة والأخلاقيّةَ أثناءَ قيامه بمطاردة «الأشرار» المزعومين الذينَ غالبًا ما يكونون من أقليّات عرقيّة غير بيضاء، يُصوّرونَ على أنّهمُ مجرمونَ وتجّارُ مخدّراتٍ وإرهابيّون، في ثيمة كرّست طوالَ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، عندما حوّلت «الحربُ على المخدرات» في عهد إدارة رونالد ريغان اليمينيّة البيضاء، مجتمعاتِ السود واللاتينيّين إلى كبشِ فداء مجتمعيٍّ مكثّف لفشل النظام، وسيّاسات ريغان الاقتصاديّة، وفرضت عليهم سَجنًا أخلاقيًّا جماعيًّا، ومارست ضدّهم العنفَ البوليسيَّ غيرَ المسبوق، كان هذا «المعاقب» موجودًا بانتظام، كمطارد لأعضاء الأقليّات العرقيّة «المشبوهين» في الرسومِ المصوّرة في جميع أنحاء مدن أمريكا الداخليّة، وفي أمريكا الجنوبيّة، وظهر ساخرًا من الضحايا السود لوحشيّة الشرطة.

وأثناءَ الغزو الأمريكيّ لأفغانستان ثمّ العراق، قفز «المعاقب» من صفحات الكتب المصوّرة إلى الخطوط الأماميّة لما يسمى بالحرب على الإرهاب، التي استخدمتها القوّاتُ الأمريكيّة سلاحًا للحربِ النفسيّة ضدّ «آخرجديد.»

وبعدَ تطوّر الأمر من احتقار حياة الأفغانيّين والعراقيّين إلى احتقارَ حياة السود مقارنة بالبيض، عام 2014، وردًّا على حملة «حياة السود مهمّة»، أطلق أنصارُ الشرطة الأمريكيّة حملةَ «الحياة الزرقاء مهمّة» في إشارةٍ لزيّ رجالِ الشرطة، واستخدمت الحملةُ رمزَ الجمجمة إلى جانب العلم الأمريكيّ، الذي كان على ما يبدو مصدرَ إلهام لإضافة العلم الصهيونيّ إلى رمز «المعاقب» منَ قبلِ قوّات الأمن الصهيونيّة.

داخل الولايات المتّحدة بدأ ضبّاطُ الشرطة باستخدام الشخصيّة ورموزها في وقت مبكرٍ عام 2004، عندما قامت مجموعةٌ، زُعموا أنّها مارقةٌ من ضباط ميلووكي، بعدَ التحقيق في الضرب الوحشي لرجل أسودَ أعزل؛ بتشكيل فرقة أهليّة تعرفُ باسم «Punishers»، وارتدت قفّازات سوداءَ وقبّعات منقوشة مع شعارات الجمجمة أثناءَ دَورية. لاحقًا، وبعد ظهور حركة «حياة السود مهمّة - Black Lives Matter» تحوّل المعاقبُ إلى نوع من «قديس راع» للشرطة اليمينيّة الرجعيّة، وارتدى رجالُ الشرطة الشعارَ أثناءَ ضرب المتظاهرين واعتقالهم. وكان معتنَقو هذا الرمز أو بعضُهم جزءًا من عمليّة اقتحام الكونغرس الأمريكيّ؛ احتجاجًا علىَ فوز بايدن؛ ليتحوّل

العودة إلى الفهرس

«المعاقب» من مجال «إنفاذ القانون» إلى لاعب سياسيٍّ أساسيٍّ في صفوف اليمين المتطرّف، الداعي للسخرية - ربّما - في تبنّي الصهاينة للشعار، أنّ هذه الحركات الأمريكيّة التي يتماهون بها هي حركاتٌ معاديةٌ للساميّة بشدّة، بَدْءًا من الهتافات القوميّة البيضاء، التي تقول «لن يحلّ محلّنا اليهود» في شارلوتسفيل إلى مؤامرات «قنون - QAnon المدافعة عن «فرية الدم» ضدّ اليهود.

طبعًا هناك تقاريرُ تفيدُ أنّ هذا الرمزَ كان شعارًا للقوّات النازيّة الخاصّة « SS « التي قامت بحراسة المعتقلات الإباديّة، وعلى كلّ حال اكتسب الرمزُ شهرتَهُ الواسعةَ في السنوات الأخيرة، وأصبح شائعًا بين قوّات الأمن في أمريكا والكيان الصهيونيّ رمزًا للردع.

إنكارُ الجيش

يبرز «المعاقب» انتقامًا من ثورة المظلوم أكثرَ ممّا هو ثأرٌ على الظالم، على الأقلّ في الممارسة الواقعيّة للجنود الأمريكان والصهاينة، وهو في النتيجة رمز لفشل القانون، وانتهاكه على يدَ أفراد مؤهّلين نفسيًّا؛ ليصبحوا مجرمين، وهو ما عبّر عنه أحدُ كتّاب السلسلة جيري كونواي، إذ قال «يبدو لي دائمًا سخيفًا ومثيرًا للسخريّة أن يتبنّى رجال الشرطة رمزًا، من الواضح أنّه مخالف للقانون»، مضيفًا أنّه «شخصٌ ينشأ من عقلنا الباطن ويتصرّف نيابة عنا ... إنّه حقًا رمزٌ للانهيار الثقافيّ». وردًّا على استخدام الشرطة للشارة، أطلق كونواي حملةَ» جماجم من أجل العدالة «التي تضمّ زخارف الحياة السوداء في محاولةٍ لإعادة تخصيص الشارة.

بالعودة إلى الجيش الصهيونيّ، فقد تمّ توثيقُ الرمز العدوانيّ على نطاق واسع من جبال الخليل الجنوبيّة إلى القدس المحتلّة، وتمّ توثيق صور الجنود برمز «المعاقب» على السترة أو الخوذة، هذا الشعارُ الذي يوضع عادةً بجانب العلم الصهيوني على ملابس الجنود، وكذلك ضبّاط الشرطة، وحتى أفراد الحماية المدنيّة الصهيونيّة. أصبحَ رمزًا للترهيب، حيث يقول أوري جفعاتي، الناشط في منظّمة كسر الصمت الصهيونيّة، الذي أجرى بحثًا حول هذا الموضوع أنّ رمز «المعاقب» هو جزءٌ من المظهر المخيف الذي يحاول الجيش الصهيونيّ إبرازه، من الطريقة التي نريد أن نظهر بها أمامَ الشخص الذي أمامنا، عندما نضع الجمجمةَ على الزيّ الرسميّ نرسل رسالة واضحة: لسنا هنا للدفاع؛ نحنُ هنا للهجوم والترهيب».

ويضيفُ جفعاتي، الذي وثق هذا الشعارَ على ملابس جنود من لواء الناحال قبل أربع سنوات «على مرّ السنين، رأيت الجمجمة بأشكال مختلفة، وألوان مختلفة، مع جنودٍ من وحدات مختلفة ومع ضبّاط شرطة حرس الحدود»، وهوَ يعتقدُ أنّ معظم الأشخاص الذين يستخدمون هذا الرمز في الكيان لا يعرفون - بالضرورة - الكتابَ الهزليَّ الذي استُوحي منه الرمزُ، بل إنّ القصدَ من استخدام الرمز هو أن يكونَ الجنديُّ مخيفًا.

وردًّا على الانتقادات؛ زعم المتحدّثُ باسم الجيش الصهيوني «في الجيش الإسرائيلي، يجوز ارتداء الرموز العسكريّة التي تمّت الموافقةُ عليها من قبل لجنة الرموز، وَفْقًا للتأكيدات المنصوص عليها في المرسوم. لم يتمَّ التعرّف على الرمز المعني، ولم يتمَّ اعتمادُهُ من قبل لجنة الرموز التابعة لجيش الدفاع الإسرائيليّ، ومن ثَمَّ يُحظر ارتداؤه، وسيتمُّ شحذُ الإجراءات حول هذا الموضوع، وستجرى محادثاتٌ مع الجنود حول المعنى الكامن وراءَ الرسم التوضيحيّ الموجود على الشارة ونزعها»، ولكنّ شيئًا لم يحدث.

في السياق الصهيونيّ كما الأمريكي يرتبط شعار Punisher معًا الوحدات العسكريّة ووحدات الشرطة، والحركات الاجتماعيّة اليمينيّة، والمستوطنين، وشرائح من عامة الناس في رابطة ثقافيّة رجعيّة شديدة التطرّف، وهذهِ العمليّةُ المترسّخةُ بعمق في الولايات المتّحدة، بدأت بالانتشار في الكيان أيضًا، كأنّها نوعٌ من تضامن الشرطة الصهيونيّة مع الأمريكيّة ردًّا على التضامن الفلسطيني – الأسود، وتبنّي الفلسطينيّين لشعار «حياة السود مهمّة» كما تبنّي هؤلاء لشعار «حياة الفلسطينيين مهمة».

ما وراءَ العظام العارية

وكما في الولايات المتّحدة، ترمزُ الجمجمةُ والأسنانُ المكشوفةُ للشعار إلى تعزيز هيمنة التفوّق على التحدّيات، في لحظات التحوّل السياسيّ وعدم الاستقرار والتوتّر المتزايد، وتحقيقًا لهذه الغاية، تتغذّى جاذبيّة الشعار في الولايات المتّحدة من جذور في ثقافة أوسعَ من الاغتراب والعُدوان، وعنفُ السلاح، والذكورة السامة، وعسكرة الحياة اليومية - وهي ثقافةٌ منغرسةٌ أيضًا في الكيان الصهيوني، حيث الاحتلال، والهيمنة الاستعماريّة الاستيطانيّة، والعسكرة المفرطة.

وفي السياق الثقافيّ الصهيونيّ المرتبط بعقدة المحاصر و«فرادة الضحيّة»، و«العالم كلّه ضدّنا»، يساعد في دعم الاستثمار الموازي في فرط الذكورة وسطَ اعتقاد بأنّ «إسرائيل» هي «المعاقب»، الخندق الحضاريّ الغربيّ المتقدّم في وجه الشرق المتخلّف الهمجي، وهذا يرتبطُ عميقًا بفكرة التحوّل اليهوديّ في الأرض الجديدة الموعودة، من يهوديّ الشتات الضعيف الخائف إلى اليهوديّ القويّ بعضلات بارزة، اليهوديّ الجديد، المنتقمَ والسوبر مان.

ويشير تقريرٌ تحليليٌّ إلى أنّه في الواقع يُعجب جنودُ الشرطة وضبّاطها في كلٍّ من الولايات المتّحدة والكيان الصهيونيّ بالمعاقب على وجه التحديد؛ لأنّه - تمامًا - مثل «الأبطال المعذبين» في دراما «مكافحة الإرهاب الإسرائيليّة» مثل «فوضى» الذي يتناول قصصَ مستعربي الشاباك الصهاينة، أو «24 وهي سلسلة أمريكيّةٌ شهيرة، حيث يتخلّص البطل في هذين المسلسلين من أي ضبط للنفس قد يفرضُهُ نظامُ العدالة الجنائيّة المفترض في بلد يحترمُ القانون، ويأخذ «العدالة» بين يديه. حيث يسمح بارتداء شعار الجمجمة للجندي والشرطي الصهيوني بالنظر إلى نفسه على نحوٍ غير متوقّع، على أنّه خارجٌ عن القانون وبطريقة مرغوبة ومثيرة؛ لمنح نفسه إذنًا «جماعيًّا وليسَ فقط فرديًّا» ليتجاوز، باسم القمع العنيف، القانون نفسه الذي يعملون ظاهريًّا لحمايته.

في النتيجة، من الواضح أنّ انتشارَ هذا الرمز في الكيان الصهيونيّ، هو دليلٌ على تطوّر النزعة العدوانيّة المتأصّلة ضدّ الفلسطينيّين، وجزءٌ من الحرب النفسيّة التي تجري على مستويين؛ الأوّل ترهيبُ الفلسطينيّين، والثاني تعزيزُ ثقة الجنديّ بقدرته على تجاوز كلّ القوانين، وخلق هالةٍ من الرعب حوله.

ولكنّ أيضًا، يدلُّ تبنّي هذه الشخصيّةَ، سواءً في السياق الأمريكيّ أو الصهيونيّ، على خلل وتناقض معرفيٍّ وانحراف أخلاقيٍّ خطير؛ عبرَ تبنّي شخصيّةً تغذيها الكراهيةُ والخوف، وما يثيرُ السخريّة من جديد، أنّ رمزَ المعاقب أي «الجمجمة» يرمز بالضبط إلى حقيقة العنصريّين؛ البيض والصهاينة؛ أناس عنيفين امتلكوا القوّة لتخويل أنفسهم بإرهاب الآخرين وقمعهم، وخالين من الرحمة والحسّ الإنسانيّ المرتبط بضميرٍ نشط.

أخيرًا، يبدو أنّه من الصعب تحديدُ إن كانت الوحشيّة الصهيونيّةُ في ممارسات الجنود والمستوطنين ورجال الشرطة مستمدّةً من ثيمات «المعاقب» أم العكس. وأظنُّ أنّ لا أحدًا ينتظرُ جوابًا لهذا السؤال■

البؤرةُ الاستيطانيّةُ والتوسّعُ السرطانيّ: ريحاليم نموذجًا

شادي عادل الزيد. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ الأردن

تقليدُ الطبيعة Biomimicry فنٌّ من فنون الهندسة؛ فالقطاراتُ المصمّمةُ على شكلِ منقارِ طائرِ الخطّاف أسرعُ وأكثرُ أيروديناميكيّةً من القطاراتِ التقليديّة، وشريطُ الأحذيةِ اللاصقُ مصمّمٌ على غرارِ بعضِ بذورِ النباتاتِ الصحراويّة التي تلتصقُ بأجسادِ الحيوانات، وتتنقلُ بهذه الطريقةِ عشراتِ الأميال. من أجلِ تحقيقِ هذهِ الكفاءةِ المبهرة، تشبّهتِ المستوطناتُ الصهيونيّةُ بأقربِ مثيلٍ لها في الطبيعة؛ ألا وهي الأورامُ السرطانيّةُ الخبيثة. تنتشرُ السرطاناتُ في الجسمِ من خلالِ عمليّةٍ تدعى Metastasis، حيثُ تنكسرُ قطعةٌ صغيرةٌ من الورمِ وتسري في الشرايينِ حتّى تجدَ نفسَها في بيتِها الجديد، فتنمو وتنمو حتّى ينكسرَ منها قطعةٌ صغيرةٌ، وتستمرّ العمليّةُ إلى أن يخرّ الإنسانُ ميتًا؛ قد امتصّ المرضُ الخبيثُ لحمَهُ ودمَه.

يعيشُ في مستوطنة ريحاليم جنوبَ حاجز زعترة نحو 800 مستوطن، هم أبناءُ مؤسّسي هذه المستوطنة، إذ كانت بدايتُها المتواضعةُ بؤرةً استيطانيّةً غيرَ قانونيّةٍ أسّسها مستوطنون من شيلو إلى الجنوب الشرقي على أراضي قرية الساوية، و تدورُ القصّةُ بأنّ حافلةً منهم كانت متّجهةً من شيلو عبرَ أرئيل إلى تل أبيب يومِ 28 تشرين أول 1991؛ للتجمهر اعتراضًا على محادثات مدريد مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ففوجئوا بثلاثة مسلّحين فلسطينيّين يفتحون النيران على مركبتهم، فقتل سائقُ الباص وامرأةٌ تدعى (راحيلا دروك)، فأصرّ باقي المستوطنين على النزول وإنشاء مستوطنةٍ مكان موت (راحيلا)، ودعوها (ريحاليم)؛ تخليدًا لذكراها.

جديرٌ بالذكر أنّني لم أستطع إيجادَ أيّ مصدرٍ فلسطينيٍّ لهذه القصّة قطّ، ولم أتوصّل إلى أسماء المَهاجمين أو فصيلهم أو مصيرهم حتّى من المصادرِ العبريّة. كلّ ما وجدته صورًا شخصيّةً لراحيلا دروك، ومقابلةً مع ابنها الذي أصبح مجنّدًا على حاجز زعترة.

ظلّت ريحاليم بؤرةً غيرَ قانونيّةٍ بنظر حكومة الاحتلال (بل ويدّعي موقعُ الجمعيّة الاستيطانيّة بأنّ ريحاليم كانت أوّل بؤرةٍ تُعدّ كذلك) إلى عام 2007، فماذا حصل؟

يجدرُ بي هنا أن أشرح: ما هي البؤرة؟ وما الفرق بينها وبين المستوطنة؟

ولماذا تصنّف حكومةُ الاحتلال البؤرَ على أنّها غيرُ قانونيّة؟

البؤرةُ؛ هي مستوطنةٌ جديدةٌ، يؤسّسها جماعةٌ صغيرةٌ من المستوطنين المتشدّدين بشكلٍ عشوائيٍّ على أيّ قطعةِ أرضٍ تحلو لهم، وقد يعيشون في الخيام أو في (التريلرات) الحديديّة لسنين عديدة، على عكس المستوطنة الأم التي تتوفّر فيها الكهرباءُ والمياهُ الجاريةُ والطرقُ المرصوفةُ و(المولات) وحتى الجامعات أحيانًا. يهدفُ هؤلاء "البؤريون" إلى وضع اليد على الأرض، وفرض الأمر الواقع إلى أن تعترف حكومةُ الاحتلال بها على أنّها مستوطنةٌ قانونيّةٌ حسب القانون "الإسرائيلي".

السببُ الوحيدُ الذي يدفعُ حكومةُ الاحتلال لرفض هذه البؤر قانونيًّا على خجلٍ؛ هو سوءُ التخطيط المعماري، فقد تكون البؤرةُ في مكانٍ صعبٍ جغرافيًّا، قد تتكبّدُ حكومةُ الاحتلال مبالغَ طائلةً في توصيل المياه إليها في المستقبل، مثلًا (ولكن الجيش لا يتورّع عن الدفاع عنها ضدّ الفلسطينيّين رغمَ عدم قانونيّتها)، ولكن الأحبّاء وإنْ تشاحنوا تصالحوا، فتعود البؤرةُ إلى حضن الحكومة الحنون بعد فترةٍ من الزمان، ويُعترف بها كمستوطنةٍ رسميّة.

العودة إلى الفهرس

منحت حكومةُ الاحتلال موافقةً على بناء بؤرة ريحاليم بصورة رجعيّة، فأصبحت وكأنّها قد بنيت قانونيًّا منذ اليوم الأوّل (بصفتها حيًّا من أحياء مستوطنة كفار تفوح). هذا تكتيكٌ معروف، يدلُّ على تواطؤ حكومة الاحتلال مع البؤر الاستيطانيّة التي تخالف القانون "الإسرائيلي" (طبعًا باقي المستوطنات التي تخالف القانون الدوليّ أمرٌ مفروغٌ منه أساسًا)، وظهر ذلك كتابةً في تقرير ليفي عام 2012: "أمّا بالنسبة للمستوطنات... التي تمّ تعريفُها بأنّها غيرُ قانونيّة... فإنّ فَهْمنا بأنّ هذه المستوطنات قد بنيت بعلم وتشجيع وموافقة صامتة من كبار السيّاسيّين (الوزراء ورئيس الوزراء)... ننصحُ... بأنّ تحجمَ الدولةِ عن هدم [هذه المستوطنات] لأنّ الموقفَ الحالي تتحملُ مسؤوليّته الدولة." (تقرير ليفي، الخاتمة، الفقرة 2 و 3)

تحوّلت ريحاليم إلى مستوطنة قانونيّة قائمة بذاتها عام 2012، هذا وقد احتدتْ بمرضِ السرطان عام 2002، فانبثقَ منها بؤرةُ (نفيه نحمياه) على أراضي قرية إسكاكا غربًا، وتعدُّ اليوم هذه البؤرةُ حيًّا من أحياء ريحاليم، كما كانتَ أمُّها ريحاليم من قبل ابنة لكفار تفوح.

كما ذكرت مسبقًا، فإنّ ريحاليم ليست المستوطنةَ الوحيدةَ التي تنتشرُ بهذه الطريقة، بل إنّ أشهرَ بؤرةٍ في يومنا هذا – أفيتار على جبل صبيح جنوبَ قرية بيتا – قد انبثقت عن مستوطنة كفار تفوح السابق ذكرُها، بل وأكادُ أجزمُ بأنّ مستوطني ريحاليم قد خسروا قدرًا من النوم جرّاءَ فعاليّات الإرباك الليلي لأفيتارَ شمالَ مستوطنتهم مباشرةً.

صمودُ بيتا وحرّاسُ الجبل وعرقلتُهم الناجحةُ إلى حدٍّ كبير لبؤرة أفيتار قد قلبَ المعادلةَ وحقّق نَصرًا لم نرَ له مثيلًا في الضفّة منذ إخلاء مستوطنات جنين عام 2005، (كاديم – سانور – حومش – جانيم)؛ إذ توفّر الآنَ لدى الشعب الفلسطيني نموذجٌ كاملٌ متكاملٌ للتصدّي لتكتيك البؤر الاستيطانيّة التي انتشرت في الضفة انتشارَ النار في الهشيم، وبدت للبعض بأنّها مدٌّ لا يمكنُ إيقافه. دون أدنى مبالغة، مواجهاتُ جبل صبيح لا تختلفُ عن اكتشافِ علاجٍ لمرضِ السرطان■

الكلُّ على المحكّ

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

من غير المرجّح أن تعودَ حكومةُ المستوطنين عن قراراها بشأن إدراج ستّ منظّمات مجتمع مدنيٍّ على قائمة الإرهاب، القرارُ الإسرائيليُّ مُدروسٌ، بالرغم من أنّه يفتقرُ إلى المسوّغات القانونيّة، أو التبريرات المنطقيّة، فثمّة سياسةٌ لتكسير أذرع الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وتحطيمها، عبرَ تحطيمِ منظّماتَ المجتمع المَدني، سواءً التي لها علاقةٌ بحقوق الإنسان، أو بالتنميّة المدنيّة. فالحربُ الإسرائيليّةُ مشهرةٌ ضدّ منظّمات المجتمع المدنيّ، خاصّة العاملة بنشاط في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان، التي تعمَلُ بفاعليّة على المستويات الإقليميّة والدوليّة، لفضح الانتهاكات الإسرائيليّة المستمرّة للمواثيق والقرارات الدوليّة.

في وقت سابق كانت إسرائيل، قد وظّفت أدواتها في الخارج، لتحريض المجتمع الدوليّ تجاهَ وقف التمويل عن مركز الميزان، والمركزِ الفلسطينيَّ لحقوق الإنسان، لكنّها لم تنجح، وأيضا لم تتوقّف عن المحاولة، حيث تسعى إسرائيل لتوسيع مفهوم الإرهاب، بحيث يتجاوزُ موضوعُ العمل العسكريّ، إلى أن يشمل المناهجَ التعليميّة، وتفسير كلّ سلوك مناهضٍ لها على أنّه معاداةٌ للساميّة، وإلى أن يشملَ أيضًا منظّمات المجتمع المدنيّ العاملة في مجال الدفاع عن الأسرى وحقوق الإنسان وفي مجال التنمية. الهدفُ هو إدانة كل فعل فلسطينيٍّ مقاوم للاحتلال، وفاضح للعنصريّة الإسرائيليّة، وما ترتكبُهُ من جرائم حربٍ.

وأخيرًا... تقومُ بريطانيا بإدراج حركة حماس - وليس جناحها العسكريّ - علىَ قائمة الإرهاب، وتقول إنّ ذلك ينسجمُ مع السياسة الأمريكيّة، وسياسات الاتّحاد الأوروبيّ، ثمّةَ جملةٌ من الأهداف وراءَ ذلك، نختصرُ بعضَ أهمّها، الذي يندرجُ في سياق الضغط على الحركة، وفصائل المقاومة، ومحاصرتها حتى ترضخَ لشروط إسرائيل، فضلا عن أنّ بريطانيا تحاولُ كبحَ جماح حركة التضامن التي شهدت نشاطا ملحوظا في بريطانيا، ومؤثّرًا على المستوى السياسيّ الداخليّ.

في العموم... ستبقى ملاحظةُ الكلِّ الفلسطينيّ؛ سلطة، وفصائل، ومجتمع مدني، يتعرّضُ لضغوطات دوليّةٍ تتساوقُ مع السياسةِ الإسرائيليّةِ المتطرّفةً■

المناوراتُ العسكريّةُ الإسرائيليّةُ بينَ الإيهامِ والإبهام

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

كثّفَ جيشُ الاحتلالِ الإسرائيليّ طيلةَ الأشهرِ الأخيرةِ من إجراءِ مناوراتٍ عسكريّةٍ بريّةٍ وبحريّةٍ وجويّةٍ؛ تحاكي تطبيقَ خططٍ وسيناريوهاتِ حربٍ على أربعِ جبهاتٍ مختلفة، وركّزت المناوراتُ على التدريباتِ الدفاعيّةِ؛ وذلك لتحصينِ الجبهةِ الداخليّة. ووَفْقًا لمصادرَ إعلاميّةٍ؛ فهي تعدُّ المرةَ الأولى التي يفكّرُ فيها الكيانُ الصهيونيّ في الدفاعِ عن نفسِهِ من خلالِ التدريبِ والاستعدادِ لمواجهةِ الطائراتِ المسيّرة، وإطلاقِ القذائفِ والصواريخِ الموجّهةِ التي ستضربُ معسكراتِ الجيشِ وقواعدَه؛ البريّةَ والجويّةَ والمؤسساتِ الحكوميّةَ ومختلفَ البُنى التحتيّة، والاختراقاتِ «السيبرانيّة». ويترافقُ ذلك مع ممارسةِ سيناريوهاتِ عرقلةِ عملِ الشرطةِ في حالِ اندلاعِ اشتباكاتٍ وأعمالِ عنفٍ بين فلسطينيي 48 واليهودِ في الداخلِ المحتلّ.

ومع أنّ لكلِّ جبهةٍ من الجبهاتِ الأربعِ خصوصيّتَها وموقعَها الجغرافيَّ إلّا أنّهم جميعًا على أُهبةِ الاستعدادِ في أيِّ مواجهةٍ قادمةٍ مع العدوّ الإسرائيليّ، ولا يغفلُ قادةُ جيشِ الاحتلالِ تحالفَ الجبهاتِ بعضِها بعضًا، ويأخذون في الحسبانِ أنّ المعركةَ القادمةَ لن تكونَ على جبهةٍ دون الأخرى، خصوصًا بعد جولةِ معركةِ سيف القدس، التي أرست قواعدَ اشتباكٍ جديدةٍ تحت مظلّةِ وحدةِ المعركةِ العسكريّةِ على كاملِ الترابِ الفلسطينيّ، وكشفت النقابَ عن مأزقِ العقلِ الإسرائيليّ الأمنيّ في استيعابِ الفشلِ وتفهّمه لتغييراتِ الواقعِ، وبرز التناقضُ واضحًا في تصريحاتِ المستوياتِ الأمنيّةِ والسياسيّةِ والعسكريّةِ الإسرائيليّةِ ومواقفها.

وقد أشارت دراسةٌ أجراها معهدُ دراساتِ الأمنِ القوميِّ في تل أبيب، إلى أنّ 53% من الإسرائيليّين قد تضاءلَ شعورُهم بالأمنِ الشخصيّ بعد معركةِ سيف القدس. فالمعركةُ إذا ما وقعتَ في الجنوبِ سيصلُ مداها إلى الشمالِ مرورًا بمدنِ الداخلِ المحتلّ، واندلاعِ الاشتباكاتِ العنيفةِ في الضفّةِ الفلسطينيّة. وهذا ما يثيرُ قلقَ جنرالاتِ الاحتلالِ ومخاوفهم، الذين صرّحَ بعضُهم بأنّ: «الجيشَ الإسرائيليّ غيرُ مستعدٍّ للحربِ القادمة، التي ستكونُ على أكثرَ من جبهة، وستكونُ خسائرُها على الجبهةِ الداخليّةِ الإسرائيليّةِ كبيرةً».

وبالرغمِ من وجودِ اختلافاتٍ لوجستيّةٍ بين الجبهاتِ الأربع، إلّا أنّها جميعًا متماثلاتٌ ومتجانساتٌ من حيثُ المضمونُ والهدفُ، ولا يقلّ أهميّةً دورُ جبهةٍ عن الأخرى في حجمِ تشكيلِ الخطرِ على أمنِ الكيانِ الصهيونيّ واستقراره، فجبهةُ الجنوبِ المتمثّلةُ بقطاعِ غزّة، التي أربكت الاحتلالَ بصمودِها وإطلاقِ آلافِ الصواريخِ والقذائفِ أثناءَ معركةِ «سيف القدس»؛ لا تختلفُ جوهريًّا عن جبهةِ الشمال؛ حيث المواجهةُ مع المقاومةِ اللبنانيّةِ على الحدود، وللتقديراتِ الأمنيّةِ والعسكريّةِ الإسرائيليّةِ بياناتٌ مقلقةٌ عن قدراتِ حزبِ الله، وإمكانيّةِ اقتحامِ الحدودِ الشماليّة، ولا يستبعدُ قادةُ أركانِ جيشِ العدوّ أن تطالَ صواريخُ حزبِ اللهِ كاملَ الأرضِ الفلسطينيّة، ما يعني انكشافَ الجبهةِ الداخليّةِ برمّتها. كما أكّدَ ذلكَ الجنرالُ إسحاق بريك، قائدُ الكليّاتِ العسكريّة، بأنّ «الحربَ المقبلةَ ستشهدُ إطلاقَ آلافِ الصواريخِ والطائراتِ دون طيار، تجاهَ الجبهةِ الداخليّةِ الإسرائيليّة، التي ستتكبّدُ خسائرَ هائلة، وأنّ ما عاشه المستوطنون في الحروبِ السابقة، لن يكونَ مشابهًا لما سيحدثُ في حالِ اندلعتِ الحربُ على أكثرَ من جبهة».

والواقعُ أنّ الحديثَ عن وحدةِ المعركةِ العسكريّةِ بين جبهتي الشمال (جنوبِ لبنان) والجنوب - قطاعِ غزة - ستشعلُ الجبهةَ الوسطى المتمثلةَ بالضفّةِ الفلسطينيّة؛ لأنّه وَفْقًا لمعطياتِ الواقعِ ثمّةَ علاقةٌ وجدانيّةٌ وثيقةٌ للشارعِ في الضفّة، والجبهتين الشماليّة والجنوبيّة، فجبهةُ الضفّةِ الغربيّةِ قادرةٌ على تغييرِ موازينِ المعركة، وإلحاقِ أشدّ الأذى في الأمنِ الإسرائيليّ، ولذلك يأخذُ الإسرائيليّون في الحسبانِ تحالفَ الجبهتين الشماليّة والجنوبيّة، ومدى تأثيرهما على الجبهةِ الوسطى.

ويبدو أنّ المناوراتِ العسكريّةَ الإسرائيليّةَ لم تسقطْ من حسبانها أن يعمدَ أصحابُ الجبهاتِ الثلاث على فتحِ الجبهةِ الرابعةِ المتمثّلةِ بجبهةِ «المدنِ والمناطقِ المختلطة» التي تمتدُّ من الشمالِ إلى الجنوب، وقد أجرى العدوُّ الإسرائيليُّ مناوراتٍ تحاكي تجدّدَ

العودة إلى الفهرس

العنف والاشتباكات الداخليّة، وتعطّل المجالات الاقتصاديّة، والمرافق الحيويّة، وقطع الطرق، إضافةً إلى الكثير من المفاجآت غير المتوقّعة أمنيًّا وعسكريًّا، وفي هذا السياق توقّع الجنرال ساجي باروخ، قائدُ الفرع الجنوبي في القيادة الشماليّة، «أنّ الفصائل الفلسطينيّةَ في قطاع غزة تريد أن تتحدّى إسرائيل، في مواجهة قريبة قادمة، إلى جانب التعقيدات في المدن المختلطة».

وبالإضافة إلى الجبهات الأربع المذكورة، كانت إيرانُ مستهدفةً في المناورات العسكريّة الاسرائيليّة حسب أنباء تمّ تداولُها؛ بأنّه يجري الإعدادُ لهجوم إسرائيليّ – أميركيّ على إيران، وقد توتّرت الأجواءُ بين الطرفين في الأسابيع الماضية؛ بسبب تبادل اتّهامات باستهداف سفن الشحن وناقلات النفط لكليهما، وأيضًا بسبب «عسكرة الفضاء الإلكتروني» بينهما، حيث صعّدت إسرائيل من هجماتها السيبرانيّة ضدَّ إيران، وشنّت هجومًا على شبكة المترو في طهران أدّى إلى تعطلها، وتعرّضت محطّاتُ الوقود أواخرَ شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي إلى هجوم سيبرانيٍّ تسبّب بإيقاف نحو 4 آلاف محطّة وقود، وتعطيل نظام شراء البنزين في معظم المدن الإيرانيّة. وصنّفت إسرائيل، إيرانَ عام 2017، من بين الدول الأكثر نشاطًا في المجال السيبراني، وتسعى إسرائيلُ إلى إيقاف البرنامج النوويّ الإيرانيّ من خلال الحرب السيبرانيّة على إيران، إلّا أنّ المحلّلين العسكريّين الإسرائيليّين يرون أنّ الهجمات الإلكترونيّة الإسرائيليّة لن تؤدّي إلى إيقاف أو إلغاء البرنامج النوويّ، وقال المراقبُ العام في الكيان الصهيونيّ متنياهو انغلمان في مقابلة مع صحيفة «معاريف» إنّ إسرائيل توجّهَ ضرباتٍ قد تكون أكثرَ فتكًا تجاهَ الأهداف الإيرانيّة، إلّا أنّ ثمّةَ «خشيةً إسرائيليّةً من أن تتسبّب الهجماتُ الإيرانيّةُ بإحداث شلل كبير في المقدّرات الاقتصاديّة والتقنيّة الإسرائيليّة، سواءً المصارف أو المشافي أو المؤسّسات التجاريّة والبُنى التحتيّة». وتكرارُ الحديث عن الهجوم الإسرائيليّ أو الأميركيّ ضدّ طهران ليس جديدًا، فهو متداولٌ ومطروحٌ منذ حرب احتلال العراق عام 2003، والمروّج لها ليس كمن يخوضها؛ لأنّها في حال وقعت ستكون حربًا صعبةً، ويرى محلّلون أنّ لكلّ طرف أسبابَهُ وتداعياته، فقد تقرّر إيرانُ الدخولَ بحرب مباشرة مع إسرائيل لتحويل الأنظارِ عن أزماتها الداخليّة، وربّما تعتقدُ أنّ مواجهةً سريعةً وخاطفةً ضدّ تل أبيب قد يحقّق لها مكاسبَ سياسيّةً في المنطقة، تفوق المخاطرَ المترتّبةَ على الحرب. وفي المقابل، ترى إسرائيلُ أنّ حربًا قصيرةً ومدمّرةً قد تساعدُ في زعزعة استقرار إيران ومكانتها والحدّ من نفوذها في المنطقة. وخاصةً أنّها ترى بأنّ الحربَ مع إيران لا تشكّلُ خطرًا وجوديًّا بالنسبة لإسرائيل، ورغم ذلك، فإنّ قلقَ إسرائيلَ يتصاعدُ حيالَ إيران، وما زالت عواملُ الحرب قائمةً ضمنَ تلك الأجواء الأمنيّة، التي لا يمكن توقّعُ ما ستتمخضُ عنه في حال اشتعال فتيل المواجهة العسكريّة.

فهل إسرائيلُ مستعدةٌ لحرب على جميع الجبهات؟ وهل هي على جاهزيّة كافية للخوض في مغامرةٍ قد تكلّفها التّضحيّةً بمستقبلها وبهيبتها العسكريّة؟

لقد طغَت نبرةُ الاستعراض الخطابيّ الإسرائيليّ بإطلاق التهديدات والتصعيد تجاهَ خوض حرب جديدة، وتظهير حسابات الربح والخسارة في الميدان من خلال مناوراتها الأخيرة؛ وذلك بهدف إخافة العدوّ وتجنّب المواجهة قدرَ المستطاع، ما يعني أنّها تبني مواقفَها العسكريّةَ على إيهام وتخيّلات سياسيّة، ففي الوقت الذي يحتاجُ فيه القرارُ السياسيُّ والعسكريُّ إلى إمعان في دراسة المعلومات وموازين القوى وتحليلها قبلَ اتّخاذ القرار؛ نلحظ أنّ الخيالَ الإسرائيليّ يجمح ويحلّق بعيدًا عن الإمكانات المتاحة، متناسيةً أنّ بعضَ التجارب السياسيّة والعسكريّة أظهرت أنّ المغامرات طالما قادت إلى كوارث، ورغمَ ما تمتلكه من قوّة عدوانيّة إلا أنّ القوّةَ لها حدود، والطّرفُ المقابلُ سيواجهُ العدوانَ بلا حدود.

ومن الأهميّة الإشارةُ إلى أنّ الصخبَ الإعلاميّ المرافقَ لتلك المناورات العسكريّة الإسرائيليّة لا يعدو كونه قراءةً ذاتيّةً يقدّمُها العقلُ الصهيونيُّ لذاته المتغطرسة، و«أناه» المتضخمة، ويدورُ حولَها لإقناع الذات بأنّ المواجهةَ مع الآخر تُقرَّ بلغة الأرقام والحسابات ولغة القوّة التي يمتلكُ فيها فائضًا كبيرًا تجعلَه مقتنعًا بكلّ ما يجريه من مناورات أو مخطّطات، في حين يرى الفلسطينيُّ نفسَهُ في مواجهة مفتوحة مع عدوٍّ غاشم يمتلكُ العدّةَ والعتاد، ومعَ هذا فإنّ رؤيتَهُ للمواجهة معه تستمدُّ قوّتَها من الحقّ، ومن الصراع المفتوح مع الاحتلال، الذي سيصلُ إلى نهايتِهِ؛ قَصُرَ الزمانُ أو طال ■

تراجعُ الاهتمامِ العالميّ بإسرائيل...!

أكرم عطا الله. كاتبٌ صحفيٌّ فلسطينيٌّ/ بريطانيا

هل تشعرُ إسرائيلُ أنّ الولايات المتّحدةَ ألقت بها تحت عجلات القطار، كما قال أحدُ الإسرائيليّين ذات يوم، وهو يتابعُ عودةَ مفاوضات فيينا مع إيران؟ تبدو تل أبيب كمن تقف وحدَها أمامَ معضلة كانت رأسَ أولويّاتها للعقدين الماضيين، إذا لم تكن أكثرَ، واقتربت من الاستيلاء على البيت الأبيض، ووصلت به إلى حافة الحرب ضدّ طهران في أسابيعه الأخيرة، كان ذلك ربيعًا إسرائيليًّا في واشنطن استمرّ أربعَ سنواتٍ قبل أن تحمل الإدارةُ الأميركيّة ظلّ أوباما وطاقمه ومَنهجه.

في خطوة صبيانيّة - كما علّقت الصحافةُ الإسرائيليّةُ - أعلن رئيسُ وزراء إسرائيلَ الجديد مقاطعةً لممثّل الولايات المتّحدة في الملفّ مع إيران روبرت مالي. هذا الرجلُ الخبيرُ والمجرّبُ، الذي كاد أن يعيّن مسؤولًا للملفّ الفلسطينيّ الإسرائيليّ لتثورَ إسرائيلُ ضدَّ ذلك، فيذهب به البيتُ الأبيضُ إلى الملفّ الأصعب، الذي يشكّلُ أزمةَ إسرائيلَ على امتداد السنوات الماضية، وكانت تلك أزمةً وها هي تنتهي بمقاطعته ليس بسبب سوى أنّ الرجلَ خبيرٌ بهذا الملفّ، ولا تستطيع إسرائيلُ خداعَهُ، ويعرف ماذا يفعل منذ عهد أوباما.

ما الذي تريدُهُ إسرائيل؟ هل تريدُ منعَ إيران من الوصول للسلاح النووي؟ ليس هناك أفضل من الاتفاق الذي حرّضت ترامب على الانسحاب منه، وبعدها تقدّمت إيرانُ في المشروع، وهو ما يعدُّهُ الكثيرون في إسرائيلَ خطأً استراتيجيًّا تحمّل مسؤوليّتَهُ نتنياهو؛ لأنّه الوسيلةُ الوحيدةُ لتقييد إيران ومراقبتها، ولم يعد الانتقادُ خافيًا، أعلاهم صوتًا كان رئيسُ الموساد السابق أفرايم هليفي الذي قال «إنّ خطوةَ دفع الولايات المتّحدة للخروج من الاتّفاق كانت مصيبةً دبلوماسيّة من أسوأ المصائب التي كانت في القرن الحالي» ويرى هليفي أنّ دولته ترتكبُ خطأً أكبرَ وهي تضعُ العصي في دوليب الأميركان، عندما يتوجّهون إلى خوض مفاوضات بل ينبغي الحديثُ معهم؛ كي يأخذوا بعين الاعتبار أمورًا تبدو مهمّةً لهم.

بعد أن تمكّنت إسرائيلُ من تحريض العالم بدعايةٍ مطوّلة ومكثّفة، لبست فيها طويلًا ثوبَ الضحيّة. يشكّو رئيسُ وزرائها الجديدُ من أنّ دولته قلقةٌ من عدم إبداء المجتمع الدوليّ ما يكفي من الصلابة إزاء الانتهاكات الإيرانيّة؛ مهدّدًا أنّ إسرائيلَ ستدافع عن نفسها بقواها الذاتيّة في مواجهة إيران، بغض النظر عن نتائج المباحثات. والغريب أنّه يتحدّث كدولةٍ تخضعُ للتهديد، فيما بدا يرى العالمُ أوّ على الأقل الجيل الجديد، أنّ إسرائيلَ ليست ضحيّةً بل دولةٌ تحتلّ شعبًا آخرَ بقوّة السلاح والقمع، هذا التناقضُ بين الخطاب والواقع آخذٌ بالانكشاف أكثر، وهنا مأزقُ إسرائيلَ أنّ كلّ هذا الصراخ لم يعد يثيرُ أحدًا في العالم، ليس كما الماضي حين كان العالمُ يهرعُ لمجرّد تصريح تشعرُ فيه إسرائيلُ بالقلق حتى من فلسطينيٍّ عابر.

لا يمكنُ فصلُ الهاجس الإسرائيليّ في الملفّ النوويّ عن تطورات الزمن وتقدّمه، فتراجع مكانة إسرائيل في العالم، وحتى في الولايات المتّحدة، ليس فقط في النقابات، التي رأينا أنّ جزءًا من مؤتمراتها بات يشهدُ حضورًا للفلسطيني مزاحمًا للقوّة اليهوديّة، لكن أيضًا في الكونجرس والجناح التقدّميّ في الحزب الديمقراطيّ الآخذ بالاتّساع، الذي يقوده بيرني ساندر، ولحسن الحظّ أن ساندر يهوديٌّ يجرّم إسرائيلَ من متعتها بتوجيه تهمةِ غير الساميّة ضدّ ذلك الجناح.

تل أبيب لا تبحث عن منع إيران من امتلاك السلاح النووي، فهذا يتكفّل به الاتّفاق، كما قال رئيس الموساد متحدّيًا نتنياهو ومن بعده نفتالي بينيت، لكنها تريد تحطيم إيران وتدميرها لا تريد أن ترى من يعارضها في هذه المنطقة، وتلك أصبحت لعبةً صغيرةً أمام قضايا العالم ومصالحه وأزماته الصحيّة والاقتصاديّة، وصعود قوى جديدة وتراجع أخرى من غير الممكن أن يبقى العالمُ أمام كلّ تلك التغيّرات مسكونًا بقصة إسرائيل ومصالحها غير الأمنيّة؛ لأنّ تلك تتكفّل بها الولايات المتّحدة، لكن إسرائيل تريد القضاء على أية بؤرة تعارضُ وجودَها في المنطقة، أو على الأقل تزاحمها في المنطقة فهي تريد الاستفراد بالشرق الأوسط.

أجرت إسرائيلُ هذا الشهر تدريباتٍ عدّة، وخصوصًا في المنطقة الشماليّة الوعرة بعد أن تمّ إقرار الميزانيّة إذ بلغت موازنة الأمن فيها 17,6 مليار دولار، سمحت للجيش أن ينطلق في برامجه التي كان يجمّدها بحجة نقص التمويل بما فيها التجسّس والتدريب،

العودة إلى الفهرس

ولكن هل حقًا جرى التدريبُ هذا الشهر للهجوم على إيران أو كما يقول رئيس الوزراء إنّ إسرائيل ستدافع عن نفسها ؟ لسوء حظها أن تلك أيضا باتت لعبةً باهتةً لكثرة تَكرارها منذ مطلع القرن وهي تتصرّف كأنّها تقول : أمسكوني، وإلا ضربت. فلو لديها من الإمكانيّات للتصرّف وحدهما لما انتظرت كلّ هذا الوقت، ولها سوابقُ في ذلك.

بينيت يعودُ إلى المدرسة الإعداديّة، هكذا عنونت صحيفة هآرتس إحدى افتتاحياتها وهي تقيّمُ قرار رئيس وزرائها بمقاطعة روبرت مالي، كأن عليه أن يتعلّم السياسة كتلميذ أصغرَ من إجادة اللعبة، ولم يتمكّن من فهم الحركة الدَوليّة وأولويات العالم، صحيحٌ أنّ إسرائيل لعقود تحوّلت منذ إقامتها إلى الطفل المدلّل للعالم على حساب دماء الفلسطينيين والعرب وأرضهم، لكن هناك ما يشي في السنوات الأخيرة بأنها لم تعد كذلك، وإن لم يكن بهذا الوضوح؛ فإنّ هناك مؤشراتٍ يمكن رصدُها ومنها:

- التلكؤ الذي حصل في الكونجرس بدعم مشروع القبّة الحديديّة وصعوبة إقراره، وهذا حدثٌ جلل في مؤسّسة كانت موالية بالكامل بلا حساب، ولكن أصبح هناك من يحسب ويدقّق ويعارض.

- المظاهرات التي جابت العالم بمئات آلاف ضدّ إسرائيل أثناء حرب أيار على قطاع غزة ومنها في الولايات المتّحدة وبريطانيا؛ وهما الدولتان الأكثر تأييدًا لإسرائيل.

- اتّساعُ حملة المقاطعة وتجرّؤ شركة مثل بن آند جيري على وقف استثماراتها في المستوطنات.

- رد فعل الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ على ضفتها، ولكنّها ردة فعلٍ مختلفة على تصنيف إسرائيل لستٍّ مؤسّسات حقوقيّة فلسطينيّة ووصفها بمنظّمات إرهابيّة.

الكثيرُ يمكنُ رصدُهُ بما فيه المصطلحاتُ التي أصبحت تستخدمُ بعد أن كانت محرّمة ضدّ إسرائيل، ومنها مصطلحُ الأبرتهايد هذا يعني أنّ هناك نموًّا متصاعدًا في الرأي العام لصالح الفلسطينيّين، بغض النظر عن تثاقل حركة النظام الرسميّ، ولكن بعد سنوات ستكتشف إسرائيل أنّها لن تعود طفلَ العالم الذي اعتادَ الصراخَ ليهرعَ العالمُ للاستجابة■

لماذا تتجاهلُ إسرائيلُ وعدَ بلفور؟!

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

لا تشعرُ إسرائيلُ، كما نفعلُ نحن، بأنّ وعدَ بلفور كان البدايةَ لتجسيد رؤية الحركة الصهيونيّة لقيام الدولة العبريّة. إسرائيل، ليس كما نفعلُ نحن، لا تتذكرُ هذا الإعلانَ ولا تحتفي به، لأنّها تتنكّر له، ولا تجد نفسَها ملزمةً بالوفاء لصاحب هذا الوعد. لا تجدُ في إسرائيلَ ما يمكن أن يتذكّر هذا الوعد وصاحبه، باستثناء شارع بلفور بالقدس الغربيّة، حيث يقعُ منزلُ الإقامة الرسميّ لرئيس الحكومة، ما عدا ذلك فإنّ بلفور غيرُ موجودٍ بالتاريخ الإسرائيليّ، ويتمّ المرورُ عليه باعتباره مجرّدَ حدثٍ في هذا التاريخ.

البعض من الإسرائيليّين، يرى أنّ هذا الوعدَ لَم يتحدّث عن دولة، بل مجرّد وطن، وأنّ بريطانيا عدّت الوعدَ مجرّدَ عطفٍ على اليهود، ذلك أنّ صياغته تتحدّثُ عن الشعور بالعطف، وليس الحديثُ عن الحقوق في أرض الميعاد، ويقول هذا البعض أنّ بريطانيا نفسَها تخلّت عن هذا الوعد، عندما دعمت قرارَ التقسيم بعد ثلاثين عامًا من إصداره، ما يتنافى مع ما كان مطلوبًا من هذا الوعد، أمّا بريطانيا نفسُها في حقيقة الأمر لم تكن تعطفُ على اليهود من المقيمين على أرضها، كانت تشكّ في هُويّتهم وعدّتهم جسمًا غريبًا منغلقًا، ولهذا كما يتحدّث هذا البعض، فإنّ أحدَ أهداف الوعد الأساسيّة هو التخلّصُ من يهودٍ بريطانيا. هذه الأخيرة غازلت اليهودَ الروسَ خشيةً من هجرتهم إليها، خاصّةً بعد الثورة البلَشفيّة على روسيا القيصريّة ودعتهم أن تكون وجهتهم إلى أرض فلسطين، وهذا ما يفسّرُ صدور الوعد بعد أيام من نجاح الثورة البلشفيّة في روسيا؛ الأمرُ الذي سرّع في صدور وعد بلفور، بحيث يسارعُ اليهودُ الروس بالهجرة إلى أرض فلسطين بديلًا للهجرة إلى بريطانيا الذي ضاقت درعًا بهم.

خارج النص

في نظر هذا البعض، إنّ اسرائيل لم تقم بفضل هذا الوعَد، وينقل عن بن غوريون قوله: إنّ إسرائيل لم تقم بالوعود بل بحدّ السيف، في محاولة مبكّرة للتنكّر لفضل الوعد على قيام دولتهم، حيثُ يعتقد هذا البعض أنّ الدولة العبريّة كانت ضروريّةً لبريطانيا أكثرَ من اليهود أنفسهم، حتى يكون هناك حاجزٌ يمكّن بريطانيا من الدفاع عن قناة السويس؛ طريقها الأهمّ إلى درّة التاج البريطانيّ الهند، وأنّ الوعد ليس محبّةً باليهود بقدرِ ما هو ضمانٌ للمصالح الاستراتيجيّة للتاج البريطانيَ.

وحتّى قبلَ إعلان بلفور كانت نخبةٌ يهوديّةٌ تعارضُ إقامة وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين، وعندما عقد مؤتمرُ الاتّحاد الصهيونيّ الإنجليزيّ في أيار عام 1917، أرسل رسالةً إلى صحيفة التايمز بعنوان رؤية اليهود الإنجليز تضمّنت الهجوم على فكرة إقامة دولة يهوديّة منفصلة. وكان المؤتمرُ قد أشار في وثائقه إلى أنّ حكومةَ صاحبة الجلالة هي في النتيجةِ معاديةٌ للساميّة، ومن شأن دعمها للصهيونيّة أن تُوجدَ أرضيّةً للمشاعر غير الساميّة في كلّ أنحاء العالم، وأنّ اللجنةَ المشتركةَ المَنبثقةَ عن المؤتمر كانت ترى أنّ الهُويّةَ الدينيّةَ والهُويّةَ القوميّةَ مفهومان منفصلان بالكامل.

هل في هذا ما يفَسّرُ لماذا لا تحتفلُ إسرائيلُ بوعد بلفور ؟ ربّما!!

التناقضُ الأساسيُّ في النظامِ العالميّ المعاصر

مجدي عبد الهادي. باحثٌ متخصّصٌ في الاقتصادِ الكليّ والسياسيّ وعلمِ الاجتماعِ الاقتصاديّ/ مصر

ربّما لم يشهد العالمُ تحوّلاتٍ بالعمق والتعقيد الذي يشهدُهُ هذه الفترة، حيثُ تتداخلُ وجوهُ التقدّم مع التراجع، والفرص مع الأزمات، والتغيّرات النوعيّة الجديدة حقًا مع الممارسات القديمة في أوعيةٍ جديدة لا غير، ولعلّ هذا ما يعقد فهمَ تلك التحوّلات وتحليل المشكلات المرتبطة بها، التي تبدو مركبة ومتداخلة بشكلٍ يعزّ على التوصيف البسيط والتصنيف المباشر، فما بين تراكم هائل في الديون العالميّة، وتصاعد للتوترات التجاريّة واهتزاز لأوضاع عملة السيولة الدوليّة، وظهور أشكال جديدة غامضة من العملات غير الوطنيّة والأصول المالية الرقميّة... إلخ، تبدو التحوّلاتُ الاقتصاديّة والاجتماعيّة متشابكة، واتّجاهاتُ النظام الاقتصاديّ والسياسيّ الدوليّ غيرَ واضحة؛ ما يجعلنا نعود بالتناقضات الكثيرة المتراكبة لأشكالها الأوليّة الأكثر أساسيّة، كطريقٍ أسهلَ للفهم في ظلّ تلك الغابة من الظواهر، التي يصعبُ تناولُها في هذهِ العُجالة.

تناقضٌ تنطلقُ منهُ كلُّ الإشكالات!

لا يحملُ الصعودُ الصينيُّ تحوّلًا واحدًا في جعبته، بل تحوّلاتٍ عدّةً مجتمعةً ومتشابكةً تنطلقُ منْ تناقضٍ واحد، وهو ما يعقّد التحوّلَ التاريخيَّ الجاري، فهمًا على المستوى النظريّ، وإدارةً على المستوى العمليّ!

أمّا التناقضُ فهو ذلك الذي نراه فيما ما يمكنُ وصفُهُ "مجازًا" بالتناقض ما بين البنية التحتيّة والبنية الفوقيّة للاقتصاد العالميّ. فبينما أصبحت الصينُ تمثّلُ القوّةَ الاقتصاديّةَ الأولى عالميًا على مستوى الاقتصاد الحقيقيّ، بسيطرتها على ما يقربُ من ثُلث الصناعة العالميّة وحصة معتبرة من العلاقات التجاريّة، والتوغّل الاستثماريّ العيني..إلخ، لا تزال الولايات المتّحدة تمتلكُ مفاتيحَ الهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة العالميّة بسيطرتها على ثلاثيّة: (1) عملة السيولة الدوليّة (2) وقنوات توريد الطاقة ومنابع المواد الخام عالميًا (3) والمنظّمات الدوليّة المُوجّهة لحركة الأموال والتصنيفات الائتمانيّة والعقوبات الاقتصاديّة وغيرها.

إنّه التناقضُ التقليديُّ بين السلطة الاقتصاديّة، التي انتقلت للاعب صاعد متزايد القوّة، والسلطة السياسيّة التي لا يزالُ يحتكرُها لاعبٌ قديمٌ تضعضعت أساساتُهُ وخارت قواه، لكن على نطاق عالميٍّ هذه المرّة، وبتعقيد أكبرَ منْ أيّ حالةٍ سابقة بالتشابك والتداخل في المصالح بين أطراف التناقض أنفسهم! ينتجُ عن ذلك التناقض، ويرتبطُ به، التحوّل التاريخيّ في البنية السياسيّة والحضاريّة العالميّة، بتراجع الغرب إلى حجمه الطبيعيّ ما قبل الثورة الصناعيّة، بتعافي الصين وعودتها لحجمها السابق المكافئ لوزنها الديموغرافيّ قوّةً عالميّةً، لكن هذه المرة دون عُزلة "إمبراطوريّة السماء"، بل باشتباك وتوغّل شاملين في أرجاء المعمورة كافةً، وفي جميع مناحي الحياة، ليتأكّدَ قولُ العديد من الخبراء بأنّ وضعيّةَ سيادة الغرب ليست سوى حدث عابر في التاريخ العالميّ، حتّى وإن اعتُدناها عبرَ ثلاثة قرون مضت، ولا غرابة في أن يصف البعض نهضةَ الصين بأنّها ليست صعودًا بقدر ما هي استعادةٌ لوضعها الطبيعي عالميًا، فحتى أواخر القرن الثامن عشر كانت آسيا، وفي قلبها ومركزها الصين، تنتج نحو 80 % من الناتج العالمي.

وقد رتّب هذا التحوّل الكبير تناقضات في القيادة الدوليّة، وصراعًا بين الصاعد والهابط، بدأت تظهر معالمها في صراعات مكتومة حينًا وصريحة أحايين أخرى، وفي صعود تكتّلاتٍ عديدة بدأت في مناطحة الغرب، ومنافسته جزئيًا على الموارد والأسواق، أشهرها وأهمّها تكتّل دول "البريكس"، الذي تقوده الصين وروسيا.

مركزُ الصراع: الهروبُ من الدولار!

أمّا موضوعاتُ الصدام، فبعيدًا عن الصراعات الظاهرة من تجارة دوليّة وأسعار صرف وما شابه، فإنّ الصراعاتِ الحقيقيّةَ تتمحورُ حول أدوات القوّة في البنية الفوقيّة، وعلى رأسها دور الدولار بالخصوص، كعملة السيولة الدوليّة السائدة، التي لا تزال تعطي أميركا مزيّةً اقتصاديّةً شديدةَ الاستثنائيّة، فضلًا عن مكاسبها كأداة هيمنة سياسيّة وآليّة تفاوض خبيثةً مع دولِ العالم كافّةً تقريبًا، لا تتوانى أميركا عن الإفراط في استنزاف مزاياها، مركّزةً على مصالحها الضيّقة منها ولو على حساب العالم كلّه، ما تجلّت مظاهره الفجّة في جرعات التسيير الكمّي المتتالية، التي وصلت لذروتها مع أزمة كورونا، بدفقات تريليونيّة من النقود السهلة والدولارات الرخيصة، بدأ العالمُ كلّهُ يدفعُ ثمنها حاليًا، بإسهامها في موجات التضخّم المتصاعدة، التي توشكُ على تفجير أزمةٍ عالميّة، تتلظّى

العودة إلى الفهرس

جذوتها تحت الرماد بالفعل!
فقد وصلت معدّلاتُ التضخّم العالميّة فعليًّا لأعلى مستوياتها منذ الأزمة الماليّة العالميّة عامَ 2008م، وبلغت معها توقّعات متوسط أسعار المستهلك الأمريكيّ على أساس سنويٍّ نحو 5% (ما يُعدّ معدلاً مُرتفعًا بالمقاييس الأمريكيّة)؛ ما سيجبرُ الحكومةُ الأمريكيّةُ مهما ماطلت على رفع أسعار الفائدة؛ بما له من آثار سلبيّة عالميّة على اقتصادات الدول النّاشئة والعملاتُ الوطنيّة، فضلًا عن معدّلات التمويل، وهياكل الاستثمار واتجاهات المخاطر وتفضيلات المستثمرين..إلخ.
ويدعم المخاوف بشأن الأزمة، ما يمكن أن ترتّبه الفقاعةُ الحاليّةُ بأسواق المال الأمريكيّة، ومعها أسواقُ معظم دول المراكز الرأسماليّة؛ بسبب جَرعاتَ التحفيز المذكورة ذاتها وعوامل أخرى، فقد وصل مؤشرُ "مُضاعف ربحية شيلر" The Shiller PE Ratio، الذي طوّره البروفيسورُ روبرت شيلر، الذي توقّع فقاعةَ الدوت كوم أوائل الألفية، وحائز نوبل الاقتصاد 2013م، لمستوى 39.58 نقطة في شهر نوفمبر الجاري، مُتجاوزًا متوسطه لآخر ثلاثة عقود بما يقرب من 50٪، بل تجاوز مستواه إبان آخر أزمة ماليّة عالميّة عامَ 2008م، مُقتربًا بشكلٍ واضحٍ من أعلى مستوى له في تاريخه كلِّه عبرَ قرنٍ ونصف، بمقدار 44 نقطةً عامَ 1999م، إبان فقاعة الدوت كوم، وهى الفقاعةُ التي تؤكّدُها ملاحظةُ شركة "أبسلوت استراتيجي" للاستشارات بأنّ أكثرَ من خمسين سهمًا، تمثّل أكثرَ من عُشر أسهم مؤشر "ستاندرد أند بورز 500»، تتجاوز أسعارُها الحالية متوسّطات أسعارها للمئتي يومًا الأخيرة بأكثرَ من 40%؛ الأمرُ الذي لم يحدث سوى أربع مرّاتٍ فقط خلال ما يقرب من نصفَ قرنٍ؛ الأمرُ الذي لا يمكن أن يدوم طويلًا؛ فعاجلًا أو آجلًا سيصفّي السوق تلك الفقاعات السعرية، ويعود بها للمتوسط المذكور!
ومع كلّ هذا التأزّم، تعملُ أميركا يائسةً على احتواء الانفجار المتوقع، الذي سيصيبُ بشظاياه الجميع؛ الأمرُ الذي يزدادُ تعقيدًا باستخدام أميركا لآليّات تضرُّ بالجميع، بل وبها هى نفسُها في الأجل الطويل، وحتّى دون جدوى حقيقيّة على مستوى المعالجة الجذريّة، فمزيدًا من التسيير الكمّي وخفض الفوائد لتوفير النقود الرخيصة..إلخ من وسائلَ وسياسات اقتصاديّة "تنظيميّة" أو "تأشيريّة"، مما لا يمسّ ولا يغيّر بنيةَ ديناميّات عمل الاقتصاد الأمريكي نفسه على المستوى الهيكلي، هو شيءٌ لن يحلّ جوهرَ المشكلة، ولا يفعل سوى التأجيل المُكلف للأزمة!
لا عجبَ في التوقّعات باستمرار ارتفاع أسعار الذهب في الأجلين؛ المتوسّط والطويل، باعتباره الملاذ الآمنَ التاريخيَّ في ظلّ التدهوّر الحتميّ للدولار كعملة لم تعد آمنةً كمخزن قيمة مع السياساتُ غير المسؤولة للفيدراليّ الأمريكي؛ ولا عجبَ أيضًا في الاتّجاه المتزايد للبنوك المركزيّة في الدول الكبرى، وعلى رأسها الصين ذات الاحتياطيّ الدولاريّ الأضخم في العالم بأكثرَ من ثلاثة تريليونات دولار، لشراء الذهب والعقارات والأصول على مستوى العالم؛ كنوع من التحوّط ضدّ الانهيار القادم للدولار! بل إنّ دفعات الصعود الخرافيّ المشهودة مؤخّرًا في العملات الرقميّة الغامضة، التي لا يملكُ ولا يعرفُ أحدٌ أيَّ أساس اقتصاديٍّ واضح لها، يمثّلُ أحدَ وجوه تلك الإشكاليّة؛ حيث يسعى الجميعُ لخلق بدائلَ تصلحُ وسائط تبادل ومخازن قيمة مستقبليّة للدولار المُهدّد، ما فتح معه إمكانات جديدة لاقتصادات الجريمة الدوليّة وغيرها من أنشطة عابرة للحدود، كما قد يفتح البابَ مستقبلًا للتحرّر من سلطات البنوك المركزيّة المُسيّسة.

الدورةُ الخبيثةُ للصراع:

والغريبُ أنّ هذه الممارسات التحوّطيّةَ ضدَّ التدهوّر المُتوقّع للدولار، تسهمُ بذاتها في زيادة مهمّة أميركا في تأجيل الأزمة صعوبة، وتعجّل بتراجع الدولار، وتدهوّر وضعها العالمي؛ ما يزيد من الضغط عليها، خصوصًا مع تشبّثها الشديد بمزايا الموقع الدوليّ للدولار؛ ما يفاقمُ الصراعَ بينها وبين الصين وروسيا اللتين تسعيان تعزيزًا لتلك الممارسات التحوّطيّة، من خلال تكتلهما الشهير بريكس بالأخصّ، لتقليص دور الدولار في المعاملات الدوليّة، بزيادة اتفاقيّات المبادلات الثنائيّة المباشرة؛ بما ينقلُ المعركةَ لمدى أبعدَ ونطاق أوسع، من مجرّد إيجاد بدائل للدولار كمخزنٍ قيمة، إلى خلق بدائلَ له كوسيط تبادل، أي كعملة سيولة من الأساس؛ ما يمثّل مكمنَ الخطورة الحقيقيّة على احتفاظه بموقعه.
يزيد هذا الضغوطَ على أميركا، بحيث تزداد تشبّثًا بتفوّقها العسكريّ وهيمنتها السياسيّة، باعتبارها القاعدةَ الأخيرةَ لاستمرار موقع الدولار العالميّ؛ الأمرُ الذي يعزّز - أوّلًا - الضغوطَ على الاقتصاد الأمريكي، ويدفعُ لاستمرار السياسات الاستنزافيّة للدولار والاقتصاد العالميّ، ويرفعُ تكاليف استمرار الإمبراطوريّة عمومًا، بحسب النظريّة الشهيرة لبول كيندي، كما يزيدُ - ثانيًا - من التوتّر السياسيّ المكتوم بينها وبين الأقطاب العالميّة الصاعدة؛ ما قد يدفع لصراع تسلّح جديد، تبدو بوادرُهُ واضحةً في السياسة الروسيّة بالأخصّ، فضلًا عن تعزيزه للنزعات اليمينيّة والشعبويّة؛ سواءً داخل دول الخصوم أو داخل أميركا ذاتها.

الفرصةُ التاريخيُّة لملاح الأرض!

ورغمَ هذه المخاطر والضغوط والتوتّرات ما بينَ الأفيال العالميّة، التي ستطالُ برذاذها حتمًا بقيّةَ دول العالم، تظلّ أكثرَ جوانب الصورة إضاءة، هو ما يمكن لهذه التناقضات أن تفعلَهُ من تفكيك للتماسك الداخلي لمنظومة الهيمنة العالميّة، خصوصًا مع التوتّرات المتوقّعة بين الاتّحاد الأوروبيّ وأميركا نتيجةَ تفاقم تكلفة استمرار قيادة الأخيرة؛ ما يؤدّي بمجموعه لإضعاف نسبيٍّ لهيمنة المراكز الرأسماليّة القديمة على الأطراف الرأسماليّة (ذلك الإضعاف الذي يسمّيه استراتيجيو الغرب فوضى النظام الدولي!)، قبل أن تمتلكَ المراكز الصاعدة الجديدة التي تسعى لاحتلال مواقعها القوّة الكافية لامتلاك ذات الهيمنة؛ ما قد يوفّر مجالًا أوسعَ من حريّة الحركة، والمناورة واللعب على التناقضات؛ لتحقيق بعض المكاسب لتلك الدول الطرفية على صعيد علاقتها بالمراكز، وإن لم يكن بالضرورة على صعيد خدمة تنميتها وتحرّرها الكامل من الهيمنة الإمبرياليّة، حيث يتوقّفُ ذلك - أوّلًا وأخيرًا - على توازنات القوى المحليّة المسيطرة وانحيازاتها ومصالحها، التي لا يزال أغلبُها مرتهنًا ومرتبطًا بالمراكز الغربيّة؛ الأمريكيّة بالأخصّ ■

الاختبارُ الأوروبيّ بعدَ موجاتِ اللجوءِ المتوالية...!

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

يواجهُ الاتّحادُ الأوروبيُّ تحدّيات هيكليّةً وأمنيّةً وديمغرافيّةً عدّة؛ سواءً على مستوى المؤسّسات الأوروبيّة، أو إزاء دعوة البعض لإعادة النظر في تركيبة هذه المؤسّسات بغية إصلاحها ووضعها تحت نظام المساءلة من طرف البرلمانات الوطنيّة الأوروبيّة... وكما يبدو أنّ هناك مشكلةً ديمغرافيّةً إلى جانب المشكلة الاقتصاديّة الهيكليّة المتفاقمة في دول عدّة من الاتّحاد أفضت إلى ظهور تيار جديد يمكن توصيفهُ بإحياء العامل «القوميّ» أو الدعوة إلى أطر وطنيّة لا تنطوي بالضرورة على الخروج من الاتحاد الأوروبي أو تفككه، فهذا ليس مطروحًا، وإنما لإعطاء الأفضليّة للعامل الوطنيّ وتنظيم الشؤون الاقتصاديّة والأمنيّة وتعزيز دور الوكالة الأوروبيّة لحماية الحدود «فرونتكس».

46

العودة إلى الفهرس

المرونةُ الألمانيُّة موضعُ نقد

تسعى الوكالةُ الأوروبيّةُ لحمايةِ الحدود «فرونتكس» لتشديد إجراءاتها وصدّ التدفّق المحتمل من المهاجرين الجدد أو تخفيضه؛ استنادًا إلى تجاربها في مواجهة تدفّق ملايين اللاجئين السوريّين والعراقيّين والأفغان والأفارقة الذين شكّلوا غالبيةَ اللاجئين إلى أوروبا نهاية صيف 2015، عبر ما عُرف بـ «مسار البلقان» الذي أدّى إلى انهيار نظام «الهجرة الأوروبي» خصوصًا بعد تجميد «اتّفاق دبلن»؛ تمهيدًا للسماح بتدفّق اللاجئين إلى ألمانيا دونَ الأخذ في الاعتبار أنّ بلدَ الوصول الأوّل هوَ مقرّ طالبي اللجوء.

لا تزالُ السياسةُ الألمانيّةُ موضعَ نقد أوروبيٍّ مع المستشارة ميركل - المنتهية ولايتها - المتهمة بتوجّهاتها المنفتحة على المهاجرين التي خلقت ما سمّي «فوضى اللجوء» بالرغم من أنّ «الوكالة الدوليّة لحماية الحدود» رفعت من درجة تأهّبها، وعزّزت قوّاتها لحراسة حدود القارّة الأوروبيّة، غير أنّ العديد من الحقوقيّين والسياسيّين - يراقبون ما يحصلُ على المسار البريّ الممتدّ من طهران إلى مدن شرق تركيا - ينتابهم الذعرُ من خطر تكرار سيناريو عام 2015.

وفي هذا السياق، دعا المرشّحُ لتولّي منصب المستشارية الألمانيّة أرمين لاشيت إلى «اعتماد سياسة موحّدة في كلّ القارّة الأوروبيّة لوقف تدفّق طالبي اللجوء «.. وتوقع وزيرُ خارجيّة الاتّحاد الأوروبيّ جوزيف بوريل أنْ تشهدَ حدودُ القارّة العجوز تدفّقًا كبيرًا للاجئين من وسط آسيا، وشمال أفريقيا، ممّا أدّى لوجود معضلة سياسيّة وحقوقيّة أطلقت مواقفَ ترفضُ تقييدَ حركةً طالبان لحريّة مغادرة الراغبين من جهة، في حين تصرُّ على إبعاد اللاجئين عن حدود القارّة الأوروبيّة من جهة أخرى.

جدرانُ الصدّ الأوروبيّة والتركيّة

يرى المهتّمون بمتابعة مشكلة اللجوء بأنّ التعويل على قدرات الوكالة الأوروبيّة لحماية الحدود «فرونتكس» لصدّ طالبي اللجوء غيرُ مطمْئِن وسط اعتقاد الوكالة واستنادها إلى تقييمات أجرتها للمخاطر المحتملة بأنّ القارّة الأوروبيّة تواجهُ مصاعبَ عدّةً لمنع عمليّات التسلّل - عبر دولة ثالثة - حتّى مع تزايد عمليّات التدريبِ ورفع قيمة التمويل، ففي بحر إيجة مثلا، الذي يعدّ المسار التركي نحو الجزر والبرّ اليوناني، ترفع أوروبا بشكلٍ تصاعديٍّ درجةَ استنفار عمليّاتها عبر إرسال المزيد من التعزيزات العسكريّة، وتكثيف الدوريّات التي تشارك فيها معظم دول شمال ووسط أوروبا لتشكيل «جدار صدّ» مقابلَ السواحل الشرقيّة لتركيا، وتعزيز بناء الجدران، ووضع الأسلاك الإلكترونيّة على طول البرّ الأوروبيّ؛ بهدف تقليل الأضرار والأزمات التي يمكن أن تنتج

عن عبور أرتال من اللاجئين طرقًا سريعة.. وهو ما حصل سابقًا عبر دول البلقان وصولًا إلى المجر.

تتعالى هذه الأيام الأصواتُ المطالبةُ بضرورة فتح حوارٍ عميق ومثمرٍ مع تركيا؛ بهدف التعاون والتنسيق حول تقليل الأضرار، ومن بين السيناريوهات التي يناقشها الأوروبيّون خلف الكواليس مع تركيا ضرورة تعزيز أنقرة لإجراءاتها لمنع تسلّل المهاجرين عبرَ حدودها الشرقيّة مع إيران.. ويرى الباحثون في شؤون اللجوء والهجرة أنّ « بروكسل مضطرّة إلى إيجاد تسويات مع أنقرة، ومن ثَمَّ تجاوز الخلافات معها من أجل وضع تدفّق اللاجئين تحت رادار أوروبا، وتوحيد أساليب معالجة الأزمة التي تلوح في الأفق».

لكنّ المفاوضات مع تركيا تواجهُ معارضةً قويّةً من «اليسار الأوروبيّ»؛ الأمرُ الذي يقلّصُ فرصَ بروكسل من إيجاد وسائل أخرى للتعاطي مع احتمال إغراق القارّة بمئات الآلاف من الآسيويّين والأفارقة الفارّين من بلادهم.. ويتّهم أعضاء في البرلمان الأوروبيّ - محسوبون على اليسار - حركةَ طالبان بتعمّد استغلال ورقة اللاجئين، ويعدّون تسامحها مع حقّ المغادرة «يندرجُ في سياق ممارسة الضغط على بروكسل وواشنطن، وفي الوقت ذاته، التخلّص من معارضين محتملين لنظامها».

ويقدّر الأوروبيّون في حواراتهم الدائرة منذ أن سيطرت حركةُ طالبان على العاصمة كابول في وقتٍ سابق من شهر آب 2021، أنّ أزمةَ لجوء جديدة تلوحُ في الأفق، في وقت لم تنته فيه ذيول أزمة سابقة حصلت قبل «7 سنوات»، ويستند هؤلاء إلى استمرار تدفّق طوابير الآسيويّين والأفارقة إلى مطارات عواصمهم؛ بهدف المغادرة إلى دول أجنبيّة، وسعي مئات الآلاف الآخرين إلى شقّ طريقهم برًّا بأيّ وسيلة ممكنة، عبرَ دولة ثالثة، في مسار شهدَ تجاربَ نزوح سابقةً ويمتدُّ من وسط آسيا وأفريقيا إلى تركيا وصولًا إلى دول الاتّحاد الأوروبيّ، وتشيرُ جميعُ التقديرات لهيئات أوروبيّة معنيّة بشؤون اللجوء والهجرة إلى أنّ «القارّةَ العجوز» ستواجه احتمالَ تدفّق كبير إلى أراضيها بعد الانتهاء من عمليّة سحب القوّات الدوليّة التي غزت أفغانستان والعراق نهايةَ عام 2001، وبداية عام 2003، ويعترفُ عضو البرلمان الأوروبيّ

عن «يسار الوسط» الدانمركي مورتن بيترسن، بأنّ الاتّحادَ الأوروبيّ يواجهُ معضلةً في عدم وجود توافق بين أعضائه، مما شجّع الرئيس التركي أردوغان على استثمار هذه الخلافات لإرغام الاتّحاد على التفاوض معه، وعقد صفقاتٍ مربحةٍ لصالح تركيا.

أوروبا على مفترق طرق

هذه الجدليّةُ بين التماسك الوطنيّ، وخصوصًا على التوازن الديمغرافيّ، واندماج الأقليّات والإثنيّات الوافدة وعلاقات الاعتماد المتبادل على الوحدة مع التنوّع المؤسّساتي، وغيرها على الصعيد الأوروبي، تخلق نوعًا من التوتّر الذي ربّما يكون عاملًا خلّاقًا يدفعُ نحو إعادة صياغة العلاقات بين دول الاتّحاد الأوروبيّ وبين مؤسّساته أيضًا.

لا شكّ أنّ هناك فرصةً مواتيةً لإحياء التيّارات الشعبويّة المتطرّفة التي تأتي بمثابة ردة فعل على المخاوف الناشئة، سواءً أكانَت مخاوفُ من تدفّق المهاجرين «وصدام الجهالات»، أم مواجهة الفكر القوميّ العنصريّ المغذّي للتيّارات الشعبويّة المتطرّفة في أوروبا التي تقيم جدرانًا سيكولوجيّةً ضمنَ البيت الأوروبي، كما نشاهد أحيانًا ضمنَ المجتمعات الوطنيّة الأوربيّة.

تعيش أوروبا اليوم أزمةً متعدّدةَ الأوجه ومترابطةَ الأطراف، والشيء الأساسي أنّ هناك دعوةً مستندةً إلى قناعاتٍ راسخة بضرورة إعادة ترتيب البيتِ الأوروبيِّ بشكلٍ هيكليٍّ عميق.. فانسحابُ بريطانيا من «البريكست» يمثل خصوصيّة «أنكلوسكسونية»؛ لأنّ بريطانيا لم تكن يومًا بعلاقاتها ومصالحها وقيمها أوروبيّة، وإنّما كانت على الدوام أطلسيّة، في حين أنّ تهديدات أطراف أخرى بالانسحاب هي من باب «البروباغندا الشعبويّة» ولا تؤدّي إلى حالة انسحاب، غير أنّها تعدّ جرس إنذار لإعادة صياغة العلاقات ضمن البيت الأوروبي الواحد، أمّا الرئيس الفرنسي ماكرون، وضمن الدور التقليدي «الديغولي - الميتراني» لفرنسا؛ فيطرح من جديد إحياء «القاطرة الفرنسيّة - الألمانيّة» التي أدّت على الدوام دورًا أساسيًّا في مسيرة الاتّحاد الأوروبيّ، وفي دفع تطوّره ودوره سواءً على صعيد البناء الداخلي، أم على المستوى العالمي.

خلاصةُ الأمر:

تتّسمُ حالةُ الاتّحاد الأوروبيّ بكثير من الرخاوة، حيث تعيشُ أوروبا إشكاليّة الصدام بين الانسجام والاندماج اللذين تدفعُ إليهما مساراتُ العولمة الإنسانيّةَ، وبين مقاومة المنحى الشعبويّ العنصريّ لهذا الاندماج، الذي ربّما يؤدّي إلى تفكّك الاتّحاد وإقامة جدرانٍ بين دوله ومجتمعاته.. إنّها إشكاليّةٌ شديدةُ التعقيد، لكنّها حاملةٌ لاحتمالاتِ حدوث تطوّراتٍ إيجابيّةٍ نحو تناغم بينَ تيّاراتَ العولمةِ الإنسانيّة من جهة، واحترام الخصوصيّات الوطنيّة من جهة أخرى، أو نحو مزيدٍ من الهشاشة والانحسار الأوروبيّ؛ فأوروبا اليوم على مفترق طرقٍ تؤشّرُ لهُ تسارعُ التحوّلات الإقليميّةَ والدوليّة.. على الرغم من التحدّيات الهائلة والمتنوعة للنظام العالميّ وفي المقدمةِ منهُ بروكسل وواشنطن ■

الانتخاباتُ المحليّةُ الفنزويليّةُ:
الكتلةُ المقاطعةُ وبراغماتيّةُ الاشتراكيّين

إسحق أبو الوليد. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ فنزويلا

أُجريت الانتخاباتُ المحليّةُ في الواحد والعشرين من شهر تشرين الثاني الماضي، لانتخاب مجالس 23 ولاية برؤسائها؛ ومجالس 335 بلديّة برؤسائها كذلك، بالإضافة إلى مجلس بلديّة العاصمة كاراكاس برئيسها.

وقد تمّت هذه الانتخاباتُ في جوٍّ من الانفراج الاجتماعيّ والسياسيّ، وانخفاض حدّة الأزمة الاقتصاديّة التي ما زال سوطُها يجلدُ الفقراءَ وأصحابَ الدخل المحدود. هذه الانتخاباتُ مُهِّدَ لها بعناية، حيثُ سبقَها حوارٌ بينَ كلّ أطراف المعارضة؛ الداخليّة والخارجيّة، والحكومة الشرعيّة في أوسلو والمكسيك وكاراكاس، وأسهمَ هذا الحوارُ في ضمان المشاركة في الانتخابات لكلّ المكوّنات السياسيّة الفنزويليّة؛ اليساريّة واليمينيّة، ووفّر "الشروطَ المطلوبة" لمشاركة مراقبين دوليّين، قَدموا من الأمم المتّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ ودول الألبا ومعهد كارتر الأمريكي، وحضر ممثّلون عن أحزاب سياسيّة ومؤسّسات اجتماعيّة من دول مختلفة، مما أضفى عليها صفة "الشرعيّة" الدوليّة، التي دعمت - بلا شكّ - شريعتَها الأصليّةَ القانونيّةَ والدستوريّةَ والوطنيّة. الحوارُ، رغمَ التناقضات والتباينات بين أطرافه، تمركزَ على محاولة حلّ مسألة الصراع على السلطة بين من يريدُ الحفاظَ عليها (الاشتراكي الموحّد) ومن يريد الوصولَ إليها (أحزاب المعارضة)؛ بالوسائل "السلميّة ونبذ العنف" وتوفير المناخ المناسب لتحقيق هذه الغاية، وجاءت التصريحاتُ التي صدرت من كلّ أطراف المعارضة "المعتدلة" والمتطرّفة؛ لتؤكّدَ وتتماشى مع هذا التوجّه. رغمَ هذا، ورغمَ الأجواء الإيجابيّة التي رافقت العمليّةُ الانتخابيّةُ منذ بدايتها، لم يستطع الحزبُ الاشتراكيّ الموحّد الحاكم من الحفاظ على كتلته الانتخابيّة (5,9 مليون) التي منحته أصواتها في انتخابات 2017، رغمَ حدّة الأزمة والعنف اليمينيّ الفاشيّ، حيث كان العزوفُ عن المشاركة في الانتخابات الحاليّة لكتلة شعبيّة وازنة (59٪ تقريبا، أي أكثر من 13 مليون من الذين يحقّ لهم الاقتراع)؛ لافتًا ومقلقًا، فقد شارك في الانتخابات السابقة التي جرت عام 2017، رغمَ التوتّر والتشكيك والصدامات العنيفة التي مارستها المعارضةُ بتوجيه ودعم من الإدارة الأميركيّة، أكثرُ من 11 مليونً ناخب، مقابل 8,2 مليون شاركوا في انتخابات الشهر الماضي، كان نصيبُ الاشتراكي الموحّد 3,7 مليون صوت، رغم ذلك، فاز بأغلب المقاعد، وذلك يعود إلى تعدّد مرشّحي اليمين في الولاية الواحدة؛ ما شتّت أصوات الناخبين، وقلّل فرص فوزهم. هذه الكتلةُ الشعبيّة الوازنةُ والمهمّةُ التي تتكوّن من شرائحَ طبقيّة واجتماعيّة متباينة، التي عزفت أو امتنعت عن المُشاركة في الانتخابات بسبب اكتوائها بنار الأزمة الاقتصاديّة، لم تعبّر جماهيرُها - فقط - عن غضبها واحتجاجها وعدم الرضا وعدم الثقة بسياسات المشاركين وبرامجهم في هذه الانتخابات، بل أصبحت تشكّلُ - موضوعيًّا - قوّةً محتملةً "مادّةً أوليّة" إذا ما فعلت، وتمّ استقطابُ أقسامها الأكثر حيويّةً، وإذا ما تمّ دمجُها في الحياة السياسيّة؛ تُقلبُ موازينُ القوى السياسيّة والانتخابيّة استراتيجيًّا؛ لأنّ شرائحَ مهمّةً منها برجوازيّةٌ صغيرةٌ تهمُّها مصالحُها الطبقيّة، ومستوى

العودة إلى الفهرس

المعيشة وأسلوبها، مما يجعلها أقربَ لأيديولوجيّةِ اليمين وبرامجه، وهذا تدركهُ - جيّدًا - الأحزابُ والقوى اليمينيّة، التي ستعملُ بكلِّ إمكانيّاتها على "الاستثمار" فيها؛ لاستمالتها والسيطرة عليها؛ لكي تقف إلى جانبها في جولاتها القادمة، وخاصّة إذا ما قرّرت قياداتُها اللجوءَ إلى الاستفتاء على الرئيس نيكولاس مادورو، بما يتماشى والدستورَ الذي يسمحُ بذلك، عندما يكملُ الرئيسُ نصفَ الفترة الزمنيّة الرئاسيّة المحدّدة بستِّ سنوات، التي تصادف في أكتوبر 2022.

في واقع كهذا، يزدادُ قلقُ الحزب الاشتراكيّ الموحّد الحاكم؛ بسبب فشلهِ في هذه الانتخابات، من استمالة أقسامَ وشرائحَ من هذه الكتلة وكسبها إلى جانبه، خاصّةً التي انتمت في الماضي إلى معسكر الثورة البوليفارية أو أيّدته، وبسبب عدم يقينه من استطاعته تحقيقَ ذلك في المستقبل.

نتائجُ الانتخابات: ردودُ الفعل والتوقّعات

فاز الحزبُ الاشتراكيّ في 19 ولايةً من أصل 23 ولاية، والمعارضةُ في 4 ولايات، بالإضافة إلى 205 بلديّات للحزب الاشتراكيّ، من أصل 335 على الصعيد الوطنيّ، هذه النتيجةُ من الناحية العدديّة تعدّ من أفضل النتائج التي يحققّها الاشتراكيّ، رغمَ أنّه حصل على أصوات أقلّ من أصوات المعارضة، فقد حصل على ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف (3,7 مليون) فقط، من أصل (8,120 مليون) من الذين أدلوا بأصواتهم. لقد وصف الرئيسُ مادورو هذه النتيجةَ بـ"الانتصار الكاسح". وطالبَ "الذينَ شاركوا في العملية الانتخابية كافةً باحترام قرار الشعب وإرادته"، قياداتُ المعارضة عبّرت أيضًا عن تقبّلها وارتياحها للنتيجة؛ بسبب تفوّقها بعددِ الأصوات على الحزب الاشتراكيّ وحلفائه، حيث حصلت القوائمُ المعارضة والمناهضةُ للحزب الاشتراكيّ على 4,42 ملايين صوت.

إنريكي رادونسكي المرشّح اليميني السابق للرئاسة، صرّح أنّ "النتيجة الحاليّة تعدّ أفضلَ نتيجة تحقّقها المعارضةُ منذ 17 عامًا" وفي السياق ذاته صرّح مسؤولُ المعارضة المتطرّفة في الخارج، رجل أمريكا، هوان غوايدو، أنّ "النتيجةَ إيجابيّةٌ رغمَ أنّها لم تعكس الرغبةَ الشعبيّة"، وأضاف أنّه "يفكّر جديًّا في إمكانيّة اللجوء لإجراء استفتاء على الديكتاتور (الرئيس) مادورو؛ لأنّ النجاح سيكون حليفَ المعارضة في أي انتخابات قادمة".

أما المراقبون الدوليّون، فقد أجمعوا من جهة على "أنّ الانتخابات جرت في جوٍّ هادئٍ وسلميّ" ولكن بعضهم - كوفد الاتّحاد الأوروبيّ، وآخرين ينتمونَ لما يسمى بالمجتمع المدني - وجّهوا نقدًا سافرًا للحكومة؛ لأنّ وسائل الإعلام الرسميّة "لم تكن متوازنةً في إعلاناتها الانتخابيّة، وعملت بشكل متحيّز لصالح الحزب الحاكم". أما وزيرُ الخارجيّة الأمريكيّة، فقد صرّح بعد صدور النتائج الانتخابيّة بأنّ "إدارة بايدن تؤيّد الحوار بين المعارضة والحكومة في فنزويلا"، وأضاف أنّ الانتخابات جرت في جوٍّ "غير مهيّإٍ وغير ديموقراطيٍّ، لذا لم تعكسَ الإرادةَ الحقيقيّة للشعب الفنزويلي"رغمَ هذا الموقف، وفي خطوة لافتة جدّدت الإدارةُ الأمريكيّةُ في اليوم التالي الذي جرت فيه الانتخاباتُ تراخيصَ أربع شركات نفطيّة أمريكيّة، وعلى رأسها شركةُ "شيفرون" تكساكو العملاقة، لاستمرار العمل في المجال النفطيّ الفنزويلي، رغمَ الحصار والعقوبات التي تفرضها الإدارةُ الأمريكيّةُ على فنزويلا. الحكومةُ الفنزويليّةُ من جهتها، نظرت إيجابًا لهذه الخطوة، ولكنْ عدّتها "مخيّبةً للآمال"؛ لأنّ المطلوبَ "رفعُ الحصار، وإنهاءُ العقوبات" وليس تخفيفها أو التكيّفَ معها. وأدانَ الرئيسُ مادورو التصريحاتِ كافّةً، التي شكّكت "بديموقراطيّة الانتخابات، أو التي اتّهمت الحكومة باستعمالها لإمكانيّات الدولة، ووسائلها لصالح الحزب الحاكم" وخاصّةً تلك التي صدرت عن رئيسة وفد المراقبين من الاتّحاد الأوروبيّ، وعن الإدارة الأمريكيّة وعن الحكومة البريطانيّة وبعض المراقبين الذين ينتمون لما يسمّى "بالمجتمع المدنيّ".

المعسكرُ المعادي وأصلُ الهجوم على الحكومة والمجلس الانتخابي في فنزويلا، بهدف ممارسة مزيد من الابتزاز والضغوطات على الحكومة الفنزويلية، في إطار استراتيجيّة واضحة معاديّة هدفُها حرفُ الحكومة الفنزويليّة عن استراتيجيّتها الثوريّة، ولكي تتخلّى عن "برنامج بناء الاشتراكيّة" وفكّ تحالفاتها مع خصوم الولايات المتّحدة وأعدائها. هذا، لم يعق الحزب الشيوعيّ الفنزويلي، المكوّن التاريخيّ لعمليّة التغيير الثوريّة في البلاد، الذي دعم شروط الرئيس هوغو شافيز وتحالف معه منذ بدايات الثورة البوليفاريّة، والمعادي بطبيعته للإمبرياليّة والنظام الرأسمالي، من وإدانة الممارسات "غير الديموقراطيّة" ضدّه من "بعض المتنفّذين" في الحكومة ومن المجلس الانتخابيّ، هذه الإداناتُ جاءت على لسان أمينه العام، النائب في الجمعيّة الوطنيّة، أوسكار فيغيرا، الذي عقد مؤتمرًا صحفيًّا بعد الإعلان عن النتائج، أدانَ خلالَهُ "محاولات التهميش للحزب، وحجب دعاياته الانتخابيّة في الوسائل الإعلاميّة العامة والخاصة، وعدم السماح لمرشّحيه في 16 ولاية من التسجيل، وادّعاء المجلس الانتخابيّ بأنّهم انسحبوا من القوائم طوعًا"، هذا الموقفُ يأتي منسجمًا مع سياسات الحزب الشيوعيّ وبرامجه واستراتيجيّته، الذي ينتقد "السياسات النيوليبراليّة لحكومة الرئيس مادورو التي هدفها حلّ الأزمة الاقتصاديّة على حساب رغيف خبز الفقراء والطبقة العاملة، وزيادة أرباح الرأسمال وخاصّة الرأسمال البنكي"، وبسبب الخلاف على السياسة الاقتصاديّة وعدم استطاعة الحزب الشيوعيّ الاتفاق مع حكومة الرئيس مادورو على اتفاق في هذا المجال؛ خرج الحزبُ من القطبِ الوطنيّ الكبير، وشكّل مع قوًى يساريّة وديموقراطيّة "البديلَ الثوريّ الشعبيّ"، ممّا عرّضه إلى هجوم شرس ولاذع من قبل الرئيس مادورو، الذي وصفَ الحزبَ الشيوعيّ "بالانقساميّ وعميلِ الإمبرياليّة".

إنّ الأزمةَ الاقتصاديّةَ التي عصفت بالبلاد منذ سنوات، هي أزمةُ النظام الرأسماليّ وأزمةُ السوق الرأسماليّة؛ هذه "السوق" تعملُ على تجديد نفسها، ولكن على حساب الإنجازات التي تحقّقت في عهد الرئيس الراحل شافيز. وعجلاتُ النموّ والخروج من الأزمة آخذةٌ بالدوران البطيء بما يتناسبُ والوفاق الطبقيّ لشرائح البرجوازيّة القديمة والجديدة، التي يمكن أن تؤدّي إلى "هدنة" سياسيّة تكبحُ جماحَ المعارضة في اللجوء إلى الاستفتاء؛ للإطاحة بالرئيس مادورو، وخاصّة أنّ جناح هوان غوايدو داخل المعارضة آخذٌ بالأفول، والرئيس مادورو يجنحُ بشكل متسارع نحو البراغماتيّة السياسيّة على حساب المبادئ الثوريّة■

العولمةُ الإمبرياليّةُ تقوّضُ سلطةَ الدولةِ القوميّة وتدمّرُها في العالمِ الثالث

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

لقد تركت العولمةُ آثارَها الخطيرةَ على مختلف مناحي الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وخاصّةً على دورِ الدولةِ في العالم الرأسماليّ، وعلى دور الدولة في العالم الثالث التي سبقَ وأن قاومتْ دورَ مؤسّسات العولمة في مرحلة الحرب الباردة في إطار التزامها بالنهج الاشتراكي، مع ضرورة الإشارة هنا، إلى أنّ حجمَ التأثير الخطير على دورِ الدولةِ في العالم الثالث يتجاوز بكثير حجمَ الأخطارِ على الدولِ الرأسماليّة.

لقد فقدت الدولةُ القوميّةُ - التي انطلقت منها الشركاتُ العابرةُ للقوميّات - في ظلّ العولمة جزءًا كبيرًا من سيادتها واستقلاليّة قرارها، بحكم انفلاتِ سلطة الضبطِ الاقتصاديّ من الدولة الوطنيّةِ، وانتقاله إلى الشركات والتكتّلات الاقتصاديّة.

العولمةُ تقوّض سلطةَ الدولة القوميّة في الدولِ الرأسماليّة

وفي مرحلة العولمةِ الممتدّة منذُ سبعينات القرن الماضي، وحتّى اللحظة الراهنة، التي تمكّنت فيها المنشأةُ العابرةُ القوميّات في ظلّ العولمة، من الخروج عن نطاق الحدود الجغرافيّة للدولة، لم تكتفِ بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتملّص مما يمكنُ أن يفرضَ عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها، فإذا بها تقتنع بدور «مدبرة المنزل» house keeper»» (1). وهذا الانفلاتُ يشكّلُ جوهرَ العولمة الاقتصاديّة، التي تفترضُ أنّ العالمَ أصبح وحدةً اقتصاديّةً واحدةً تحرّكُهُ قوى السوق، غيرُ المحكومة بحدود الدولة الوطنيّة، بل بمجموعة من المؤسّساتَ الماليّة والتجاريّة والصّناعات العابرة للجنسيّات. فالأسواقُ التجاريّةُ والماليّةُ العالميّةُ لم تعد موحّدةً فحسب، بل غدت خارجةً عن تحكّم كلّ دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى (2).

كما أنّ النظام الاقتصاديّ منذ تسعينات القرن الماضي، باتت تحكمُهُ أسسٌ عالميّةٌ مشتركة، وتديرُهُ مؤسّساتٌ وشركاتٌ عالميّةٌ ذاتُ تأثير على الاقتصاديّات المحليّة، ما يعني أنّ الدولةَ لم تعد الفاعلَ والمحدّدَ الرئيسيَّ للنشاط الاقتصاديّ والتجاريّ على الصعيد العالمي، وأنّه أصبحَ للفاعلين الاقتصاديّين الجدد دورٌ محوريٌّ في مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالميّة (3). فالشركاتُ المتعدّدةُ الجنسيّات، تملكُ جنسيّةَ دولة معيّنة، وتتّبعها فروعُ باقي الدول وتمارسُ أنشطةً إنتاجيّةً عالميّة، لكنّ مركزَ قراراتها موحّدٌ، حيثُ تؤدّي هذه الشركاتُ أدوارًا سياسيّةً خطيرةً، وتفرضُ وجهةَ نظرها على الدول الضعيفة وحتى على القويّة أحيانًا، عبرَ آليّات الضغط التي تملكها، والمثال الأكثرَ رمزيّة، ما قامت به الشركةُ الأمريكيّة «I.T.T» التي أدّت دورًا مهمًّا في الانقلاب العسكريّ في السلفادور الذي أطاح بالرئيس المنتخب سلفادور أليندي.

العولمةُ تدمّر سلطةَ الدولة وسيادتها في العالم الثالث

بدأت العولمة بالانقلاب على دور الدولة في العالم الثالث، في أواخر ستينات القرن العشرين وأوائل سبعيناته، مع تبلور التيار النيوليبرالي وبزوغ نجم الشركاتَ المتعدّيةِ الجنسيّة، وتبلورَ دور جديدٍ لصندوق النقد والبنك الدوليّين، حيثُ بات على الدولة القويّة في العالم الثالث، أن ترخيَ قبضتَها بالتدريج على الاقتصاد والمجتمع، تحقيقًا لمصالح هذه الشركات، ونزولًا عند اشتراطات صندوق النقد والبنك الدوليّين ومنظّمة التجارة العالميّة ومبادئها. فالأسوارُ الجمركيّةُ بدأت العديدُ من هذه الدول بهدمها، وبدأت بإلغاء نظام التخطيط المركزيّ والتخلّي عن الاشتراكيّة، ناهيك عن التخلّي عن نهج إعادة توزيع الدخل، وما يعطيه من دعمٍ للسلعِ الضروريّة، وذلك بذريعة أنّ

العودة إلى الفهرس

هذا النهجَ يتعارضُ مع اعتبارات الكفاءة ومضرٌّ بالتنمية، وقد زاد هذا الاتجاهُ تسارعًا مع سقوط الكتلة الشرقيّة «منظومة الدول الاشتراكيّة» وانتهاء الحرب الباردة، فأصبح لزامًا على هذه الدول أن تنفّذ بنفسها تعليمات المؤسّسات الدوليّة، كالبنك الدوليّ والصندوق ومنظّمة التجارة العالميّة وغيرها، مثل تسريح الجيوش وتخفيض الإنفاق عليها، وأن تقومَ هذه الدول بإقناع مواطنيها بتفاهة دورها وعدم الحاجة إليه، وأن تتخلّى عن مهامها الواحدة تلو الأخرى للشركاتَ المتعدّيّة الجنسيّة العملاقة، أو للمؤسّسات الدوليّة التي تنطقُ باسمها وتعملُ لحسابها. ومن ثَمَّ بتنا أمامَ صورة كاريكاتوريّة كوميديّة للدولة، دولةٌ لها المظاهرُ الخارجيّةُ الشكليّةُ للدولة ذات السيادة، دولة تقوم بوظيفة «الإجلاء والتسليم»، أي سحب يدها من كلّ ما تضع يدها فيه من قبل، وتسليمه للأجانب مع القيام بالترويج لهذه الوظيفة، والزعم أنّها تحقق المصلحة العامّة: مصلحة الأمّة، بما في ذلك مصلحةُ الفقراء أيضًا...! فهي مثلًا - وتنفيذاً لتعليمات المؤسّسات الدوليّة - تبيعُ الشركاتَ والمشروعات القويّة والرابحة التابعة للدولة، التي تأسّست في عهد الدولة القويّة، تبيعها للشركات الدوليّة العملاقة، وتسمّي هذا خصخصة أو تخصيصية، كما أنّها تقوم بسحب الدعم المقدّم للفقراء، وتسمّيه تثبيتًا اقتصاديًّا!! وتفتحُ البابَ أمامَ السلع المستوردة لتحلّ محلّ المنتجات الوطنيّة، وتسمّي ذلك تكيّفًا هيكليًّا!! وهذه المهمّات تحتاجُ إلى دولة من نوعٍ خاصٍّ «دولة رخوة» فهي دولةٌ تفكّكُ ولا تبني، بل تتركُ مهامَ البناء لغيرها، وهي تسلّم أهلَها للأجنبيِ ليفعلَ بهم ما يشاء، وكلّ هذا يتطلّب سماتِ «الدولة الرخوة»، وهو اسمٌ استخدمه غنار ميردال (Gunnar Myrdal) في أواخر ستينات القرن العشرين، للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد، ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة، وهذه السماتُ باتت أكثرَ تحقّقًا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين عن العقود السابقة (4).

ما يجبُ الإشارةُ إليه «أن هنالك العديد من الدول لا تنطبق عليها مواصفات الدولة «الرخوة» ونخصّ بالذكر هنا سوريّة، التي لم ترتهن للعولمة وأدواتها، ومصر في عهد عبد الناصر، والجزائر في مرحلة أبو مدين، والعديد من دول أمريكا اللاتينيّة التي تمرّدت على النهج النيوليبرالي ومؤسّسات العولمة، وأرست نهجًا خاصًّا بها ألا وهو النهجُ الوطنيُّ المستقلُّ الذي يجمعُ بين الوطنيّة البوليفاريّة والاشتراكيّة الجديدة. لقد ابتدعت الليبراليّة الجديدة مختلف الأساليب لنهب دول العالم الثالثَ منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وحتى اللحظة الراهنة من خلال أدوات العولمة الرئيسيّة وهي البنكُ الدوليُّ وصندوقُ النقد الدوليّ ومنظّمة التجارة العالميّة والشركات المتعديّة الجنسيّة، التي استندت في مبادئها إلى وثيقتين رئيسيتين هما (تفاهم واشنطن) (وتقرير ليبرسون) اللذان أكدا على إلغاء الحماية، ووقف سياسة الدعم للسلع الأساسيّة، وعلى سياسة الخصخصة، وبيع القطاع العام، وعلى برامج التكيّف الهيكليّ، والتثبيت كشرط لعمليات الإقراض، وعلى منح كلّ التسهيلات للشركات الأجنبيّة ومعاملتها، كمثل الشركات الوطنيّة، وإلى اعتماد سياسةٍ ضريبيّةٍ لصالح الأغنياء.. الخ.

وفي ضوءِ السياسات والشروط المحدّدة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليّين من جهة، ومنظّمة التجارة العالميّة والشركات المتعدّدة الجنسيّة من جهةٍ أخرى، أصبحت

السياسةُ الاقتصاديّةُ للدول المستقلّة، ولأوّل مرّة في التاريخ الاقتصاديّ للأمم، شأنًا دوليًّا ومعولمًا، وليس عملًا من أعمال السيادة الوطنيّة أو القوميّة الخالصة.

انعكاساتُ العولمة الخطيرة على دول العالم الثالث

لقد ترتّب على الامتثال لبرامج وتعليمات هذه المؤسّسات النيوليبرالية ما يلي: تبعيّة معظم دول العالم الثالث لدول المركز الإمبرياليّ وفقدانها السيادة الوطنيّة، وتحوّلها إلى مجرّد كيانات وظيفيّة بمهمّات أمنية خدمةً للشركاتُ المتعدّيّة الجنسيّة، ارتفاع نسبة البطالة في دول العالم الثالث مع انخفاض عوائد العمل، ازدياد معدلات الفقر، ازدياد الفوارق الطبقية وذوبان الطبقة الوسطى، تفاقم التبعيّة الغذائيّة وتفاقم ظروف البيئة تفاقمًا خطيرًا على الصعيد العالميّ، تدهوّر النظم الصحيّة والتعليميّة، تفكّك نظم إنتاجيّة في العديد من البلدان/ استمرار تضخّم عبء الديون الخارجيّة، التي بلغت في مطلع القرن الواحد والعشرين في أفريقيا وحدَها (36) مليار دولار، وفي الوطن العربيّ نحو (370) مليار دولار.. الخ (5).

يضاف إلى ذلك أن هناك جملةً من الآثار الاجتماعيّة المترتّبة على تطبيق وصايا صندوق النقد الدوليّ منها:

أ- تؤدّي سياساتُ التقشّف المالي التي يطالب بها الصندوق إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعب، خصوصًا تلكً الفقيرةً أو الثابتة الدخل (أصحاب الأجور والرواتب المنخفضة) إلى حرمان الكثير من فرص التعلّم والتدريب.

ب- إنّ سياساتِ رفع الدعم عن قطاعات كاملة وبيع جزءٍ كبير منها للقطاعً الخاصً، ترهن حياة الفقير إلى الأبد بأيدي القطاع الخاص غيرِ الكفء في البلدان النامية.

ج- تؤدّي سياساتُ التحرير للتجارة الخارجيّة ورفع القيود، إلى تقسيم الشعب في الدول المدينة إلى قسمين؛ الأوّل مهتمّ برفاهيّة تطغى عليها صفة الاستهلاكيّةِ لانتمائه إلى مجتمعات خارجيّة، وآخر واقعٍ في مصيدة الجوع.

د- تؤدّي سياساتُ تخفيض العملة إلى تخفيض قيمة دينارَ الفقراء وزيادة سعرَ الدولارِ للأغنياء.

لقد تركت العولمةُ بأدواتها وآليّاتها المختلفة، وبخاصة الشركاتِ المتعديّة الجنسيّة أثارًا تدميريّةً كبيرةً على دور الدولة وسيادتها، بحيث باتت الدولةُ مجرّدُ خادمٍ لهذه الشركات.

وإذا كان للتحوّلات التي صاحبت العولمة ونفوذ أدواتها، ولا سيّما الشركات المتعدّدة الجنسيّة، لا تشكّل تهديدًا كبيرًا لرفاء الشعوب في البلدان المتقدّمة؛ نظرًا لمستوى تطوّرها الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ، ونظرًا لقوّة مؤسّساتِ المجتمع المدنيّ التي تملكُ قدراتَ ماديّةً وبشريّةً وتنظيميّةً لملءِ الفراغ الذي يتركُهُ انسحابُ الدولة.

فإنّ تأثيرَ هذه التحوّلات، سيكونُ خطيرًا جدًا على الدول النامية... فهذه التحوّلاتُ العولميّةُ ألحقت أكبرَ الضرر بمجتمعات الدول النامية، فهي أكبرُ ضحايا العولمة؛ لأنّ دول العالم الثالث في معظمها هي الأكثرُ تأثّرًا بهذه التحوّلات؛ نظرًا لاعتبارات عديدةَ أبرزُها: ضعفُ جهاز الدولة وهشاشتُه، وعدم رسوخ مؤسّساتها في العديد من الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مع تناقص قدرة الدولة على التصدّي لها وتآكلها، ناهيك عن تدني القدرات التكنولوجيّة للعديد من هذه الدول، وضعف إمكانات أطر التعاون الإقليميّ في ما بينها (6).

لقد أصبحت حكوماتُ الدول النامية - التي باتت توفّر البيئةَ الملائمةَ للشركات العابرة القوميّة لتمكينها من العمل بحُرّيّة وبلا قيود - تتعرّض لضغط مضاعف: فمن ناحية هي مطالبةٌ مثلُ الحكومات في الدول المتقدّمة بأنّ تقومَ بوظيفة «تدبير المنزل»، وفقَ ما تُمليه إرادةُ «عابراتَ القوميّات» وما يخدمُها من مؤسّسات دوليّة، ومن ناحية أخرى، فإنّها لا تعدّ شريكًا في الاستفادة من العابرات؛ لأنّ هذه الاستفادةَ مقصورةٌ على الدول المتقدّمة التي تقع فيها مراكزُ هذهِ العابرات (7).

مصادر

1- د. محمد محمود الإمام، بحث بعنوان: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في إطار ندوة منشورة في كتاب «العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير د. عبد الباسط عبد المعطي، مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، الناشر: مكتبة المدبولي، القاهرة، 1999، ص88.

2-سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير، الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 121، نقلاً عن INGOMAR HAUCHLER AND PAUL M.KENNEDY, GLOBAL TRENDS, THE WORLD OF ALMANAC WORLD, NEW YORK: CONTINUUM, 1998, PP.201- 271.

3-سعيد صديقي، مصدر سابق، ص 121- 122، نقلاً عن عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، السنة 28، العدد 2 (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص 67.

4-جلال أمين، بحث بعنوان: «العولمة والدولة»، في إطار كتاب لمجموعة من المؤلفين بعنوان «العرب والعولمة»، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م، ص 161- 162.

5- سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة 1997، ص 95.

6-حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)، مجلة عالم الفكر، السنة 28 العدد 2 تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص195.

7- د. محمد محمود الإمام، بحث بعنوان: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في إطار ندوة منشورة في كتاب «العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي»، تحرير د. عبد الباسط عبد المعطي، مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، الناشر: مكتبة المدبولي، القاهرة، 1999، ص 88- 89.

الوعيُ أوَّلا

«ليس يتبدّلُ ما في الأعيان ما لم يتبدّل ما في الأذهان».. يمكن الاستنادُ إلى هذه العبارة للمفكّر الراحل جورج طرابيشي، في تبيان الأهميّة الجوهريّة لمَشروعه الفكريّ الذي لم يتوانَ خلالَهُ على نقد أوجه القصور في الثقافة العربيّة، وتحليل الخطابات، والبُنى الفكريّة والثقافيّة للمثقّفينَ العرب، منذ عصر النهضة، وحتى الثقافة المعاصرة، وهي مشكلاتٌ لم تتبدّل أو تتراجع، لكنّها ربّما تضاعفت بشكل ما – كما تذهب الكاتبة حنان عقيل – فهذه التمزّقاتُ التي عانت منها الثقافةُ العربيّة – وما تزال ترزح تحت وطأتها – كانت سببًا جوهريًّا في «ثبات ما في الأعيان» وعدم التغيير في الواقع العربيّ أو تقدّمه ولو بضع خطوات.

في كتابه «من النهضة إلى الردّة.. تمزّقات الثقافة العربيّة في عصر العولمة» ينطلقُ طرابيشي في استكمال مشروعه في نقد أفكار المثقفين العرب في أزمنة مختلفة، يقتَربُ في كتابه هذا من حيثُ الاعتمادُ على منهج التحليل النفسيّ بصورة ما مع مؤلّفه «المثقّفون العرب والتراث.. التحليل النفسيّ لعصاب جماعيّ» إلا أنّهَ في هذا الكتاب لا يقتصرُ على تحليل الرؤية الثقافيّة تجاه التراث، وإنّما تتنوّعُ الأفكارُ التي يناقشها طرابيشي بتنوّع المثقّفين؛ موضوع الحديث والنقد.

في تصديره للكتاب، يشدّدُ طرابيشي على أهميّة دور المثقّف في تغيير الأذهان ودوره على مستوى المفاهيم، وإحداث النهضة – أوّلا – على مستوى الوعي، ونظرًا لانتمائه إلى جيل «الرهانات الخاسرة» كما أسماه، وهو جيلٌ راهنَ على القوميّة، وعلى الثورة، وعلى الاشتراكيّة، ويراهنُ اليوم على الديمقراطيّة، لا لقيم ذاتيّة في هذه المفاهيم، بل كمطايا إلى النهوض العربيّ، وتجاوزً الفواتً الحضاريّ، الجارح للنرجسيّة في عصر تقدّم الأمم. فإنّ طرابيشي يرى أنّ هذا الفشل يحدو بنا إلى التخلّي عن استراتيجيّةِ البدائل نحو تبنّي آليّات النهضة وهي آليّاتٌ عقليّةٌ ماديّة.

يمضي طرابيشَي في كتابه عبرَ عدد من المقالات التحليليّة إلى تفنيد استراتيجيّات المثقّفين العرب وحججهم، وتوجهاتهم، إزاءَ مسألةَ الفوات الحضاريّ للعرب، ونظرتهم إلى العولمة، والتغريب والخصوصيّة الثقافيّة، والانفتاح والانغلاق في الثقافة العربيّة، والنظرة إلى الآخر في التراث العربيّ الإسلامي، فضلا عن نظرة الآخر للمسلمين والعرب، والسعي العربيّ الذي لم يتوّج بالنجاح في تغيير الصورة الذهنيّة الراسخة عن تخلف العرب والمسلمين.

ويجدرُ بنا التأكيدُ مجدّدًا مع طرابيشي، أنّ إحداث النهضة يجب – أوّلا – أن يكون على مستوى الوعي■

أحداثٌ موجعةٌ أم تراجعُ الاهتمام؟
الكاريكاتيرُ والبعدُ عن القضيّة الفلسطينيّة

د. عاطف سلامة. كاتبٌ وباحثٌ متخصّصٌ في فنّ الكاريكاتير/ فلسطين

رسمٌ بسيطٌ لفكرةٍ كبيرةٍ مع تعليقٍ ساخرٍ أو دونه؛ يختصرُ عشراتِ الصفحات ويسفر عن ابتسامةٍ واسعةٍ، ذات معانٍ كبيرة؛ لتسكنَ ذهنَ الإنسان، وتجبرَهُ على التفكير فيما هو داخلَ دائرةِ الواقع، وتدعوَهُ إلى تشكيلِ الدائرة من جديد؛ بفكرٍ وعقلٍ منفتحين من أجلِ واقعٍ أفضل.. هذا ما يمنحُ الكاريكاتير الأهميّة، ويجعله الفنّ الذي لا مثيلَ له...!

وكذا، فهو يعدّ من أصعب الفنون، كونه القادرَ على إيصال الفكرة والحدث بطريقة مبسطة؛ ليثيرَ الجدل؛ إنّه فنٌّ السهلِ الممتنع. وخلال عمره الطويل احتلّ مساحةً مهمّةً ومكانةً يستحقّهما لقدرته على اختزال كمٍّ هائل من المشاعر والمواقف في مشهدٍ واحد يعتمدُ على التكثيف البصريّ والمعالجةِ الغرافيكيّة، ويستخدمهما أدواتًا لاستنفار مخيّلة القارئ، وإشراكه في العمل الإبداعي.

يراقبُ الكاريكاتيرُ زلّات السلطة (مطلق سلطة) وهفواتها، سواءً المقصود منها أو العفوي، التي تتمثّلُ في القرارات والمواقف المتخاذلة المتخذة، في اللحظات الحيويّة الفارقة؛ فتصبحُ من أخصب الموضوعات الكاريكاتيريّة، ومن ثَمَّ تطرحُ السلطةُ وتسوّقُ مبرّرات كثيرة مُشكّلة بمجموعة من العوامل والمسبّبات تبدو خارجَ كيان السلطة، ومدعّمةً بالوسائط الاتّصاليّة الممكنة والمؤثّرة كافة، ومن ثَمّ تتشكّلُ منها مجموعة من الصور الذهنيّة المتخيّلة عند العامة، التي تتلاعبُ بعقليّة المتلقّي لتصل هدفها. ويصحُّ هنا أنْ نطلقَ على هذه المبرّرات اسمَ «مجال التعمية»، حيث مستنقعُ الدلالات الخادعة، فهذا المجالُ يقومُ بمحاولة إبعاد المخيّلة والفكر عن مركزيّة الخلل الفعليّة، التي قد تكون في مجالٍ آخرَ كامن (فساد، تآمر، خيانة، إهمال) داخل كيانِ السلطة نفسه).

هنا يأتي دورُ الكاريكاتير، فيقومُ بعمل تغييرٍ في مفرداتِ الواقعِ المعلنِ بعرضِهِ الأسبابَ الماورائيّةَ المكوّنةَ للحدث أو الموقف، من خلال «أيقونة» ذاتَ أبعادٍ تعبيريّة موجزة المعنى، وأكثرَ اختزالًا؛ حيثُ تقومُ بحذف هوامش التعمية وحواشي التضليل، التي تلعبُ لعبةَ المراوغة والتمرير، فهو يعضدُ محاولاتِ التمرّد البشري للخروج من المجال، ويقومُ بعمليّة تقليص وغلق لمجال التعمية من جهة، وفتح المجالاتِ الأخرى المضادة بعد إبرازه للمركزيّةِ السببيّة للحدث، وبذلك يلعبُ لعبةً تحويلِ اتجاهيه؛ الإدراك، وتعديل مسار الفكر.

يسهمُ الكاريكاتيرُ الناجحُ في توجيه متّخذي القرار السياسيّ بحقّ الشعب لصالح تحقيق أحلام البسطاء في الحياة الكريمة، وتحسين مستوى حياتهم.. فالكاريكاتيرُ صورةٌ من صور الخطاب الشعبيّ المختصر جدًّا في رسمةٍ واحدة. لذا يعدُّ لغةً عالميّةً يعشقُهَا الكبيرُ والصغير؛ المثقّفُ وغيرُ المثقّف.. المتعلّمُ وحتّى الأميّ، ولكونه فنًّا ولغةً مشاغبةً فهو بالفعل ثقافةٌ لها قوّتها وتأثيرُها على تشكيل ثقافةِ الفرد

العودة إلى الفهرس

والمجتمع، وهو فنٌّ ساخرٌ ناقدٌ مشاغب.. تتميّزُ لغتُهُ بجماليّتها وقدرتها على التكثيف والاختزال مَمّا لا تستَطيعُ أيّ لغة أخرَى طرحَه، أو فنٌّ آخرُ تحقيقَهُ.. ويمتازُ بالوضوح والمباشرة واختصار الكلام، عدا عن أنّه يعدُّ سلاحًا للتنوير والتثقيف المجتمعيّ، كونِه يحملُ رسالةً إنسَانيّةً لا تقلُّ أهميّةً عن أيّ رسالة أخرى؛ تهدفُ إلى تثقيف الناس بحقوقِهم المشروعة وسبل الدفاعِ عنها، والتحريض بالريشة لتطهير المجتمع من أشكال الاستعمار الذهني والفساد الاجتماعي، وهنا يمكننا أن نصنّفَ فنونَ الكاريكاتير العربيّة في اتّجاهين رئيسين:

الأوّل: من حيثُ الموضوعاتُ المطروحةُ التي يتناولها الرسّامون بأبعادها الإنسانيّة الرمزيّة والوجوديّة - ذات الطبيعة الإيديولوجيّة - التي تعكسُ حقيقةَ واقعٍ اجتماعيٍّ معيّنٍ وقضايا سياسيّة شائكة ومظالمُ شتّى، وتدوينٍ بصريٍّ لمفارقاتٍ يوميّة بين مختلفِ طبقات المجتمعِ وفئاته ونخبه وعامتَه، ومواقفَهم ودورهم في هذه المفارقات، وما تحملُهُ الرسومُ من همومَ ومشكلات معايشة ومنظورة في جميع أرجاءَ البلدان الناطقة بالعربيّة عمومًا.

الثاني: من حيثُ المعالجةُ التقنيّةُ وآلياتُ الحركة المرسومة، والمساحات الملوّنة المنتشرة على الورق، التي لا تخرجُ عن أحبار الرسم والطباعة التقليديّة والرسوم المنفّذة بواسطةِ برامج الحاسوب، وتعكسُ روحيّةَ كلِّ فنانٍ وأسلوبَه، بما يحملُهُ من خصوصيّة البحث والتجريب والتأليف ومساحةَ أفكاره وحريّته وتفرّده في ميدانه.

فالصحافةُ بكلِ أنماطها وأنواعها المكتوبة والمرئيّة والإلكترونيّة، خاصّةً وسائل التواصلَ الاجتماعي، هي مجالٌ حيويٌّ للكاريكاتير، فلا حياةَ ولا انتشارَ ولا فعاليّةَ لفنِّ الكاريكاتير خارجَ أبوابها؛ فالقضيّةُ الفلسطينيّةُ ومسألةُ الصراع العربيّ الصهيونيّ مثلًا، كانت هي الشغلُ الشاغلُ للأمّة العربيّة؛ شعوبًا وحكامًا ومؤسّسات مَدنيّة وأهليّة، مفتونةً بشعارات حزبيّة وعربيّة كبرى، كلٌّ بحسب رؤيتِه السياسيّة والمطلبيّة. وقد كان لفنّ الكاريكاتير الواجهة الملائمة للتعبير عنها، وقد أُنيطَ به حملُ لوائها، ليؤدّيَ دورًا مهمًّا ووظيفةً تحريضيّة، تعملُ على رصد الأحداث والمواقف وتعريتها بعين الفنّان البصيرة والناقدة، وانعكاسًا طبيعيًّا معبّرًا عن هموم الشعب ومتطلّباته وأحلامه، وتجسيدها في حلولٍ شكليّة بصريّة مفهومة الخطوط والألوان والكلمات، بوصفِ أنّ فنَّ الكاريكاتير - في عالمنا العربي - هو فنُّ الضرورة الاجتماعيّة والمواقف السياسيّة المعبّرة عنه بصريًّا، ولكنَ بتبسيطٍ شكليٍّ واختزالٍ ملحوظين، وبوابةٍ مفتوحةٍ على حروب الكلام والشعارات الكبيرة والدخول في مساحة الكوميديا السوداء النقديّة، والمنتقدة لسلوك القادة والحكام وسوء أفعالهم فترة ما سُمّي بالربيع العربي، والمبرّرة لتذمّر الجماهير وحركة الشعوب في مطالبها الحقّة في الحريّة والعيش الكريم؛ نجد في واحة رسومها اختصارًا للزمن والمواقف وخلفيّات الدول والأفراد والشخصيّات، وكشفًا رمزيًّا لتبعيّتهم وميولهم السياسيّة الحزبيّة والطبقيّة الوطنيّة أو القوميّة أو العالميّة، أمّا بعد الربيع العربيّ، فقد أصبح اهتمامُ الفنّانين بقضايا بلدانهم التي لا تقل همومُها ومشاكلُها أهميّةً بالنسبة لهم عن القضيّة الفلسطينيّة، التي أخذت رسوماتُ الكاريكاتير بالتراجع شيئًا فشيئًا؛ وذلك يعود إلى ظروف الحروب والتهجير والتشريد والقتل التي تمرّ بها بلدانُ الربيع العربي، عدا عن تراجع التعاطف مع القضيّة الفلسطينيّة بعد الانقسام الفلسطينيّ - الفلسطيني، وما يتابعُهُ المتلقّي العربيّ من ردح على الشاشات، وهو ما انعكس بطبيعةُ الحال على فناني الكاريكاتير الفلسطينيّين قبل العرب، فهم أنفسُهم يحملون مواقفَ - حزبيّةً - خاصة؛ عدا عن خوفهم على مستقبلهم ومستقبل أولادهم، في حين أنّ هناك قضايا أهمّ بكثيرٍ من المناكفات؛ أهمُّها: الاحتلال وما يُقترفُهُ من حروبٍ وهدمٍ وقضمٍ واقتحاماتٍ متكرّرة وتهجيرٍ للسكانِ وقطعِ الأشجار والاستيطان.. عدا عن قضيّة حي الشيخ جرّاح في القدس وغيرها... ما جعل فناني الكاريكاتير العرب ينأوْا بأنفسهم عن الخوض في غمار مشاكل الفلسطينيّين الداخليّة.. فهي ليست أولى اهتماماتهم... عدا عن عدم وجود وسائل إعلام فلسطينيّة مستقلّة وحرّة، وحالة الفسادِ المستشريّ التي يعلّم بها القاصي والداني، وكذا، قمع المعارضات السياسيّة ومحاربة وسائل إعلامها. ومن جهة أخرى، ما أقدمت عليه العديدُ من الدول العربيّة من تطبيعٍ مع الاحتلال وتبادلٍ تجاريٍّ وسياحة معه.. وغيرها، مما عزّز حالة الفتورِ في العلاقات العربيّة الفلسطينيّة، التي بدورها انعكست على فناني الكاريكاتير.

قديمًا، كان فنّ الكاريكاتير العربيّ يعكسُ ويعبّرُ أكثرَ عن مزاج الشارع المتناقل عبرَ الأروقة والأزقّة والأحياء، من المحكي الشفهي، في الأماكن العامة، إلى المسرود البصري عبر خطوط الفنانين التشكيليّين، ومدى تفجّر قرائحهم في تصوير تلك النوادر والحكايات بطريقة فنيّة مغايرة لمألوف الرسم الأكاديمي، وكانَ الهمُّ اليوميُّ ومشكلاتُ الأسرة في الكسب ومشاكل الأزواج وصراع الطبقات وحديث النساء.. وغيره، من أهمّ العناوين المطروقة. كلُّ هذا وغيرُهُ كان من أكثر الموضوعات الساخنة التي كانت تلقى رواجًا، أمّا اليوم فقد انتقل الكاريكاتيرُ مرّةً أخرى؛ وتحديدًا بعد ما سُمّي بالربيع العربي وانعكاساته على الشعوب العربيّة - ليعبّرَ عن حالة من المزاج الشعبي المتقلّب، بعد أنْ دُمّرت بلدانٌ وتشتّتَ أهلُها وكثرت الجريمة.. الخ.

وبهذا انتقلت روحيّةُ الفكاهة البصرية لتتجاوزَ المطبوعات وصولًا إلى وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونيّة التي أصبح التعاملُ معها سلسًا وسهلًا، عدا أنها أسرعُ انتشارًا وأوسع، فصارت الرسومُ الكاريكاتيريّةُ تحاكي الشارعَ العربي بلسانه - كما يفكّر - ممّا خلف بديلًا عن التوجّهات الوطنيّة والقوميّة إلى الانقسامات والتشرذمات التي تعكس مشاغل الناس واهتمامهم ومكنوناتهم الحياتيّة ومعاناتهم اليوميّة؛ وبذلك خرج الكاريكاتير من طور الدعابة والتسليّة إلى طور العمل على بناء الفكرة والموقف من الأحداث الموجعة.

الرسالةُ الفعليّةُ للكاريكاتير لا تأتي إلا عندما يتوافقُ منطلقُ تقييم الصورة للحدث مع منطلق رؤية المتلقي، وبذا فكلُّ صورة كاريكاتيريّة لها إطارٌ فكريٌّ تنطلقُ منه، وفي النهاية ينتجُ صورًا كاريكاتيريّةً عدّةً لحدثٍ واحد، ولكن من زوايا مختلفة، بل وأحيانًا متعارضة.

فالصورةُ الكاريكاتيريّةُ هي رسالةٌ من الفنان إلى المتلقي في سياقٍ مشتركٍ قائم على بنية الواقع الذي يعيشانه معًا، ورغمَ أنّ الكاريكاتيرَ يستخدمُ الخطوطَ البسيطة في نقل المعنى والمضمون، إلا أنّ دورَهُ الأبرزَ يتجسّدُ في الدفاع عن قضايا حقوقِ الإنسان■

حولَ السينما الفلسطينيّة

سلسلة مقالات سينمائيّة (7)

عن فيلم 3000 ليلة للمخرجة مي المصري

وليد عبد الرحيم. مخرجٌ وكاتبٌ فلسطيني/ سوريا

هل يمكن ظهورُ فيلمٍ بشكلٍ فنيٍّ وتِقنيٍّ وحسّيٍّ ودلاليٍّ جيّدٍ دونَ نصّ سيناريو ذي سويّة فنيّة مناسبة؟ بكل تأكيد لا. فذلك غيرُ ممكن، ومن البديهي القول: إنّ الحدَث أو الدراما ليسا سوى جزء ما من براعة بناء السيناريو الأدبيّ «أي النصّ المكتوب»، ولا يعني المكتوبُ هنا القصةَ وحدَها بمعزلٍ عن أسسِ العناصر البنائيّةِ الفنيّةِ من حَبْكةٍ وحوارٍ وتقطيعٍ زمنيٍّ وما إلى ذلك...

القصّةُ «الحدوتة» والكاميرا « الصورة، هما عنصران من ضمن عناصر العمل المرئيّ، لا كلّها، فهناك فكرةُ العمل وسياقها، وتقطيع المشاهد، ولعبة الزمن، وتحريك وحوارات الشخصيّات، وخطّ التصاعد والهبوط الدراميّ، وأيضًا هناك أشياء أخرى ذاتُ أهميّة... ليس هذا بمجرّد تنظير، بل يبدو مناسبًا للدخول في صُلب الأفلام السينمائيّة الفلسطينيّة من زاوية نقديّة فنيّة، مع كلّ تقدير لأهميّة للموضوع - المقولة ومناحي القضيّة التي هي الأعدلُ في تاريخ البشريّة، سواءً بصياغةٍ سينمائيّةٍ أو بغيرها.

وبما أنّ أحدَ أهمّ جوانب القضيّة الفلسطينيّة - بل الأهمّ - هو الجانبُ الإنسانيّ، الذي يحتوي، بل يكتنف في جنباته بالضرورة الناحيةَ الاجتماعيّة والفرديّة في آنٍ معًا، ذلك الأمرُ الذي لم يتمَّ الالتفاتُ إليه من قبل، كما يجب في السينما الفلسطينيّة إلا قليلًا، وبهامشيّةٍ ربّما، حتّى ظهرَ فيلمُ عرس في الجليل، بغض النظر عن بعض الملاحظات على زاويةِ تناول المسألة الاجتماعيّة.

نستطيعُ القول: إنّ أوّلَ من التفتَ لهذه المسألة المهمّة بشكلٍ كُلّيٍّ، وعملَ عليها سينمائيًّا بعمقٍ فكريٍّ وفنيٍّ هو ميشيل خليفي، حين قدّم فيلم «عرس الجليل» (Wedding in Galilee) عامَ 1987، مُفتتحًا به علاقةً جديدةً بين الفلسطينيّ وسينماه - سوف نفرد له مقالًا لاحقًا - وهو الفيلمُ الجريءُ الذي أثارَ جدلًا في حينه داخلَ الأوساط الفلسطينيّة والعربيّةَ والعالميّة، ولقي استنكارًا من بعض القطاعات لأسبابٍ سطحيّة.

في 2015، أنجزتْ المخرجةُ مي المصري فيلم 3000 ليلة، وهو أوّل فيلم روائيٍّ لها عقبَ وثائقيّات عدّة.

حدّيثي هنا ينتمي للمقدّمة، إذ أنّه يتطابقُ معَها بخصوص أهميّة السيناريو «القصّة» من ناحيةَ الدخولَ في عمق الاجتماعيّ والفرداني، وها هو يجسّد حتميّة المقولة - القاعدة، التي يمكن اختصارُها بعبارة راديكاليّة شكلًا، وهي أنْ «لا فيلمَ جيّدٌ بلا سيناريو جيّد عميق ومحكم».

فيلم 3000 ليلة، يمكنُ اعتبارُهُ نموذجًا فلسطينيًّا آخرَ ينضمُّ إلى العديد من الأفلام الأخرى، نموذجًا لنجاح الفيلم الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار المقياسَ الفنيَّ، وكذا الوطنيّ في آنٍ معًا.

الفيلمُ هو أوّلُ أفلام مي المصري الروائيّة الطويلة، اعتمد على قصّة حياة واقعيّة بحسب ما يجري واقعًا يوميًّا في فلسطين، وقد قيل من قبل المخرجة ذاتها، بأنّ القصّة حقيقيّة بتفاصيلها كافّة، إلا أنّ اللمسة الفنيّة والضرورات الدراميّة، لا يمكن أن تطابق الواقعَ حرفيًّا، فالضروراتُ الفنيّة تحتّمُ عادةً إضافاتٍ وحذفًا وإخفاءات وإيضاحات، لكن ما يُستخلصُ هو أنّ هناك سيناريو هادئٌ محكمٌ ومدروسٌ، ولا يخلو من لمسات أنثويّة بارعة، بل يطرح موضوعه ولغته برمّتها عبرَ نظرة وروح أنثويّة.

يحكي فيلم 3000 ليلة قصّةَ امرأة حامل بطفل قادم، مجرّد مُدرّسة - فلسطينيّة عاديّة - تذهب إلى عملها اليومي كالمعتاد، وكان ذلك في بدايات الثمانينات، حيث كانت الضفّة الغربيّة تحت الحكم العسكريّ المباشر، يتمّ اعتقالُها من قوّات الاحتلال، فهي أثناءَ ذهابها إلى عملها أقلّتْ بسيارتها شابًا من المشاركين في النضال الشعبيّ ضدّ الاحتلال، وكان قد فرَّ من جنود النازيّة الصهيونيّة لئلا يُعتقل، كانتْ هذه تهمةَ بطلة الفيلم، واسمها الحقيقي بحسب المخرجة هو «ليال عصفور» وهي شخصيّةٌ واقعيّةٌ تمامًا، سيّدة فلسطينيّة وضعت مولودها فيما بعد، داخل معتقل النازيّة الصهيونيّة، وقد قامت بدورها ببراعة الممثّلة «ميساء عبد الهادي».

استطاعت مي المصري سبرَ أغوار

العودة إلى الفهرس

الشخصيّة وعذابات الأنثى من نَواحٍ عدّة، بما فيها خيبتها من الزوج الذيّ ما إن تُعتقل وتُحكم بسنوات ثمان حتى يغادر إلى كندا غيرَ مُكترثٍ لزوجته المعتقلة أو لابنه الذي ولدً خلف القضبان، وهنا توجد مبالغةٌ في التحامل على الرجل، كما اعتدنا في مجتمعنا من قبل نسائه، وكما يتطابق مع شكوى الأنثى وقلقها الأزلي من عدم وفاء الرجل.

المشهد الرائع في الفيلم يأتي في الدقيقة 34 منه، حيث تمثُل المعتقلة أمامَ المحكمة الصهيونيّة فيسألها «القاضي» هل هدّدك الشاب لتنقليه في سيارتك؟

تجيب البطلةُ بعد فترة صمتٍ بليغة موحية: لا «ما هددنيش!». ويؤدّيً الممثّلون ذلك بشكلٍ وأسلوبيّة رائعين، علمًا بأنّ المحاميّة طلبتْ منها مسبقًا غيرَ ذلك، فلإنقاذ نفسها ينبغي لها أن تقولَ بأنّه هدّدها طَالبًا أن تُقلّه بسيارتها، ينظرُ الشابُ نحوَها وتحدّق فيه بدورها بحسيّة وأداء تمثيليٍّ عاليين، فنشعر بهماً كأنّهماً يتخاطبان روحيًا، وفي ذهنهما القيمُ الوطنيّةُ ومفهومُ التضحيّة، وتجيبُ بعدها بـ لا. الإجابةُ الأولى كانت بصوت خافت، ثم يطلب «القاضي» منها رفعً الصوت فترفعه قليلًا وتجيب «لا ما هددنيش!» ولم تنسَ المخرجةُ صبغَ المشهد ولقطاته بلمسة حسيّة من خلال زاوية الصورة وحركة الكاميرا والإضاءة المدروسة جيّدًا، وجاء هذا المشهدُ كأنّهُ مشهدُ «ماستر» ممتعًا وبمهنيّة راقية.

يتناولُ الفيلمُ قضيّةً أساسيّةً بالنسبة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيّين، مرفوضةً ومريكة، وبالذات للمعتقلات الإناث، وهي أنّه يُزجّ بهنّ مع سجينات يهوديّات مجرمات وممارسات للدعارةً والجريمةً والمخدّرات، هذا الأمرُ بالفعل عهد فعله الكيان النازي منذ نشأته، حيث يعاني الأسيرُ - الأسيرةُ من رفقة هؤلاء في السجون، فمن المعلومُ بأنّ المعتَقلين والأسرى غالبًا ما يكونون أصحابَ رأي وعلى ثقافة وأخلاق عاليتين، فيزجّون مع متخلّفينً ومجرمين وأصحاب سوابقَ مَشينة، وهنا لا تنسى مي المصري سردَ ما يدلُّ على الطبيعة الراقية للأسيرات الفلسطينيّات مقابل العنصريّة والهمجيّة، التي تكتنف الصهيونيّات، وهذه مقاربةٌ أخلاقيّةٌ مهمّةٌ وذكيّة، غيرُ متناسية الجانب الإنساني، حيث على الرغم من قُبح عنصريّة السجيناتِ الصهيونيّات وخشونتهن إلّا أنّ البطلةَ تنقذُ إحداهنّ من حالة إغماءٍ وتتحوّل اليهوديّةُ لتصبحَ متعاطفةً – ولو نسبيًا - مع الفلسطينيّات، وتحديدًا مع «ليال عصفور» والطفل، في إشارةٍ إلى منطقيّة الموقف الفلسطينيً وأحقيّته وإنسانيّته، وقبل خروج السجينة / المستوطنة، تنصحُها ليال بعدم العودة للمخدّرات والدعارة، وهو ما يشكّلُ في عمقه مفاضلةً أخلاقيّة.

ربّما يؤخذُ على الفيلم عدم إشباع شخصيّة مهمّة في الفيلم، ويمكن اعتبارُها محوريّة، وهي شخصيّة الطفل، الذي لم تنسه المخرجةُ بكلّ تأكيد، لكن ربّما كان من الممكن إضافةُ بعض المشاهد العميقة المؤثّرة، التي تضيف معنى وجماليّة، فمن المعروف أنّ الطفلَ بطبيعته صاحبُ تساؤلاتٍ واستفسارات، كان من السهل إضافةُ أسئلة يوجّهها إلى أمّه بإلحاح، على سبيل المثال «لم نحن هنا؟ متى سنخرج إلى بيتنا؟ السؤال عن أبيه، عن وصف بيتهم ومدينتهم عن الأراجيح والألعاب التي لم يعرفها، وعن الحياة خارج الجدران...». وهكذا... لهذا يمكنُ اعتبارُ أنّ المخرجةَ ربّما أضاعت مشاهدَ دراميّةً كان من الممكن أن تضيف جماليّةً ومعنى لفيلمها الجميل..

كلّ هذا لا ينتقصُ من أهميّة هذا الفيلم وبراعة المعالجة، حيث استفادت مي المصري من كونها أنثى وذات ثقافة رفيعة ورؤية وطنيّة متجذّرة، وسكبَت كلّ ذلك فيً هذا الفيلم الذي أراه شخصيًا محطّةً في تاريخ السينما الفلسطينيّة، بل مفصلًا مهمًا، فقد كان الحديثُ عن الوضع والثورة والهمّ الفلسطينيّ قبل 3000 ليلة حديثًا ذكوريًا محضًا، وكان حضورُ المرأة في السينما مجرّدَ ديكور تكميليٍّ للضرورة، لإسناد الرجال كما يسود في مجتمعاتنا بتعبيرات مثل «أخت الرجل، وأم الرجل، وزوجةً الرجل» وهنا كسرت مي المصري بهدوء وحكمة احتكارَ الرجل للمشهديّة الاجتماعيّةً والممتدّة سينمائيًا وفنيًا وسياسيًا!

من أهمّ ما يمكنُ ملاحظتُهُ أيضًا، هو ذكاءُ الكاميرا وضبطُ العدسة واختيارُ الإضاءة واللون المناسبين بحرفيّة وذكاءً يتطابقان مع فحوى الفيلم، حيثً أنّ التصويرَ الذي يجري عادةً في أماكن مغلقة «داخلي» ومظلمة - كما في السجونً- قد يهبطُ برونق أيّ فيلم، إلا أنّ المخرجة مي المصريَ انتبهت لهذه المسألة، وحوّلتها إلى رافد دراميٍّ ببراعة.

اختارت مي المصري عنوانَ الفيلم من خلال عدد ليليٍّ للسنوات الثمانية التي قضتها «ليال عصفور» في المعتقل، كما تجدرُ الإشارةُ إلى أنّ المخرجةَ رفضت مشاركة ممثّلات إسرائيليّات في فيلمها، واكتفت بممثّلات من فلسطين والأردن، وكان اختيارُ الشخّصيّات موفّقًا. حاز الفيلمُ على أكثرَ من 20 جائزةً دوليّةً وعربيّة■

فيلم 3000 ليلة، الزمن:103 دقيقة، سيناريو وإخراج مي المصري، إنتاج 2015.

البعدُ الثوريُّ المعرفيُّ للمسألةِ التنظيميّة

خاص «الهدف»

عمل للفنانة البحرينية سارة القائد

الثورةُ؛ هي علمٌ، له قوانينُهُ وتجاربُهُ ودروسُه، ولا ريبَ في أنّهُ دونَ استيعابها (القوانين والتجارب والدروس) تَصبحُ «النيّاتُ» وحدَها البوصلةَ العاجزة، التي تعرّضُ المسيرةَ للخطأ والارتباك، إنْ لم نجزم للتعب والانحراف، حيثُ لا يقتصرُ الواقعُ التنظيميُّ لحزبٍ ما على ما يتعلقُ بقواعدَ عامّة وترداد شعارات تنظيميّة معيّنة، بل يشبهُ ذلك التركيبَ المعقدَ والمتداخلَ لحركة النموّ داخلَ شجرة عملاقة؛ في نموّها وتطوّرها وإثمارها وتجذرها. لقد أكدت التجاربُ بما لا يدعُ مجالاً للشك على أنّ المسألةَ التنظيميّةَ في الثورة تحتلّ مكانًا محوريًّا، تستندُ إليه وتنبعُ منه المحاورُ الأخرى كافة، وتزدادُ هذه الأهميّة المفصليّة في ظروف، كالتي تعيشها قضيّتُنا الفلسطينيّة، حيثُ تصبحُ مهمّةُ هذه الآلة التنظيميّة عدمَ مواجهة العدوّ القوميّ والطبقيّ ودحره فحسب، بل أيضًا عليها أن تكونَ في الوقت ذاته حصينةً ضدَّ سيولٍ من أمراض المجتمع ونقائصه، ومنيعةً ضدَّ تمكن هذه الأمراض الضاربة جذورُها عميقًا في المجتمع؛ من التسلّلِ إلى تركيبها، ونخرِ أسّسِه وقواعدِ عملِه وقنواته.

فالمسألةُ التنظيميّةُ من حيثُ الأساسُ هي انعكاسٌ للبعدِ الثوريِّ للحزب، فلا يمكنُ أن يتّصفَ بالثوريّة حزبٌ يعتمدُ في بُناهُ وأهدافه وآلياتِ عمله أبعادًا غيرَ علميّة، تستندُ للارتجال والعشوائيّة والتجريب، أو لا تضعُ في برامجها المسألةَ المعرفيّةَ حتّى في أدقّ الأمور، فالنظريّةُ والممارسةُ مسألتان غيرُ منفصلتان، وإنّما هما طرفان متّصلان يؤثّرُ كلٌّ منهما بالآخر في عمليّة جدليّة مستمرّة، تحكمُ الحركةَ وتطوّرها من شكلٍ إلى آخرَ في إطار مدروس مستند إلى المعرفة المسبقة؛ التي استفادتْ من العلوم والتجارب التي سبقتها.

شكّلت المسألةُ التنظيميّةُ على الدوام نقطةَ الضعف القاتلة في المسيرة النضاليّة العربيّة والفلسطينيّة، فحتّى التنظيماتُ التي جاهرت بأيديولوجيا تقدميّة، أو حتّى بالنسبة إلى التجمّعات التي وصلت في مسيرتها – أحيانًا - إلى حمل السلاح ضدَّ العدوّ الصهيونيّ والإمبرياليّ؛ كانت رخاوة البنية التنظيميّة تتيحُ دائمًا للقيادات أنْ تنحرفَ بالثورة، أو تجهضَها، أو تساومَ في شأنها، أو على الأقلّ من خلال عدم إنجازها لأهدافها في التحرّر، أو التغيير، حيثُ لا تشكّل المسألةُ التنظيميّةُ في كلّ ثورةٍ سوى الشيء القليل، وكأنّها مسألةٌ تكنيكيّةٌ لا علاقةَ لها بالالتزام الأيديولوجيّ ولا بالممارسة العمليّة، فعلى العكس تمامًا، فإنّ البنيةَ التنظيميّةَ يجبُ أن تكونَ انعكاسًا للالتزام العقائديّ كذلك، وإنّها تعكسُ مدى ثوريّةِ هذا الحزب أو ذاك، وأيضًا يجبُ أن تتيحَ من خلالَ تكوينها ذلك الاتّصال المستمرّ بين النظريّةِ والممارسة.

ففي ذلك التفاعل الجدليّ تستطيعُ الثورةُ تصحيحَ مسارها وتصويبَهُ من خلال حزبها الطليعيّ، الذي يستندُ إلى النظريّة الثوريّة في بُناهُ ورؤيته ومنهجه، على أن يشكّلَ ذلك الحزبُ ذلكَ المعملَ المعرفيَّ الذي تتلاقى به كلّ عناصر التفاعل؛ لتنتجَ عمليّة التغيير المطلوبة في سياق عمليّة ثوريّة مبنيّةً على الوعي والمعرفة، ومتصادمة مع العناصر الهدّامة، التي تُزال باستمرار.

نحنُ أمامَ ضرورات لا يمكنُنا تجاوزُها أو القفزَ عنها أوْ تجاهلها، فالمعرفةُ المستندةُ إلى المنهج (العلميّ الماديّ الجدليّ) هي في حدّ ذاتها القاعدةُ الراسخةُ التي تجعلُنا أكثرَ وثوقًا بحتميّة انتصارنا، بل وتتيحُ لنا تملّكَ أدواتِ التغيير حتّى في أبسط الأمور، حيثُ لا يمكنُ فصلُ الجزئيات فصلًا تعسّفيًّا عن الكلّيات، ولا نستطيعُ رؤيةَ المستقبل واتّخاذَ القرار المناسب، إلّا إذا كنّا نتسلّحُ بالمعرفة بالجزئيّات وعلاقاتها بالعموميّات.

تشكّلُ عمليّةُ المعرفة ضرورةً لنموِّ الوعي، فالمسألةُ الفكريّةُ ليست مسألةً جانبيّةً غيرَ مهمّة، إنّما هي صلبُ الوعي، حيث تصاغُ العقولُ من ناحية، والمسألةُ الأخلاقيّةُ التي تحدّدُ السلوكَ من ناحية أخرى، فالثوريُّ دون أخلاقٍ لا جدوى من ثوريّته ولا معنى، والثوريُّ الذي يجهلُ بأمورِ قضيّته فلا جدوى أيضًا ولا معنى لثوريّته. وعندما يُبنى الوعيُ على أساس نظريّة ثوريّة فإنّهُ يبتعدُ أيضًا عن العشوائيّة والارتجاليّة والتجريبيّة، وعندما نقول: إنّ معركتنا كبيرةٌ وطويلةٌ ومعقّدة، فإنّ الإمساكَ بأطرافها والإلمامَ بمحتواها هو تقريبٌ ليومِ الانتصار؛ لأنّ ذلك ينعكسُ مباشرةً

العودة إلى الفهرس

في الأداء وآليّات العمل، ومن ثَمَّ في الإنجاز والتطوّر.

فكلمةُ "تنظيم" في حدِّ ذاتها هي اشتقاقٌ من كلمة نظام، وأيُّ نظام يتكوّنُ من مدخلات ثمّ عمليّات تؤدّيَ إلى مخرجات؛ والمدخلاتُ هنا هي الأعضاءُ والفكرُ السياسيُّ والنظريّة والإمكاناتُ الذاتيّةُ والموضوعيّة، والعمليّاتُ هي الحزبُ، بما يحتويه من الآليّات والطرائق والأسس والمبادئ التي يوظّفُ بها المدخلاتِ لتحقيقَ المخرجات المرجوّة وَفْقَ الأهدافَ التي تُرصَدُ على المستوى التكتيكيّ، والمستوى الاستراتيجيّ. والحزبُ يعتمدُ في إنجازه لمهامه على التراكم فيما يحرزُهُ مِنَ نجاحات منظّمة، ينجزُها أعضاؤهُ على المستوى الفرديّ، وتنجزُها منظماتُهُ في شكل جماعات، تصبُّ في إنجاز جماعيٍّ لعموم الحزب، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحية أخرى، فإنَّ التراكمَ التاريخيَّ لمجموع هذه النجاحات هو الذي يُوصلُ إلى الأهدافَ التي يرصُدها الحزبُ في سياق كفاحه المتواصل، الذي يعترضُهُ كثيرٌ مِنَ العقبات والمعيقات المتنوّعة التي تحمِلُها كلُّ مرحلةٍ موضوعيًّا وذاتيًّا، حيثُ لا تسيرُ التطوّراتُ والتغيّراتُ في خطٍ مستقيم، فثمّة مهمّاتٌ لكلِّ مرحلة تتناسبُ وواقعَها وتنبثقُ منها، ولكنَّ تظلُّ البوصلةُ متّجهةً نحوَ الأهدافَ الأساسيّة التي انطلقَ وتشكّلَ من أجلها هذا الحزب. فإذا لم يمتلك الحزبُ أُسُسًا وثوابتَ تنظيميّةً ذات رسوخ إلى حدٍّ ما مبنيّةً على أُسُس معرفيّة، فإنّهُ سيفقدُ البوصلةَ، ويتحوّلُ إلى مجرّد منتدًى هش البنية وضعيف الأداء.

إنّ رسوخَ الأُسُس والثوابت التنظيميّة ليس رسوخًا أبديًّا، إنّما تتغيّرُ وَفْقَ إرادة المجموع؛ لتواكبَ التطوّرات الجاريةَ في الحزب، كمسألة ذاتيّة، والتطوّرات الجاريةَ في الموضوع والبيئة المحيطة، كعلاقة الشكل بالمضمون، وتأثيراتهما المتبادلة بعضهم بعضًا، حيث تؤثّرُ مجموعةُ العلاقات والتطوّرات والتغيّرات في المضمون (الأعضاء والمنظمات) على شكل الحزب وأدائه، والعكس صحيح، فمثلًا إذا تضاعفتَ عضويّةُ الحزب مرّاتٍ عدّةً ألا يحتاجَ ذلك إلى تغيير في هيكليّة الحزب؛ ليستوعبَ هذا التوسّع. وفي حالة سيطرة العدوّ على مفاصل الدولة، وانتشار أدواته وقوّاته مكانيًّا، ألا يفترضَ ذلكَ انتقالًا من العلنيّةِ أو شبه العلنيّة إلى السريّة التامّة، وخلقَ صلاتٍ وآليّاتٍ جديدة تتناسبُ والحالةَ الجديدةَ، وبشكل عامٍّ، فإنّ الشكلَ بطيءُ الاستجابةِ للمضمون؛ لأنَّ الأخيرَ يحتوي كثيرًا من العناصر التي لا تتطوّرُ ولا تتفاعل بالدرجة والسرعة نفسيهما، ومن ثَمَّ يظلُّ الشكلُ ثابتًا نسبيًّا لفترة طويلة، ولكن هذا لا يعني الجمود، وإنّما تجري التغيّراتُ المنظورة وغيرُ المنظورة؛ حتّى تتراكمَ وتؤدّيَ إلى التغيّر الكبير النوعيّ، الذي يحدث نتيجةَ التغيّراتِ والتحوّلاتِ التاريخيّةِ الكبرى.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى المسألة التنظيميّة بوصفها الأداةَ التي تربطُ الحزبَ بالأهدافَ، وتتحكّمُ في آليّاتِ التطوير والتغيير بشكل مبرمج؛ لأنّها أيضًا تنظّمُ عمليّةَ التغيير في الشكل حسبَ ما هو مطلوبٌ في السياق التاريخيّ وَفْقَ التغيّرات الجارية في الذات والموضوع، ولا بدّ هنا من التأكيد أيضًا على أنّها تحمي الحزبَ من العشوائيّة والارتجاليّة، فالعملُ المنظّمُ تستطيعُ التحكّمَ بمخرجاته ونتائجه، وعندما نتحدّثُ عن الأحزاب الثوريّة، فإنّه من الضروري أن يرافقَها تغيّراتٌ جذريّة في الشكل والمضمون، مرتبطةً بالبعد الثوري من ناحية، والبعد المعرفيّ من ناحية أخرى، حيثُ مطلوبٌ من هذا الحزبِ أو ذاك أن يمارسَ أشكالَ النضال كافّةً بديناميكيّة عالية، فتصبحُ الركيزةُ التنظيميّةُ الدقيقةُ والصلبةُ هي العامودُ الفقري، الذي تستندُ إليه أشكالُ النضال كافّةً؛ من أبسطها إلى أعقدها، كعمليّةٍ شاملة تستهدفُ التحريرَ الشاملَ للأرضِ والإنسان في سياق التطوّر الضروري للبشريّة، فهي تتشابكُ تارةً، وتتقاطعُ تارةً، وتتفاعلُ وتتصارعُ تارةً أخرى، فمناحي الحياة الحزبيّة تتطوّرُ وتتغيّرُ وَفْقَ سياق منتظم مدروس، بما يمكّنُ الحزبَ من ضبط الإيقاع، وتأدية المهام على أكمل وجه، في صيرورة التفاعل المستمرّ بين النظريّة والتطبيق، عبرَ المسألة التنظيميّة في خلقها الأفضل والأكثرَ ملائمةً لكلِّ مرحلة من المراحل بعيدًا عن التقديس الزائف؛ وإنّما بهدف خلق النظام الذي يسري على الجميع، كحالة شاملة تسودُ الحزبَ في كلِّ مواقعه ومراتبه ونشاطاته، فالحزبُ الثوريُّ اليساريُّ من حيثُ ماهيّتُهُ يجبُ أن يمثّلَ نمطًا من التنظيم أعلى من أيِّ حزب برجوازيٍّ أو عماليٍّ انتهازيّ، ولعلَّ هذهُ الحقيقةَ هي شرحٌ للمبدأ اللينينيّ القائل "باستحالة فصل المسائل السياسيّة ميكانيكيًّا عن مسائل التنظيم"، بحيث يتحوّل كلُّ اتجاه أو خلاف في الرأي فورًا إلى مسألة تنظيميّة إذا كان لا يريدُ أن يظلَّ مجرّدَ نظريّة، وإذا كان يريدُ حقًّا أن يجدَ طريقَ تحقّقه.

وبنظرة سريعة في تاريخ المسيرة العربيّة، وخصوصًا، في الأحزاب والتجمّعات السياسيّة الفلسطينيّة فقد تعرّضت لميوعة لا حدَّ لها، وشهدت أشكالًا لا حصرَ لها من الانتهازيّة، فقد تجلّت حينًا بصورة الانضباط الفاشي، وغالبًا بهيمنة البيروقراطيّة المستفيدة من شكل التنظيم والمتحكّمة فيه، كما أنّها شهدت إمكانَ التحوّل إلى الشلليّة، والعسكريّة، وانتهى الأمرُ بكثير من التنظيمات نتيجةَ الجمود إلى التشرذم، ولكن في مرّات قليلة تكادُ تُحصى استطاعت سلامةً الواقع التنظيميّ لحزب من الأحزاب – نسبيًّا - أن تؤدّيَ إلى تعبير حقيقيٍّ عن واقع احتدام الجدل فيه، وتطوّرَ هذا الاحتدامُ نحو صيغ أرقى على صعيد المخطّط السياسيّ، أو على طريق الالتزام الأيديولوجيّ.

إنّ التحدّيات التي تواجهُها قضيّتُنا الفلسطينيّةُ تتطلّبُ ممارسةَ النضال بكلِّ أشكاله السياسيّة والشعبيّة والكفاحيّة، ومن ثَمَّ تصبحُ الحاجةُ إلى التركيز المضاعف على أهميّة المسألة التنظيميّة، كجانب أساسيٍّ من جوانبَ جدليّة التنظيم والجماهير، بما يفرضُ التركيزَ المضاعَفَ على المسألة التنظيميّة؛ لكي تصبحَ مهمّةً ملحّةً يتوقّفُ عليها جزءٌ كبيرٌ، وأساسيٌّ من مستقبل النضال.

ففي مجابهة العدوِّ الإمبرياليِّ الصهيونيّ، وفي نضالنا من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوَحْدة الوطنيّة التعدديّة، لتوفير عوامل الصمود والمقاومة بكلِّ أشكالها، إلى جانب مجابهة الصّراع الطبقيّ والاجتماعيّ ضدّ كلِّ مظاهرَ الاستغلال والاستبداد؛ يتجلّى العملُ المنظّمُ من خلال الحزب الطليعيّ الثوريّ القادر على توعية الجماهير الشعبيّة وقيادتها، كسلاح فعّالٍ في التصدّي، وتحقيق الانتصار ■

"عَائِدٌ إلى حَيْفَا"
تَأَمُّلاتٌ زَمَكَانِيَّةٌ في بِنْيَةِ العُنْوان

عبد الرحمن بسيسو. شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

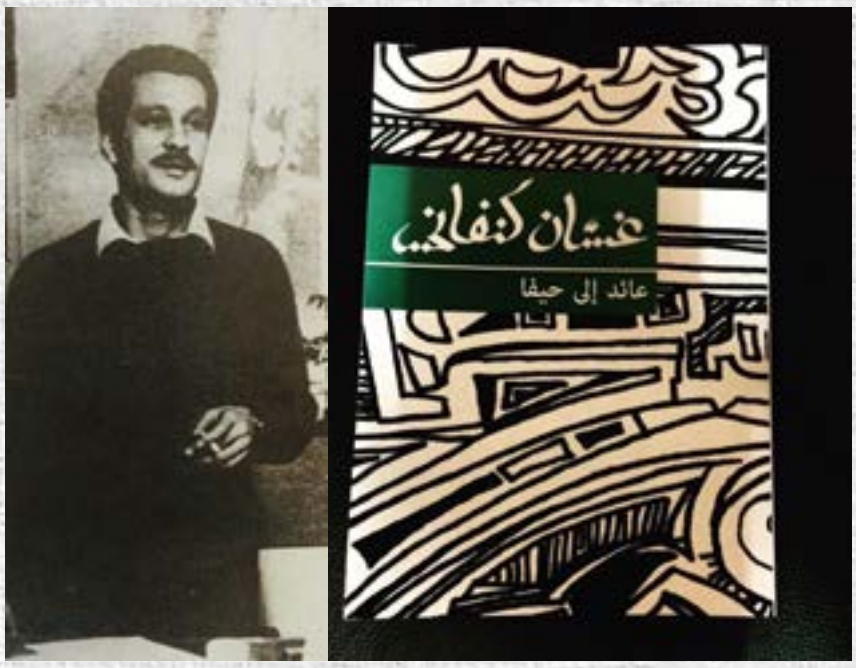

ينهضُ عنوانُ روايةِ غسّان كنفاني:»عائدٌ إلى حيفا»، وهو من أوائل العتبات النّصيّة التي تواجهُ القارئَ لَحْظةَ اتّصاله بالرواية، بتأسيس نسقٍ تصوُّريٍّ عامٍّ يشي بإمكانيّة تَحَقُّق علاقةٍ مباشرةٍ مَا بين إنْسَانٍ موسُوم باسم الفاعل «عَائد»، ومكانٍ محدَّد هو مدينة «حيفا»؛ فصيغةُ العنوان المكونة من اسم الفاعل غير المُعَرَّف وشبه الجُمْلة الملْحَقة به، إنّما يُحَدِّدُ الطرف الأوّل من طرفي العلاقة باسم الفاعل النّكرة: «عَائد»، فيْمَا تنهَضُ شبهُ الجملة: «إلى حيفا»، بإنجاز أمرين؛ أوّلهما: تحديدُ طرف العلاقة الثّاني باسم العَلَم: «حيفا» الدّال على المدينة الفلسطينيّة المعروفة بهذا الاسم؛ وثانيهما: الإعلانُ عن بَدْءِ صيرورة، وإمْكانِ تَحَقُّقِ لعلاقة مباشرة ستَجْري استعادتُها ما بين طرفيْهَا: «حيفا» وال»عائد» إليْهَا، والكشفُ عن آليّة تحقّقِ هذه العلاقة عَبْرَ حَرَكة صَائرة يُجسِّدُها السَّرْدُ الروائيّ، ويحدثُها الطرف الموسومُ باسمِ الفاعل بوصفه إنْسَانًا حَيويًّا مُتحرّكًا وفاعلًا يسْعَى لإنهاضِ فكرة جَوهَريَّة، أو تحقيقِ غايَة ساميَة، فيتوجّهُ بنفسه، مُحَفزًا بَأيِّ منْهما أو بهمَا معًا، صَوبَ الطرف الثّاني، بوصفه مكَانًا ثابتًا يتلقّى الفعل على نحوٍ سَالبٍ أو مُوْجَبٍ، أو على نَحْوٍ ينطوي على التباسٍ ذي دلالةٍ ومَغْزى.

وسيتبدَّى كُلٌّ من الإعْلان المُسْبَق عن بَدْءِ صيرورة تحقُّق العلاقة ما بين الـ»عائد» و»حيفا»، والكشف عن الآليّة المُفْضيَة إلى تحقّقها، منْ خلال حَرف الجرّ «إلى»، كَحَرف يشي بإمكانيّة حضور «زمَكَان الطّريق»، بوصفه زمكانًا يفصل ما بين طرفي العلاقة أو يصل بينهما لحظة انطلاق خطوات الـ «عَائد» صوبَ «حيفا»؛ وذلك لأنّ حرفَ الجرّ هذا ينطوي على معنى انتهَاءِ الغايةِ حتّى آخرها، أو حتّى ما قبل آخرها بقليل.

وليست غايةُ هذا النَّسَق الزَّمكانيّ إلا «العَودة»، وليس آخرُ هَذه العودة ومنتهاها إلا «الوصول» إلى «حيفا» لَتجديد علاقة مباشرة كانت قد تشكّلَتْ معها، وتواصلتْ، ثُمَّ انْقطعَتْ قَسْرِيًّا، فتلاشت ظَاهريًّا، ويُرادُ إنهاضُهَا، والاستمرارُ فيها، وتجديدُها، عبرَ فعل «العودة» المَسْكُون بدَوافعَ ومُحَفزات وأنْهاج وآليَّات يُنْبئُ عُنْوانُ الرواية بأنَّ السَّردَ الروائيَ سَيَتولّى الإفصاحَ عنها، وتوضيحها.

أمّا الإفصاحُ عن حقيقية أنَّ غايةَ الـ»عائد» القصوى هي «العودة»، فإنّه لا يتمُّ من خلال تحوُّل اسم الفاعل «عائد» إلى صفة صارت اسمًا لحاملها فحسب، وإنّما أيضًا من خلال التركيب النحويّ للعنوان، وذلك بأمرين، أوّلهما: مجيءُ اسم العلم «حيفا» عقبَ حرف الجرّ «إلى» على وجه التّحديد، وتشكيلهما معًا وحدةً نحويّةً ملتحمةً هي شبهُ الجملة القابلة لأنْ تكوِّنَ هي الخَبَر، أو جُزءًا منْهُ لا يَنبي يبث دلالاته كخبر لم يَزَلْ صَائرًا ولم يكتَملْ بَعْدُ، وثانيهما: انطواءُ اسم الفاعل «عائد» على معنى العودة، وذلكَ كونه مشتقًّا من الفعل «عادَ»، حاملًا إيحاءاته الدلاليّة وحركة صيرورته، ويقينيّة تحقّقه، إنْ توفّرتْ متطلباتُ تحقيقه، ومشيرًا إلى أنّ تحقّق العودة هو المدخلُ الوحيدُ لانبثاق علاقة حيويَّة مباشرة تستعيدُ نفسَهَا فتصلُ ما انقطعَ ما بين العائد وحيفا، وتذهبُ بهما صوبَ مستقبلهما المُلتَحم، أو تُفضي إلى شيء آخر، ولكنّها تنطَوي، في كلّ حال، على حركة فعل مركزيٍّ قابلٍ للتّجلّي في سلسلة أفعالٍ وأحداث تنهضُ على كون اسم الفاعل «عائد» غيرَ متجرِّد من الدلالة على ذلك، وعلى كونِ «حيفا» غيرَ متجرّدة من كونها مَكانًا يسيرُ الحدثُ الروائيُّ المركزي في اتجاهه، وذلكَ على نحوٍ قَدْ يفضي إلى استعادة سلسلة أحداثٍ وقَعَتْ من قبل في رحابه، أو إلى متابعة أحداث تقعُ فيه الآنَ، وربّما في تزامن سرديٍّ مع تلك الاستعادة، أو في تناوب متعاقب، أو في أيّ شكل آخرَ من أشكال أزمنة السَّرد الروائي المُمكنة.

وفي هذا الضوء، فإنَّ التأمُّلَ في الدَّور الذي يؤدّيه اسمُ الفاعل «عائد» في مجرى تركيب بنية العنوان، إنّما يفضي إلى العثور على جملة توقّعات ذات صلة بالشروط التي ستحكم الحدثَ الروائيَّ

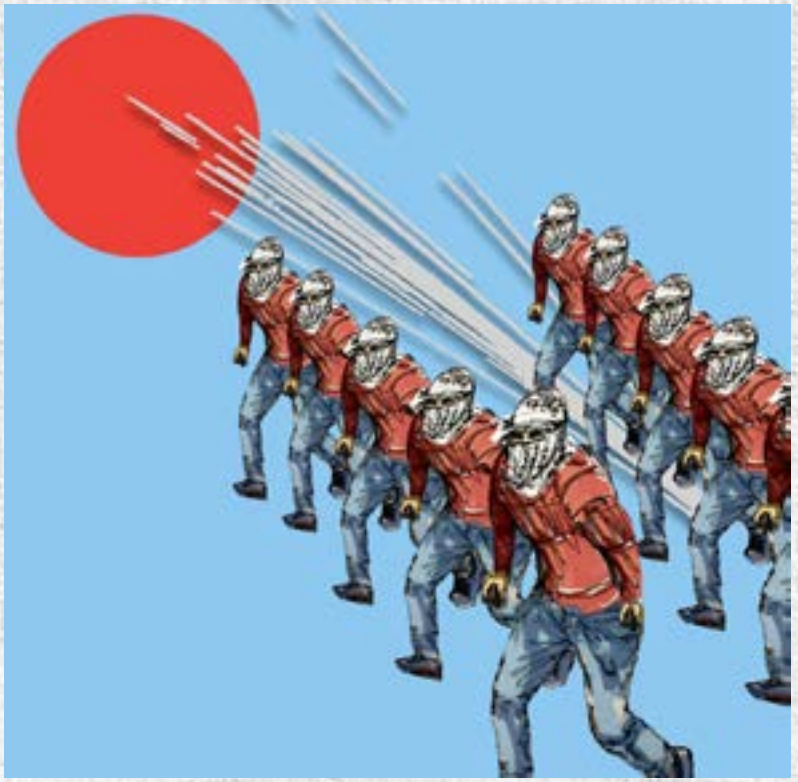

المركزيّ وعلاقات أطرافه جميعًا؛ فثمة إشاراتٌ تدلّ على أنّ الـ«عائد» قد نسج، في الماضي القريب، علاقةً ذات طبيعة معيّنة مع مدينة «حيفا»، وأنّ طبيعةَ هذه العلاقة قد تغيّرت، على نحوٍ أو آخر، بسبب ابتعاده أو إبْعاده قسْرًا، عنها، وأنّه الآن «عائدٌ إلى حيفا» بأمل استعادة تلك العلاقة على نحوٍ يُعيدُ إليها طبيعتَها الحقيقيّةَ الكامنة في وجدانه، التي فَقَدَتْها، وفَقَدَها، واقعيًّا، طوالَ فترةِ الانقطاعِ القسْريّ القاسي.

ولهذه الإشارات أنْ تفضي، ضمنَ أمورٍ أخرى، إلى توقّع أنْ تفرضَ العلاقةُ السّابقةُ نفسَها على علاقة راهنة ممكنة التّشكّل، بحيث نستطيعُ أنْ نتوقّعَ انبثاقَ نوعٍ من الجدل ما بين علاقتين مختلفتين من حيث الطّبيعة، والزّمن، والشّروط الحاكمة، وأماكن الحُضُور والغياب؛ فثمة علاقة سابقة كانت متحقّقةً في المكان نفسه، ولكنّها لا تُعيش - الآنَ - إلّا في وجدانَ الـ«عائد»، ولعلّها تنبثق في ذاكرته النّشطة المُحفّزة بلحظات مُقارنة ستنجُمُ عن إبصارِ المكان وأشيائه منْ جديدٍ، وربّما قبل هذه اللّحظات، وبعدَها، وعلى مدى المسافة الفاصلة، أو الواصلة، ما بين هُنا منْ قبْلُ، وهُنا الآنَ، وهُنا منْ بَعْدُ، وما بين كلّ هُنا وهُناك، وعلى امتدادِ كلّ زمكان طريقٍ يَقْطَعُ أو يَصِلُ!

وسيكون للجدل ما بين الحضور السّابق للمكان في الذاكرة والوجدان، والحضور الرّاهن في المكان وَفْقَ الشّروط الموضوعيّة التي تحكمُهُ، والتي تحكمُ عودة الـ«عائد» وتحدّدُ ظروفَ العودة، ومداها، وطبيعتها؛ أنْ يُفضي إلى إنتاج توتّرات دراميّة تكونُ منبعًا لما سيحدث من تحوّلات تطالُ أطرافَ العلاقةَ، فتُغيّرُ موقفَ الـ«عائد» من المكان، أوْ تُعدّلُ منْ طبيعة رؤيته إليْه، أو تُدْخلُ المكانَ نفسَهُ في مجرى تَحَوُّلٍ دلاليٍّ يتجاوبُ، أو يتناقضُ، مع تَحَوُّلاته الظّاهريّة المُتعيّنَة، ومع تحوُّلات الـ«عائد» النّفسيّة والوجدانيّة والرُّؤْيَويّة المُسْهمَة في إحداث تَحَوُّلاتٍ في منظورِهِ الرؤيويّ، ورؤيَتِهِ لذاتِهِ، ولواقعِهِ، وللعالم.

اللوحتان في الصفحة للفنانة إسراء الصمادي

* * *

وهكذا نَجدُ أنّ التّخليلَ الزّمكانيّ لبنية العنوان لا يكشفُ عن نَموذجٍ مُصغّر، ومُحدّد بدقّة لافتة، للبنية المكانيّة في رواية «عائد إلى حيفا» فحسبُ، وإنّما يَكشفُ عَنْ نَموذجٍ يَتساوقُ تساوقًا تامًّا مع النّموذج الكُلّيّ لبنية المكان في الرواية الكنفانيّة بعامّة؛ فثمّةَ مكانٌ يُوجدُ فيه الـ «عائد» الآن (المنفى)؛ وثمّةَ مكانٌ آخرُ سَيَشرعُ في العودة إليه بعد حين، أو هو قد شرع في العودة إليه فعلًا (الوطن/ مسقط الرّأس)، وثمّة مَكانٌ يَفصلُ ما بين المنفى والوطن هو (الحدُّ المُحرَّمُ اجتيازُه)، وثمّةَ مسافةٌ زمكانيّةٌ يَجبُ عبورُها، أو اختراقُهَا، (زمكانُ الطّريق) وصولًا إلى المكان المقصود.

وإذْ لا يُحدّدُ العنوان، على نحوٍ مباشر، مكانين من الأماكن الثّلاثة المُشار إليها؛ أي المكانُ المُحدّدُ الذي يُوجَدُ فيه الـ«عائدُ» الآنَ، الذي منْه سَيَنْطلقُ خطوُ «عَودَته»، والْمَكانُ الْمُتعَدّدُ الأحيازُ الذي يُشكّلُ فاصلًا، أو حدًّا، يَجبُ عَلَيه عُبورُه، أو اختراقُهُ، وصُولًا إلى مَقصده «حيفا»، فإنّ إشارةَ العنوان إلى «حيفا» بوصفها مكانًا مقصودًا، أو غايةً تتوقّفُ عندها خطواتُ العائد، أوَ حيّزًا مكانيًّا يُنْتَظَرُ أنْ تجوسَ خطواتُهُ في رحابه، كما أنّ تركيزَ العنوان على فكرة «العَودة» المُضَمّنة في اسم الفاعل «عائد»، وإقامَته المسافةَ الفاصلةَ ما بين حيّزين مَكانيّين من خلال حرف الجرّ «إلى» الذي يحملُ معنى الصّيرورة والتّحوُّل من مكانٍ إلى آخر، أو من حالة إلى أخرى، يجعلنا قادرين على تصوُّر البنية المكانيّة لروايةً «عائد إلى حيفا» على نحوٍ مُقارب لما يُمكن أن تكون عليه هذه البنية في النّصّ الروائيّ نفسه؛ فثمةَ حيّزان مكانيّان يفصلُ بينهما حيّزٌ ثالث هُو طريقٌ يجبُ عُبورُه، أو حدٌّ ينبغي اختراقُهُ، وُصُولًا إلى «حيفا».

وإذْ يدلّنا العنوانُ على مدينَة «حيفا» بوصْفها الحيّزَ الذي تقصدُهُ خطواتُ الـ«عائد»؛ فإنّ فكرةَ العَودةَ القابلةَ للتّجسُّد

من خلال الخطوات الصَّائرة صَوبَها إنَّما تُنبئُ بأنَّ «حيفا» مَكانٌ كَانَ هَذا الـ«عَائِد» قَدْ وُجِدَ في رِحَابِه من قَبْل؛ أي أنّها مكانٌ أليفٌ تاقَ طِوال غيبَته عَنْهُ إلى الرُّجُوع إليه. وربّما يَكونُ هذا التَّوقُ مُحَفزًا كون «حيفا» هي «مسقط رأس» الـ«عائد»، أو كونها «مجالًا حيويًّا» لتحقّق اجْتِمَاعيٍّ إنسانيٍّ سبق لهُ أنْ أسْهَمَ في تحقيقه ويتطلَّعُ الآنَ إلى إعادة إنتاجه، والاستمرار في تحقيقه، ومُتَابَعة تنميته وتجديده في مُستقبلٍ مفتوحٍ على المستَقبل.

وجَليٌّ، في ضوء ما تقدَّمَ، وبدلالة الاسم «حيفا» وإلحاحيّة فكرة العَودة، أنَّ المكانَ المقصودَ هو مكانٌ من أماكن الوطن الفلسطينيِّ الحميْميَّة الأليفة، في حين أنّ المكانَ الذي يُوجدُ فيه الـ«عائد» الآن، وفي لحظة انبثاق السَّرد الروائيّ، هو مكانٌ من الأماكن الواقعة خارجَ نطاق المكان الحَميميِّ الأليف؛ أي أنّه مكانٌ من أماكن المنفى، أو الإلجاء القَسْريِّ، سواءٌ داخل الوطن، أو خارجه، وهكذا يكون المكانُ الفاصلُ ما بين المكان الحميميِّ الأليف، والمكان غير الحَميميِّ وغير الأليف، حدًّا مُحرَّمًا؛ لأنّه مكانٌ يفصلُ ما بينَ المنفى، والوطن الذي يَمثّلُ «مسقطُ الرَّأس» قلْبَ قلْبه، ولأنَّ اختراقهُ بوسيلةٍ، أو بأخرى، بوصْفه حدًّا مُحَرَّمًا، أو عَبوره بمجرّد فقدانه، لسَبب أوَ لآخر. هَذه الصفةُ ضَروريّةٌ لتحقيق الانتقال من المنفى إلى الوطن.

وفي كلا الحالين، يبقى هذا الحيّزُ الزّمكانيُّ موسومًا بزمكان الطَّريق، لكونه حيّزًا طبيعيًّا، أو قسْريًّا مُصطَنعًا، يفصلُ ما بين حيزين ويصل بينهما، ولأنّه مكانٌ يتطلَّبُ اختراقهُ، أو عبورُه، مسافة زمنيّة تَستَوجبُ استعدادًا وتَهَيُّئًا لاجتيازها، فيْمَا تَمُورُ صيرورةُ هذا الاجتياز بإجراءات، واحترازات، ووقَائعَ مُتوقَّعَة، وأخرى يَصْعُبُ توقّعُها، ولكنَّها، في كل حَالٍ، ذات خُطورةٍ وعَقَابيل.

وفي ضَوء شَبكة الزَّمكانات الروائيَّة الَّتي جَلَّى تحليلُ بنْيَة العنوان وجودَها، ستنبثقُ طائفةٌ من التوقعات السَّرديَّة، حيثُ يُمكنُ للسَّرد الروائيّ أنْ يُجسِّدَ الظروفَ والأوضاعَ والشروطَ التي حكمت عمليّة «الانفصال» عن «حيفا» وأسفرتْ عَنْهُ، أو التي أسْهَمَتْ في الإفضاء إليه، كما يُمكنه إبراز الشّروط والمعطيات التي حكَمَت عمليّة عودة الـ«عائد» إلى «حيفا»، وكيفيّة حدوث هذه «العودة»، وطريقة اجتياز الحَدِّ المُحَرَّم، والظّروف والأوضاع التي جعلت هذا الـ«عائد» يرحلُ عن «حيفا»، وتلك التي أحاطت بحياته في المنفى بعيدًا عنها، والمُحفزات، والأحوال، والمُمكناتَ الموضوعيَّة الفعليّة، التي وفّرتْ إمكانيَّةَ إشباع شوقه العَارمَ لـ«عَودة» إليها.

وكذلك يُمكننا توقُّعَ دوران أحداث الرّواية في إطار البنية المكانيّة التي كشف عنها تحليلُ بنية العنوان، مع تركيزٍ هذه الأحداث في «حيفا» والأماكن الصُّغرى التي تُشكّلُ طوبوغرافيّتها كمدينة تحتوى مثل هذه الأماكن، وذلك في سياق الكشف عن علاقة الـ «عائد» بـ «حيفا»، كعلاقة أفصحَ العنوانُ عن وجودها من دون أنْ يُحدِّدَ طبيعتَها النِّهائيّة، أو يشيرَ إلى منحنى تحوّلاتها التفصيليّة، إذ ليس للعنوان أنْ يُطالَبَ بفعل ذلك، فيكفيه أنْ يبثَّ الدلالةَ المركزيّة للنّصّ، وأنْ يكون مفتاحًا للرواية يضعنا في بؤرة توقّعات مُجرَّدة قابلة للتَّجسّد في سياق السَّرد الروائي الذي نتوقّعُ أنَّ تنطلقَ حركتُه، في هذه الرواية، من لحظة يكونُ فيها الـ«عائد «قد شرعَ في إقامة علاقة واقعيَّة مباشرة مع «حيفا» التي أسَّسَ العنوانُ مُمْكنَاتَ استعَادةَ العَلاقة المباشرة التي كانَتْ قَائمَةً، واقعيًّا، ما بينَها وبين الـ«عائد» إليْهَا؛ هذا الذي لَم تنقطعْ علاقَتُهُ الوجدانيَّةُ، قط، مَعَها ■

قالَ الفلسطينيُّ

أمل حسن. شاعرة من فلسطين

اللوحة للفنانة إسراء الصمادي

أنا نورٌ فاتحةٌ بصدرٍ يسوع..
على مسرى دمي رتّلْتُ معراجي
بآيات الغضب..!!
شيّدت بروجي لوعدٍ سيأتي
أقسمتُ..
بحقّ الشمس..بحقّ صوت الرعد
أنا الفجرُ والبلدُ، والجرحُ المقدّسُ
أدثّرُ رعدَ منازل تتعتّقُ بالنوّار
حينَ يثورُ الحجرْ
بوعد يتنامى بحكمة القدر .
نهارٌ على كفّيَ يُمعنُ
بالفتح..بالزلزلةِ
أنا حيٌّ أُرزق
والنفسُ المطمئنةُ
يرسمني الطريقُ
بما خطّ غَزّيٌّ
أو حرمٌ قدسيٌّ
مآذنُ التحريرِ أوردتي
والعهد نبضُ شراييني
وأنا النبيل
أنا الشَهيدْ.

العودة إلى الفهرس

الهدف
AL-HADAF
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

اليوم العالمي للتضامن
مع الشعب الفلسطيني

2021/11/29

سماح إدريس... رحلٌ واقفاً

خلالَ تلقّيه العلاج، في محاولةٍ أخيرةٍ من الأطباء لإنقاذ حياةٍ غالية؛ تلقّى سماح العديدَ من الرسائل من محبّيه ورفاقه؛ تحثّهُ على الصمود والوقوف، كما دائمًا، وهزيمةَ المرض. لم يكن سماح بحاجةٍ لهذه الدعوات على وجه الدقّة، فهو المقاتلُ دائمُ الاشتباك على محاورَ عديدة، لم يصل اليأسُ إلى قلبه قطّ... وكنّا ننتظرُ أن يستيقظَ في اليوم التالي؛ ويبشّرَنا بولادة عددٍ جديدٍ من الآداب، أو يخبرَنا بمزحةٍ جديدةٍ عن شخصٍ ما أخطأ في تأنيث اسمه.

ولا نتجاهلُ أنّه كان له من اسمه نصيب، في رقّته، وتسامحه وقدرته على استيعاب الناس، وتفاهات السجال الفكريّ والأدبيّ، كيف لا وهو سليلُ تاريخٍ مجيدٍ من التقاليد الثقافيّة الرصينة، ورثها من عملاقين؛ هما سهيل إدريس وعايدة مطرجي.

ومن مولده في بيروت عام 1961، التي منحها الكثيرَ من وجهها الثقافيّ والنضاليّ، إلى الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة كولومبيا، وقبلها الماجستير في الأدب العربيّ من الجامعة الأمريكيّة في بيروت، والبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة نفسها، ثم انخراطه في «الآداب» ناشرًا وصحفيًّا كبيرًا، ومناوراته البارعة لمنع إغلاق المجلّة؛ عبرَ تحويلها إلى رقميّة، وتأسيسه حملةَ مقاطعةٍ داعمي «إسرائيل» في لبنان، وترؤّسه لنادي الساحة، وعشرات المؤلّفات ومئات المقالات... في هذا كلّه كان سماح يعبّرُ عن إرادةِ الحياة، ليس أي حياة.. بل حياةٌ لها معنًى وقيمة.

ولم تكن الخسارةُ بسماح فلسطينيّةً أو لبنانيّةً فقط، بل إنسانيّةٌ أيضًا، فقد كان من ذلك النسيج النادر الذي يكون فارسًا أينما حلّ؛ المثقّف المتعدّد المجالات، الناشر، الأديب، الصحفيّ، المترجم، والمجادل، لكن شديد التهذيب... ولم يكن نضالُهُ السياسيّ والاجتماعيّ هامشًا في هذا كلّه.. ولكنْ هذا كلُّهُ كان ساحةَ نضاله السياسيّ والاجتماعيّ؛ يكتبُ قصّةً للأطفال في حين يفكّر ببيان ضدّ التطبيع، ويستعدّ للخروج في مظاهرة، يدقّق قصيدةَ حبٍّ، ويخوضُ نقاشًا حول الفكر الصهيونيّ... ويقدّم ملاحظاته اللاذعةَ حول سلامة اللغة العربيّة، دون أن يتسنّى له الوقتُ لإنهاء إنجازِه الأخير العظيم «معجم الآداب للّغة العربيّة»، وهو الذي كان عاشقًا للّغة منشغلًا بها، حارسًا على بوّاباتها.

وكما قاتلَ من أجل لبنان؛ ديمقراطيًّا، مستقلًّا، ومقاومًا، وتحرريًّا، قاتل سماح من أجل فلسطين، فأعطاها جلّ عمره، ولم تكن وصيّتُهُ الأخيرة: «إذا تخلّينا عن فلسطين تخلّينا عن أنفسنا» مجرّدَ عبارةٍ بيانيّةٍ بليغة، بل تكثيفٌ عميقٌ لحياته المجيدة كلّها، لم يتراجع قطُّ عن هذا المتراس، ولم يكن يومًا إلا مع فلسطين؛ محاربًا وناقدًا ومصحّحًا، سواءً اتفقتَ مع أفكارِه أم لا، لكنَّهُ كان في طليعةِ قوّتنا على جدار متراسنا، كان واحدًا منا.. ومن أجمل ما فينا.

أحمد.م. جابر

AL-HADAF
الهدف